

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المقدمة:-

تعتبر السياسات النقدية والمالية وأدواتها من أهم الأدوات المؤثرة علي ميزان المدفوعات والاقتصاد عموما .حيث تؤثر تأثير مباشر علي ميزان المدفوعات (سياسات توسعيه أو انكماشية)حيث يجسد ميزان المدفوعات المعاملات الأقتصادية (تجاريه – رأسماليه)للدولة مع العالم الخارجي حيث تعتبر وجود أي خلل في ميزان المدفوعات مؤشر علي خطورة الوضع في الاقتصاد القومي .

تنقسم هذه الأدوات أي قسمين احدها أدوات كميه وثانيهما أدوات كيفيه .

تعتمد بعض الأدوات الكميه للسياسة النقدية علي سعر الفائدة اعتمادا كليا حيث يري بعض الاقتصاديون أن عدم الاستعانة بسعر الفائدة في السياسة النقدية تجعل ألدوله تعتمد علي الأدوات الجامدة التي تتميز بعدم المرونة وغير قادرة علي تحويل الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو معقولة ولا تستطيع ألدوله مواجهه الظروف الطارئة للاقتصاد أو تحقيق أوضاع اقتصاديه مرغوب فيها وكذلك عدم ألقدره علي السيطرة علي معدلات التضخم الذي يعتمد علي كميه النقود في الاقتصاد باعتباره ظاهره نقدية في المقام الأول بالإضافة إلي عوامل أخرى غير نقدية .

وذلك في سبيل تحقيق التوزيع الأمثل للموارد بحيث يجب ترشيد استخدامها وتخصيصها وكذلك توزيع هذه الموارد بين السكان بصورة متوازنة لتحقيق تنميته اقتصاديه متوازنة .وكذلك يجب تحقيق الاستقرار النسبي قي الأسعار بمحاربه التضخم ومسبباته .حيث تعتبر أدوات السياسة النقدية من أهم الأدوات المستخدمة في أداره ألسيوله في الاقتصاد حيث تتوازن بين ألسيوله التي تم ضخها في الاقتصاد مع السلع والخدمات المتوفرة في ذلك الاقتصاد .

المبحث الأول : الاطار المنهجي :-

مشكله البحث:-

هذا البحث يتناول اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزان المدفوعات في الفترة مابين 2000—2010. فوجود اختلال في ميزان مدفوعات أي دوله يقود إلي اختلالات أخرى في الاقتصاد والاختلالات المتزايدة في ميزان المدفوعات مؤشر واضح إلي معاناة ذلك الاقتصاد من مشاكل كثيرة. وبالرغم من استخدام سياسات كثيرة لمقابله العجز في ميزان المدفوعات السوداني إلا أن ذلك لم يجدي نفعا ولذلك كان لابد من التعرف علي الأسباب الحقيقية لذلك العجز . وتتمثل اسئلة البحث في :-

1- ما هو اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزان المدفوعات ؟

2- هل الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلي الزيادة في عجز ميزان المدفوعات؟

3- هل توجد علاقة بين سعر الصرف والاختلال في ميزان المدفوعات؟

4- هل الزيادة في عرض النقود يؤثر علي ميزان المدفوعات ؟

5- هل توجد علاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات ؟

فروض البحث :-

1- يفترض البحث أن السياسات النقدية والمالية لها آثار علي ميزان المدفوعات.

2- يفترض البحث أن عرض النقود يؤثر علي ميزان المدفوعات.

3- يفترض البحث أن هناك ارتباط بين التغير في سعر صرف الجنيه السوداني والاختلال في ميزان المدفوعات.

4- يفترض البحث أن الزيادة في معدلات التضخم تؤثر علي ميزان المدفوعات.

5- يفترض البحث كذلك وجود علاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات .

أهميه البحث :-

يعتبر التعرف علي اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف السوداني من أهم الأهداف .

اما الأهمية العلمية للبحث فتكمن في أن البحث تناول اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزان المدفوعات في الفتره من (2000-2010) وهذه الفتره تعتبر حديثه لحد ما .وكذلك تناول البحث في التحليل متغيرات مختلفة منها ذات الاثر المباشر وزات الاثر غير المباشر علي ميزان المدفوعات.

اما الأهمية العملية فان البحث يمكن الاستفاده منه في كل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان المركزي والبنوك التجارية وكل المؤسسات المالية.

أهداف البحث :-

- 1-توضيح اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزان المدفوعات.
- 2-توضيح اثر الزيادة في معدلات التضخم علي ميزان المدفوعات .
- 3-يهدف البحث إلي توضيح العلاقة بين سعر الصرف والاختلال في ميزان المدفوعات .
- 4-يهدف البحث إلي توضيح اثر الزيادة في عرض النقود علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف.
- 5-توضيح طبيعة العلاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات .
- 6-توضيح العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف باعتباره المؤشر الأهم في تقييم أداء الاقتصاديات الدولية والمحلية.
- 7-التعرف علي أداء ميزان المدفوعات وسعر الصرف في السودان خلال فتره الدراسة.
- 8-التعرف علي السياسات التي يمكن من خلالها معالجه الاختلال في ميزان المدفوعات وعدم الاستقرار في سعر الصرف.

منهج البحث:-

استخدم البحث المنهج القياسي بطريقة المربعات الصغري للتعرف علي اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزلت المدفوعات .

حدود البحث:-

يتناول البحث الفترة ما بين 2000—2010 لدراسة ميزان المدفوعات السوداني وسعر الصرف

مصادر جمع البيانات:-

تم جمع البيانات من المصادر الثانوية العربية والأجنبية المتمثلة في المراجع والدوريات والمجلات العلمية وشبكة الانترنت وذلك في الجانب النظري.

أما علي الجانب التطبيقي يعتمد علي التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وجميع الجهات المختصة وذات الصلة بالموضوع.

هيكل البحث :-

يتكون البحث من خمس فصول الفصل الأول وهو الإطار المنهجي والدراسات السابقة وبه مبحثان المبحث الأول عن الاطار المنهجي ويستعرض خطة البحث اما المبحث الثاني هو الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فهو الاطار النظري ويتناول السياسات المالية والنقدية وميزان المدفوعات وبه ثلاث مباحث المبحث الأول يتناول السياسة النقدية والذي ببوره يتناول مفهومها وأدواتها وأهدافها والسياسة النقدية في ظل النظرية الحديثة وأيضاً يتناولها في ظل الاقتصاد الإسلامي. والمبحث الثاني يتناول السياسة المالية، ويتناول دور السياسة المالية في الاقتصاد وفعاليتها واختيار أدواتها والسياسة المالية ظل الإسلام. والمبحث الثالث يتناول ميزان المدفوعات. أما الفصل الثالث فهو الاطار التطبيقي وبه مبحثان, المبحث الأول يتناول السياسات النقدية في السودان والمبحث الثاني يتناول السياسات المالية في السودان.

والفصل الرابع يتناول يستعرض اثر السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات والفصل الخامس يتناول النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة :-

1- مأمون محمد سيد احمد الفكي (سعر الصرف وأثره علي ميزان المدفوعات السوداني من 1996—2003).¹

تمثلت مشكله الدراسة في انه نسبه لوجود الطلب الزائد في العملات الأجنبية ظهرت مشكله زيادة أسعارها أمام العملة المحلية مما اثر سلبا علي الصادرات السودانية وبالتالي علي عجز ميزان المدفوعات في السودان.

فرضيات الدراسة هي أن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلبه علي ميزان المدفوعات وان سياسة التحرير الاقتصادي المنتهجة في البلاد أثرت بصوره سالبه علي ميزان المدفوعات أضافه إلي أن سياسة صندوق النقد الدولي تجاه ذلك لم تأتي بنتائج ايجابية.

وأكدت نتائج الدراسة أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعله إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام سياسة ماليه ونقدية مناسبة.

2- احمد عبد الرحمن عمر (العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات واليات التعديل —دراسة تحليليه لأداء ميزان المدفوعات السوداني بين 1978—2007).²

تمثلت مشكله الدراسة في أن العجز في الميزان التجاري يقود لتشوهات أخرى من خلال تأثيره علي متغيرات اقتصاديه ذات أهميه .

ومن أهم فروض الدراسة أن العجز أو الفائض في الميزان التجاري يؤثر سلبا أو إيجابا علي ميزان المدفوعات.

واهم النتائج هي أن قيام الحكومة بسياسة التمويل بالعجز بهدف لمعالجه مشكله عجز الموازنة كان سببا رئيسيا من أسباب ظهور التضخم .

¹ مأمون محمد سيد احمد الفكي (سعر الصرف وأثره علي ميزان المدفوعات السوداني من 1996—2003) رسالة ماجستير غير منشوره ج. السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004.

² احمد عبد الرحمن عمر (العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات واليات التعديل —دراسة تحليليه لأداء ميزان المدفوعات السوداني بين 1978—2007) رسالة ماجستير غير منشوره ج. السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009.

3-الشاذلي عيسى حمد (اثر السياسات المالية والنقدية علي ميزان المدفوعات السوداني من عام 1989—2000)¹.

أهم الأهداف التعرف علي أدبيات تقويم آثار السياسات النقدية والمالية بصوره عامه وعلي ميزان المدفوعات بصوره خاصة .

واهم النتائج تذبذب الميزان التجاري فالفترة من 1989—2000 تذبذبا واضحا وذلك لاعتماد السودان علي السلع الزراعية حيث تصاحب الزراعة خطورة في الأمطار وغيرها.

واهو التوصيات إصلاح هيكل الاقتصاد السوداني وإصلاح القطاع الإنتاجي "صناعي -زراعي -حيواني" وعلاج مشكله الديون الخارجية.

¹ الشاذلي عيسى حمد (اثر السياسات المالية والنقدية علي ميزان المدفوعات السوداني من عام 1989-2000 (رسالة دكتوراه غير منشوره ج.السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004).

الفصل الثاني

الاطار النظري

السياسات النقدية والمالية

المبحث الأول :- السياسة النقدية :-

1-1 السياسة النقدية المفهوم والأهداف والأدوات :-

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية حيث تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي وهي تعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية.¹

إن مصطلح السياسة النقدية مصطلح حديث نسبيا ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط. غير إن الذين كتبوا في السياسة النقدية كثيرين وكانت كتاباتهم تبرز من الحين للآخر في فترات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي. وبذلك شهدت بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية بالرغم من اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي.²

في القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية ألعامة للدولة. إن السياسة النقدية بدأت تستخدمها الدول إلي جانب السياسات الاخرى كالسياسة المالية أو سياسة الأسعار أو السياسة التجارية أو سياسة الأجور للتأثير علي مستوي النشاط الاقتصادي من خلال التأثير علي المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل.

مفهوم السياسة النقدية :-

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديثا نسبيا, ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط, غير إن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين , وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي . كما قام المنظرين الاقتصاديين والمهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي بدراسات منتظمة علي اختلافها بينهم.

¹ زكريا الدوري ويسري السامرائي, البنوك المركزية والسياسة النقدية (الأردن, عمان, دار اليازوري للنشر, 1996م), ص 83.
² سليمان أبو دياب, اقتصاديات النقود والبنوك (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, 1996م), ص 83.

السياسة النقدية هي جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير علي مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.¹

والمقصود بالسياسة النقدية الحفاظ علي أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم وتعتقد السلطات النقدية إن الاقتصاد السليم يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة علي واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية.² يقصد بالسياسة النقدية والتمويلية مجموعة القواعد والإجراءات التي تصدرها السلطة النقدية (البنك المركزي) بغرض التأثير على حجم السيولة، وذلك للحد من تقلبات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، والرقابة على التمويل المصرفي المتاح للقطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية، والمحافظة على استقرار أسعار صرف العملة الوطنية لضمان تحقيق الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات، وتنظيم استخدام النقد لضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي بما يتلائم مع حركة النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتنسيق مع السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى. والملاحظ من هذا التعريف، أن السياسة النقدية والتمويلية تعتبر أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث يُنظر إليها كأداة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق إدارة حجم السيولة في الاقتصاد، ووسيلة فعّالة في توجيه التمويل المصرفي والتأثير على تكلفته، وأداة لضبط أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وأداة تنظيمية لإدارة النظام المصرفي بالقدر الذي يضمن تدفق المدخرات القومية و جذب الاستثمارات الكافية لتحقيق مستوى عالٍ ومستدام من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الدولة.

أهداف السياسة النقدية :-

لعل أهم ما تستهدفه السياسة النقدية تنحصر في الآتي:

1-تحقيق الاستقرار في الأسعار:

تعد المحافظة علي استقرار في الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر علي النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وتنحصر هذه الغاية في العمل علي انحصار التغيرات المستمرة في الأسعار نظرا لان أي تغيرات كبيرة في مستوي الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا علي قيمة النقود وبالتالي آثار ضاره علي مستوي الدخل والثروات وتخصيص الموارد

¹ زكريا الدورى و يسرى السامرائي - مرجع سابق- ص ص 185-186 .

² بارى سيجل - النقود والبنوك واقتصاد وجهة نظر النقديين- دار المريخ للنشر - الرياض 1978 - ص 249 .

الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي علي الأداء الاقتصادي فالاستقرار في مستوي الأسعار مرغوب طالما سيؤدي إلي القضاء علي مثل هذه الاختلالات وبذلك يمكن عن طريق إتباع سياسة ائتمانية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والأهداف الاقتصادية المرجوة التي تحقق الاستقرار في مستويات الأسعار.

2- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف:

لعل هدف تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف مرتبط بالهدف الأول وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية "الأسعار داخل الدولة" ونعني بهذا الارتباط بينهما فمثلا "إذا الأسعار في دولة ما انخفضت هذا الانخفاض سيؤدي إلي زيادة في الصادرات وسوف يشجع الدول الأخرى علي الاستيراد من هذه الدولة وسوف تؤدي زيادة الصادرات إلي زيادة الطلب علي عمله تلك الدولة وزيادة الطلب علي عملتها سوف يؤدي إلي ارتفاع سعر صرفها مقابل باقي العملات وقوة عملتها. حيث إن الطلب علي عملة دولة ما ومن ثم تحديد سعر صرفها يعتبر طلب مشتق. فان تغير الطلب علي صادرات الدولة يلعب دورا هاما في الطلب علي عملة الدولة.

وبذلك فان حجم الائتمان يلعب دورا هاما في استقرار مستويات الأسعار والسياسة الائتمانية تؤثر تأثيرا ملحوظا علي استقرار سعر صرف العملة.

3- تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي:

تعد تلبية المتطلبات المالية من أهم أهداف السياسة المالية ومن أهم أهداف السياسة الائتمانية حيث انه من المفترض إن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان وخاصة في أوقات الرواج الاقتصادي الذي تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلي مزيد من الائتمان.¹

4- التحكم في التقلبات الاقتصادية :

لاشك إن اقتصاديات الدول وخاصة تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي تمر عادة بما يسمي بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد الاقتصاد خلالها مراحل مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود الاقتصاديين وبهذا يمكن للسياسة النقدية إن تلعب دورا هاما في تحقيق الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة نقدية توسعية في فترات الركود الاقتصادي وانتهاج سياسة نقدية انكماشية في فترات الرواج الاقتصادي والتي يصاحبها عادة فترات أو معدلات تضخم مرتفعة.

¹ سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)، ص 59.

5- تحقيق مستوي عال من الاستخدام للموارد.

هناك إجماع بين الاقتصاديين علي إن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوي مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية وذلك وفق حرص السلطات النقدية علي تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلي مستوي ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية.¹

6- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعه:

الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعه مع الحد من ضغوط التضخم, وبهذا يعد هذا الهدف الأولي والرئيسي للسياسة النقدية وبينما تعد الأهداف الاخرى مثل استقرار مستويات الأسعار واستقرار سعر الصرف بمثابة أهداف ثانوية, إن فعاليه السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها علي الاستثمار كواحد من أهم محدداته, حيث إن التغيرات في التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصارف وبالتالي في عرض النقد ويكون ذلك من خلال إن السلطات النقدية تغير سعر الفائدة وبالتالي تتحكم في حجم الاستثمار للقطاع الخاص. فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تساهم في خلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري.

7- تحسين ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر المالية والتجارية والنقدية مع بقية أقطار العالم, وبذلك يكون الميزان في صالح القطر عندما تكون صادراته بالعمله الصعبة اكبر من وارداته والعكس صحيح. وتسعي جميع الأقطار مهما كانت درجة تطورها الاقتصادي إلي إن تجعل هذا الميزان لصالحها من اجل ألمحافظة لما لديها من مخزون من العملات الصعبة أو الذهب.² العجز في ميزان المدفوعات يعني إن القطر يدفع أكثر مما يستلم بصوره جارية بالعمله الصعبة. حيث لا يمكن تغطية هذا العجز عن طريق السحب من الاحتياطات النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته عن طريق الاقتراض أو الحصول علي بعض المنح. مما ينعكس سلبي علي القيمة الخارجية للعملة الوطنية. ويأتي هنا دور السلطات النقدية من خلال التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيرادها.

¹ المرجع السابق, ص 59.

² زكريا الدوري وبسري السامرائي, مرجع سابق, ص 191.

وأما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات الطويلة والقصيرة الأجل عليه يتم تقليص حجم الائتمان المصرفي ليتم تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية مما يرغمها علي استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.

8- المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية:

الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات "السوق المالي والسوق النقدي" كلها تخدم في إطار تطور الاقتصاد الوطني.

بيدو هنالك ترابطا واضحا ومتاخلا بين أهداف السياسة النقدية , وهذا الترابط ينحصر في جانبين هما الادخار والاستثمار .

فيما يخص الادخار تسعى السياسة النقدية إلي الأتي:

أ- جمع وتعبئة المدخرات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية ألقائمه في البلد.

ب- رفع معدلات الادخار كنسبه إلي إجمالي الدخل القومي.

وفيما يختص بالاستثمار تسعى السياسة النقدية إلي الأتي:

أ- زيادة نسبة الاستثمارات إلي الدخل القومي والتي تؤدي إلي زيادة حجم الدخل والناتج القومي.

ب- توجيه الاستثمارات إلي القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلي زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.

1-2 السياسة النقدية في النظام الاقتصادي التقليدي :

يجدر بنا أن نشير هنا إلى تباين آراء الاقتصاديين حول أهمية ومدى فعالية السياسة الاقتصادية في توجيه الموارد وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إضافة إلى تباين الآراء حول الأسس النظرية لمعايير تحديد فعالية السياسة الاقتصادية وفقاً لتباين آراء الاقتصاديين حول أهمية الأدوات المختلفة للسياسة الاقتصادية وأثرها على النشاط الاقتصادي . هذا التباين في الآراء نابع من أن السياسة الاقتصادية لأي مجتمع تتألف من عدة أدوات تتفاوت في أهميتها وفقاً للفكر الاقتصادي السائد في ذلك المجتمع . هذه الأدوات تتمثل في ما يعرف بالسياسة المالية، والسياسة النقدية والتمويلية، وغيرها من الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تعكس الكيفية التي يوجه بها صانعو السياسة الاقتصادية أنظمة الإنتاج وتوزيع الدخل والسلع والخدمات والموارد الاقتصادية الأخرى بين القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة بهدف رفع مستوى العمالة والتوظيف، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعظيم النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.¹

أن السياسة النقدية والتمويلية تعتبر أداة رئيسية في إدارة وتوجيه حركة وأداء النشاط الاقتصادي للمجتمع، هذه الأهمية التي اكتسبتها السياسة النقدية قد تطورت تبعاً لتطور الفكر الاقتصادي، وتباين النظريات الاقتصادية حول أهمية النقود وأثرها على النشاط الاقتصادي للمجتمع، وفي هذا الإطار، عارض أنصار المدرسة التقليدية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لا سيما وأن هذا التدخل سوف تترتب عليه آثار سلبية على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع . فوفقاً لهذه المدرسة، فإن قوى السوق قادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع . وعلى ضوء ذلك افترض أنصار المدرسة التقليدية أن الاستخدام الأمثل للموارد وثبات مستوى الإنتاج هو الوضع الطبيعي للاقتصاد . بالإضافة إلى استقلالية الناتج الحقيقي عن كمية النقود المتداولة وهو ما يعرف بحيادية النقود . حيث حصرت المدرسة التقليدية أهمية النقود ووظيفتها في تسهيل شراء وتبادل السلع والخدمات الوسيطة والنهائية بين الوحدات الاقتصادية المختلفة إضافة إلى استخدامها في تسوية الديون، عليه يرى أنصار هذا الفكر الاقتصادي أن العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد والمستوى العام لأسعار السلع والخدمات، علاقة نمطية ومباشرة . بمعنى

¹ إبراهيم ام حبيب وآخرون - مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية - بنك السودان المركزي - 2006م - ص11

أن أي تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير تناسبي (بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه) في المستوى العام للأسعار مع بقاء المتغيرات الحقيقية الاستثمار ، الإنتاج دون تغيير بمعنى أن النقود تؤثر فقط على القيم الاسمية (مستوى الأسعار) دون أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية بما فيها الأسعار النسبية مثل الأجور الحقيقية ومعدل العائد على رأس المال الحقيقي، عليه فإن أهمية السياسة النقدية عند المدرسة التقليدية تنبع من فعاليتها في السيطرة على تقلبات المستوى العام للأسعار عن طريق تحكم السلطات النقدية في معدل نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد . وعلى هذا الأساس، عارض أنصار هذه المدرسة استخدام السياسة التمويلية في ضبط وتوجيه التمويل المصرفي نحو قطاعات ووحدات اقتصادية بصورة انتقائية، وذلك بحجة أن كفاءة تخصيص الموارد تتحقق إذا ما تركت الوحدات الاقتصادية تعمل دون تدخل من السلطات الاقتصادية بهدف التأثير على قراراتها الخاصة بسلوكها الإنتاجي والاستهلاكي.

لكن التجربة الاقتصادية العملية أثبتت أن كفاءة عمل آلية السوق الحر تعتمد على مبادئ وفرضيات أساسية لم تتوافر في كثير من الاقتصاديات الدولية، لا سيما أن معظم الاقتصاديات الرأسمالية تعرضت لفترات طويلة لأزمات وتقلبات اقتصادية حادة في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين للميلاد، وأن آلية السوق الحر لم تتمكن من تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي التلقائي كما كان يزعم أنصار المدرسة التقليدية. لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية إلى ميلاد المدرسة الكينزية على يد الاقتصادي البريطاني اللورد كينز في 1936 م. هذه المدرسة الاقتصادية الحديثة عزت أسباب ذلك الكساد وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي عانت منه معظم الاقتصاديات الرأسمالية في النصف الأول من القرن الماضي إلى التقلبات العشوائية التي تحدث في جانب الطلب الكلي. فعندما يتعرض الاقتصاد إلى قصور وتراخي في الطلب الكلي، فإن هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع غير عادي في معدلات البطالة وبالتالي تدني معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. كما أنه إذا تعرض الاقتصاد إلى انفلات في الطلب الكلي، بافتراض أن الاقتصاد يعمل بطاقته القصوى، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي. فطبقاً لهذه المدرسة، إذا ما تمكن صانعو السياسة الاقتصادية من إدارة الطلب الكلي والمحافظة على استقراره على نحو ينسجم مع مقدرات الاقتصاد الإنتاجية، فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل للعمالة والمحافظة على الاستقرار

الاقتصادي الذي يضمن تحقيق معدلات عالية ومستدامة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.¹

على هذا الأساس اختلفت النظرة إلى أهمية السياسة النقدية والتمويلية وفقاً لأفكار المدرسة الكينزية، إذ اعتبرت أداة مهمة من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي يمكن أن تستخدم في إدارة وضبط تقلبات الطلب الكلي وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي بالشكل المرغوب فيه. فبالنسبة للمدرسة الكينزية فإن أهمية السياسة النقدية تكمن في العلاقة غير المباشرة بين مقدار النقود المتداولة وحجم الاستثمار والاستهلاك، كمكونات أساسية للطلب الكلي في الاقتصاد. فمن وجهة نظر المدرسة الكينزية فإنه وفقاً للتفاعل الذي يحدث بين حجم الأرصدة النقدية المتداولة والطلب عليها يتحدد معدل العائد على رأس المال في الاقتصاد، والذي بدوره يحدد حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الاستخدام والتوظيف وبالتالي معدل نمو الناتج الإجمالي والطلب على السندات، وبالتالي ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على رأس المال الذي بدوره يعمل على زيادة حجم الاستثمار والتوظيف والإنتاج. وبالتالي، فإن أهمية السياسة النقدية والتمويلية طبقاً للفكر الاقتصادي الكينزي تنبع من درجة استجابة الاستثمار والاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي للتغيرات التي تحدث في حجم الأرصدة النقدية والثروة. وعليه فإن المدرسة الكينزية قد أبرزت أهمية قصوى للسياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي، وبالتالي التأثير في حركة وأداء النشاط الاقتصادي اعتماداً على درجة حساسية الطلب على الأرصدة النقدية بغرض المعاملات وحجم الاستثمار لحركة معدل العائد من رأس المال. كذلك لم تعد النظرة للسياسة التمويلية كما كانت من قبل كوسيلة لجذب المدخرات ولتسهيل انسياب الودائع المصرفية إلى داخل الجهاز المصرفي فقط، بل أصبحت أداة فعالة تستخدمها السلطات النقدية في توجيه التمويل المصرفي نحو قطاعات و وحدات اقتصادية منتقاة، بهدف تحقيق أهداف مقدرة حسب ما تقتضي المصلحة الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح وفقاً لهذه المدرسة أمراً تحدده الضرورة والحاجة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. تجدر الإشارة هنا إلى أن الكينزيين لم يشيروا صراحة إلى كيفية استخدام السياسة النقدية والتمويلية لتوجيه التمويل المصرفي، بل تركز اهتمامهم بإبراز أهمية دور السياسة الاقتصادية في التأثير على العوامل المؤثرة على الطلب الكلي، وبالتالي الاستخدام والإنتاج، حيث يفهم ضمناً من أفكار هذه المدرسة أن السياسة التمويلية يمكن أن تستخدم حسب ما تستدعي الضرورة الاقتصادية والاجتماعية في التأثير على حركة التمويل المصرفي وبالتالي التأثير على الاستخدام والإنتاج، لاسيما أن الأجور

¹ محمد احمد عمر بابكر - الوسيط في تاريخ الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامى - مطبعة جي تاون - الخرطوم السودان 2003 ص 52.

والأسعار ومعدل التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لا تميل إلى التحرك بمفردها كما كان يظن أنصار المدرسة التقليدية. ولكن نتيجة لفشل المدرسة الكينزية في تفسير وحل ظاهرة التضخم الركودي الذي ضرب معظم اقتصاديات العالم في عقد السبعينات، جاءت المدرسة النقدية التي أعادت إلى الأذهان أفكار المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن القطاع الخاص يميل إلى التوازن التلقائي على الأقل في الأجل الطويل وذلك عن طريق مرونة الأسعار النسبية. والجديد في أفكار المدرسة النقدية أن النقود تعتبر إحدى وسائل حيازة الثروة، وأن الطلب على الأرصدة النقدية يعتمد على ذوق وتفضيلات الفرد، وحجم ثروة الفرد، وتكلفة الأشكال المختلفة للثروة، وعائدات الأشكال المختلفة للثروة. فطبقاً لهذه المدرسة، أنه مع أي تغير في حجم الأرصدة النقدية تجري تعديلات في أشكال الثروة الأخرى (سندات، أسهم عادية، سلع عينية، ورأس مال بشري) وبالتالي إحداث تغيرات هامة في الطلب على الأصول العينية والطلب على الخدمات في الاقتصاد.

وهكذا، تأتي أهمية السياسة النقدية عند المدرسة النقدية من أن أي تغير في حجم الأرصدة النقدية في الأجل القصير يتسبب في تغيرات طردية في حجم الناتج، ومستوى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد. فانخفاض الأرصدة النقدية، في رأي النقديين في الأجل القصير يؤدي إلى فائض في الطلب على الأرصدة النقدية وبالتالي خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار تلك السلع والخدمات ومستوى الاستخدام وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج في الاقتصاد. أما الزيادة في الأرصدة النقدية من الناحية الأخرى ستؤدي إلى فائض في عرض النقود وبالتالي نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار تلك السلع والخدمات وزيادة مستوى الاستخدام، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج في الاقتصاد. أما في الأجل الطويل، فيرى أنصار المدرسة النقدية أن تغير حجم الأرصدة النقدية سيؤثر فقط على مستوى أسعار السلع والخدمات دون أي تأثير على مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج في الاقتصاد. بمعنى أن مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل يتحددان بعوامل حقيقية مثل قرارات الإنتاج والاستثمار، والادخار، والتصدير والاستيراد وهيكل الصناعة. وأن الزيادة السريعة في حجم الأرصدة النقدية ستؤدي فقط إلى ارتفاع معدلات التضخم وليس ارتفاع معدل نمو الناتج في الاقتصاد، وبالتالي يصبح التضخم وفقاً لهذه المدرسة ظاهرة نقدية بحتة. وإجمالاً فإن عدم الاستقرار الاقتصادي في رأي المدرسة النقدية هو في الغالب يعزى إلى التقلبات التي تحدث في حجم الأرصدة النقدية. فإذا ما تمكنت السلطات النقدية من زيادة عرض النقود بمعدل ثابت يعادل معدل نمو الناتج في الاقتصاد في الأجل الطويل، فإن

ذلك يضمن تحقيق الاستقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات وبالتالي تلافى التقلبات الاقتصادية التي تعبت بالاستقرار الاقتصادي.

وهكذا، فقد تطورت السياسة النقدية والتمويلية تبعاً للتطورات التي حدثت في الفكر الاقتصادي واختلاف الآراء حول أهمية النقود في الاقتصاد وأثر تغير حجم الأرصدة النقدية على النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة¹.

أهداف السياسة النقدية في النظام التقليدي :

الأهداف الداخلية :

تسعى الحكومات من جراء استخدام السياسة النقدية والتمويلية إلى تحقيق الأهداف الداخلية التالية :-

- 1/ محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة والمحافظة علي مستواها .
- 2/ زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق كفاءة النمو الاقتصادي .
- 3/ إحكام الرقابة علي التضخم .
- 4/ التحكم في سعر الصرف .
- 5/ تجنب الذعر المالي : الذعر المالي والكساد العميق الذي يحدث بعدة , يمكن أن تنتج عنه بطالة عالية وتجنب الذعر المالي هو من اكبر مهام الاحتياطي النقدي القانوني .²

الأهداف الخارجية :

تشمل الأهداف الخارجية للسياسة النقدية والتمويلية في المحافظة علي القيمة الخارجية للعملة عن طريق حماية الأرصدة الأخرى القابلة للتحويل ولكن يجب ملاحظة أن الأهداف السابقة قد تتضارب في ما بينها إذ إن هدف تحقيق العمالة الكاملة قد يتضارب مع مكافحة التضخم .

فالحكومات ولأسباب سياسية قد تجد إن من المصلحة العامة زيادة العمالة أو رفع الأجور دون إن يقابل ذلك زيادة كافية في الإنتاجية ويترتب علي ذلك زيادة القوة الشرائية .

¹ ابراهيم ادم حبيب واخرون- مرجع سابق ص17.

² توماس ماير واخرون - النقود والبنوك والاقتصاد - دار المريخ للنشر - المملكة العربية السعودية 2002 - ص 491.

وقد يساعد علي تحقيق هذه الفجوة عدم إمكانية تدير حجم الاستثمار اللازم للعمالة الكاملة بدقة مما قد يترتب عليه استثمار أكثر من اللازم أو عمالة أكثر من اللازم كما إن السياسة التي تهدف إلي الرقابة مع التضخم تميل أيضا إلي الحد من إمكانية النمو الاقتصادي خاصة إذا سادت دورة حادة من التضخم بحيث يقتضي الأمر اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتباع سياسة الانكماش المعتدل كذلك نجد التضارب في المحافظة علي القيمة الخارجية للعملة والأهداف الداخلية التي تسعى إلي محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومي الحقيقي .

فالسياسة التوسعية الداخلية سواء كانت لزيادة معدل النمو الاقتصادي أو لتخفيض البطالة سوف تزيد من الطلب علي الواردات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام ويترتب علي ذلك حدوث عجز في ميزان المدفوعات فإذا كان هذا العجز كبيرا ودائما فأنه يهدد القيمة الخارجية للعملة بالانخفاض وإزاء هذا التضارب يجب علي الحكومة إن تختار من السياسات أخفها وطاه واقلها تأثيراً علي السياسات النقدية والتمويلية للدولة وعلي سبيل المثال في ما يتعلق بالتضارب بين القيمة الخارجية للعملة والأهداف الداخلية ، إذ كان العجز في ميزان المدفوعات يعود إلي التضخم الداخلي فان السياسة النقدية والتمويلية المناسبة التي يوصي بها الخبراء في هذه الحالة هو إتباع سياسة الانكماش داخليا وخارجيا "1.

تحديات السياسة النقدية في النظام التقليدي :

تعتبر مشكلة التوفيق بين سياسة استقرار الأسعار وسياسة تحقيق الاستخدام الكامل من ابرز المشكلات التي تواجهها السياسة النقدية والتمويلية وأكثرها تعقيدا . فالسياسات التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم ، لها تأثيراتها علي الإنتاج وارتفاع معدل البطالة . أما السياسة التوسعية التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لإنعاش الاقتصاد ، فبالرغم من أثرها الايجابي علي خفض البطالة يخشى من تأثيرها السلبي علي زيادة معدل التضخم. وتعتبر مشكلة الاختيار بين خفض معدل البطالة وبين ارتفاع نسبة التضخم من أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية والتمويلية . هذا مع العلم إن البنوك المركزية في جميع الأقطار المتقدمة والعديد من الأقطار النامية قد استطاعت خلال العقدين الماضيين الحد من معدل التضخم إلي حد كبير ، حيث أصبح يتراوح في معظم الأقطار المتقدمة بين 2-5% كما نجحت السياسات الاقتصادية لمعظم الأقطار المتقدمة إلي خفض معدل البطالة إلي اقل من 6%².

¹ رشا العصار ، رياض الحلبي - النقود والبنوك - دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان - الطبعة الاولى 2000م ص 158 .
² فريد بشير و عبد الوهاب الامين-اقتصاديات النقود والبنوك -مركز المعرفة - بغداد - الطبعة الاولى 2008م - ص 237

أدوات السياسة النقدية في النظام الإقتصادي التقليدي:

إن عملية صياغة وإدارة السياسة النقدية والتمويلية ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها، إضافة إلى مدى كفاءة السلطات النقدية والاقتصادية في تنفيذ تلك السياسات، تعتمد في الأساس على تحديد واختيار الأدوات والوسائل المثلى التي لها القدرة على التأثير على معالم البيئة الاقتصادية للمجتمع، إضافة إلى كفاءتها في تقوية وتعزيز بنیان الجهاز المصرفي ومكوناته وتوجيه مساره نحو الاتجاه الذي يحافظ على الاستقرار النقدي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وبالتالي فإن مدى نجاح السلطات النقدية والاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة النقدية والاقتصادية مرهون في الأساس بمدى قدرة تلك السلطات على تحديد الأهداف الإستراتيجية، واختيار الأدوات والوسائل النقدية المثلى القادرة على التأثير على المتغيرات النقدية والمالية، وتوجيه حركة التمويل المصرفي، وتعزيز جودة وفعالية الجهاز المصرفي ككل بما يتفق مع كفاءة الأداء الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار القيود والمؤثرات الخارجية والداخلية وأهداف وثوابت السياسة الاقتصادية الكلية للدولة. وبالتالي فإن القضية الجوهرية في تنفيذ السياسة النقدية والتمويلية بالكفاءة المطلوبة تكمن في ماهية أدوات ووسائل السياسة النقدية والتمويلية وكيفية اختيارها وتحديدها إضافة إلى تحديد العوامل والمؤثرات الاقتصادية الخارجية والداخلية وثوابت السياسة الاقتصادية الكلية التي تحكم تحديد واختيار تلك الوسائل والأدوات. عليه، يمكن تعريف أدوات ووسائل السياسة النقدية والتمويلية بأنها تلك الوسائل والطرق التي تستخدمها السلطات النقدية والاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والنقدية. بمعنى آخر، هي تلك الإجراءات النقدية والاقتصادية والقيود الإدارية والقانونية التي تستخدمها السلطات النقدية والاقتصادية بغية التأثير والتحكم في أهداف السياسة النقدية والتمويلية المرغوب فيها التي تصب في اتجاه بلوغ مستوى الرفاه الاجتماعي المرغوب فيه في الدولة. هذه الأدوات والوسائل تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لتباين المذاهب والنظم الاقتصادية وأوضاع ومعالم البنية الاقتصادية التي تعمل فيها السياسة النقدية والتمويلية وطبيعة النظام المصرفي ومكوناته وتركيبته السوق النقدية والمالية في الدولة. وبالتالي فإن الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع من ناحية، ومدى تطور الجهاز المصرفي من ناحية أخرى، تعتبر من العوامل الجوهرية التي تحكم عملية تحديد واختيار أدوات ووسائل السياسة النقدية والتمويلية، لا سيما وأن هنالك نوع من الأدوات والوسائل يتطلب استخدامها ظروفاً اقتصادية معينة ومستوى محدد من التطور المصرفي. إجمالاً، فإن أدوات السياسة النقدية والتمويلية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، يمكن تصنيفها وتقسيمها تبعاً لطبيعتها والغرض من استخدام كل أداة في تحقيق أهداف السياسة النقدية والاقتصادية، فمثلاً، يمكن للسلطات النقدية التحكم في حجم الأرصدة النقدية في

سبيل المحافظة على مستوى محدد للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات، بينما يمكن لها أن تفرض قيوداً إدارية وقانونية على استيراد بعض السلع من الخارج “ سياسات التعامل بالنقد الأجنبي “ في سبيل المحافظة على أو زيادة حجم الأرصدة والاحتياطيات النقدية الأجنبية. عليه، يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية والتمويلية إلى أدوات كمية وأخرى نوعية.¹

الأدوات الكمية للسياسة النقدية في النظام الإقتصادي التقليدي

هي تلك الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على الحجم الكلي للتمويل المصرفي عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لدى المصارف والأسواق النقدية والمالية، إضافة إلى تأثيرها على قدرة هذه المصارف على خلق التمويل المصرفي المتاح. وتتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية والتمويلية في نسبة الاحتياطيات القانونية، وسعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة. وتؤثر عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم على الحجم الكلي للتمويل المصرفي المتاح، إذ أنها تستخدم بواسطة السلطات النقدية والاقتصادية للتأثير والتحكم في القاعدة النقدية، بينما يؤثر التغير في نسبة الاحتياطيات القانونية على هيكل ومستوى الودائع المصرفية والنقود والتمويل المصرفي.

(أ) عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل السلطات النقدية في السوق المالية والنقدية لشراء أو بيع الأوراق المالية أو النقدية أو السندات الحكومية للتحكم في حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي المتاح، وذلك عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية الموجودة بحيازة القطاع المصرفي أو تلك التي خارج الجهاز المصرفي (بحيازة الأفراد) و بالتالي يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على حركة وأداء النشاط الاقتصادي وفقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، لا سيما وأن عمليات السوق المفتوحة تعتبر من أهم الأدوات الكمية التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير المباشر والفوري على مسار النشاط المصرفي. إن عمليات السوق المفتوحة تسمح للسلطات النقدية والاقتصادية بحقن أو امتصاص الاحتياطيات والأرصدة النقدية للمصارف، وبالتالي التأثير على قدرة هذه المصارف على منح التمويل المصرفي بالقدر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، والتقليل من حدة التقلبات والاختلالات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية جاذبة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يمكن للسلطات النقدية في حالة انتهاجها لسياسات نقدية واقتصادية توسعية أن توسع من حجم الكتلة النقدية، والتمويل المصرفي المتاح، وبالتالي زيادة قدرة المصارف على منح القروض وتمويل الاستثمارات، وذلك عن طريق شراء البنك المركزي

¹ د: ابراهيم ام حبيب وآخرون – مرجع سابق ص 21.

للأوراق المالية الحكومية أو أي أوراق تجارية أخرى في السوق المفتوحة. ذلك إن هذه العملية تؤدي إلى خلق آثار توسعية على الجهاز المصرفي وأسواق النقد ورأس المال، لا سيما وأنها تؤدي إلى نمو حجم الاحتياطيات المصرفية، ونمو القاعدة النقدية، وبالتالي توسع حجم الكتلة النقدية وانخفاض معدلات العائد على رأس المال (أسعار الفائدة)، الشيء الذي يجعل المصارف في وضع أفضل على منح التمويل المصرفي كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاحتياطيات المصرفية. وعلى النقيض من ذلك، ففي حالة انتهاج السلطات النقدية لسياسات نقدية انكماشية، فإن عملية بيع البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية أو أي أوراق تجارية أخرى تعمل على توليد آثار انكماشية لا سيما وأنها تعمل على خفض الاحتياطيات المصرفية وبالتالي انخفاض حجم الكتلة النقدية وارتفاع معدلات العائد على رأس المال الشيء الذي يجبر المصارف على خفض حجم القروض الممنوحة والاستثمارات كنتيجة طبيعية لانخفاض حجم الاحتياطيات المصرفية لدى تلك المصارف. والجدير بالذكر هنا، أن وجود عمليات السوق المفتوحة كأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية لمراقبة التمويل المصرفي يتطلب وجود سوق نقدية متطورة تتوفر فيها سندات أو أوراق مالية عامة أو حكومية، أو أي أوراق تجارية أخرى يمكن للسلطات النقدية شراؤها أو بيعها، وبالتالي التحكم في حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد، و التأثير في حجم التمويل المصرفي سواء بالتوسع فيه أو بالحد منه، إضافة إلى ذلك، يتطلب استخدام عمليات السوق المفتوحة أيضاً وجود تشريعات اقتصادية، نقدية ومصرفية متكاملة خاصة تلك التي ينطو بها تنظيم القطاع المصرفي والمالي في الدولة، إضافة إلى بنية اقتصادية ومصرفية ونقدية مستقرة. فغياب هذه العوامل يضعف من فعالية عمليات السوق المفتوحة كأداة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية للتحكم في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد سواء، كانت داخل الجهاز المصرفي أو بحياسة الأفراد، وبالتالي عدم جدوى و فعالية السياسات النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي والمالي في الدولة. لذلك نجد أنه نادراً ما تلجأ معظم دول العالم الثالث إلى تطبيق سياسات عمليات السوق المفتوحة، لا سيما و أن أسواقها النقدية عادة ما توصف بالتخلف أو عدم التطور، مقارنة بتلك التي نجدها في الدول المتقدمة أو الصناعية. هذا وتتصف الأسواق النقدية في دول العالم الثالث بالثنائية المالية بمعنى وجود سوق نقدية منظمة (رسمية) وأخرى غير منظمة تحتل الجزء الأكبر من الأرصدة المالية و النقدية المتداولة في المجتمع"¹.

¹ د:فريد بشير ، د:عبد الوهاب الامين - مرجع سابق ص 234.

(ب) نسبة الاحتياطي القانوني

نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية والتمويلية الكمية المباشرة التي تستخدم في التنظيم والتحكم في مقدرة المصارف التجارية على منح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية والكلفة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، لا سيما وأنه يجب ضبط وتوجيه التمويل المصرفي ومراقبته بما يخدم متطلبات الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية، وبما يتلاءم مع معدل نمو النشاط الاقتصادي في الدولة. ذلك أن وجود أي فائض في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد قد تنتج عنه آثاراً تضخمية تؤثر في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً وتؤثر بالتالي على حجم واتجاهات الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي في الاقتصاد.

وتتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في إلزام السلطات النقدية للمصارف العاملة في الجهاز المصرفي الاحتفاظ بنسبة احتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، بحيث توضع هذه الاحتياطيات القانونية على شكل ودائع لدى البنك المركزي أو على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة المصرف نفسه. والهدف من استخدام هذه الأداة كما ذكرنا هو مراقبة حجم التمويل المصرفي والودائع المصرفية، لا سيما وأن لهذه الأداة آثاراً أنية على حجم الأرصدة النقدية المتداولة وتكاليف التمويل المصرفي على نطاق الاقتصاد ككل. فتغيير نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغيير مباشر في إجمالي الودائع وبالتالي على مقدرتها على خلق ومنح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية والكلفة المطلوبة.. والشيء الذي يميز هذه الأداة على "غيرها من الأدوات الكمية للسياسة النقدية والتمويلية بأنها يمكن استخدامها حتى في الدول التي لا تمتلك أسواقاً نقدية متطورة والتي تفتقر إلى وجود أوراق وسندات مالية عامة. وبالتالي تعتبر هذه الأداة من أكثر الوسائل استخداماً في الدول النامية في تحقيق الرقابة الكمية على قدرة المصارف العاملة في الدولة على منح التمويل المصرفي مقارنة بعمليات السوق المفتوحة.

(ج) سعر إعادة الخصم

من المعلوم أن للمصارف العاملة في الدولة حق الامتياز في الاقتراض من البنك المركزي بصفته المقرض الأخير لهذه المصارف، فإذا ما اشتد الطلب على التمويل المصرفي الذي تمنحه هذه المصارف، وعجزت الأرصدة النقدية التي بحيازة تلك المصارف على مقابلة هذا الطلب المتزايد، فعادة ما تلجأ هذه المصارف إلى الاقتراض من البنك المركزي مقابل سعر فائدة محدد على السندات والأوراق التجارية المعتمدة لدى البنك المركزي من طرف هذه المصارف، وبالتالي تستطيع هذه المصارف توفير الأرصدة النقدية اللازمة للتمويل المصرفي المطلوب، وسعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لهذه السندات والكمبيالات

التجارية المقدمة له من طرف المصارف العاملة في الدولة يعرف بسعر إعادة الخصم. وبالتالي يعتبر سعر إعادة الخصم من أدوات السياسة النقدية والتمويلية الكمية التي تستخدم في التحكم في حجم التمويل المصرفي الممنوح وبالتالي حجم نمو الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد بما يتلاءم ومعدل نمو النشاط الاقتصادي.

فإذا رأت السلطات النقدية أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة تقتضي تغيير حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد، عمل البنك المركزي في الدولة على تغيير التكلفة الكلية لسعر إعادة الخصم الفعّال الذي يساوي سعر إعادة الخصم إضافة إلى التكلفة الضمنية التي يفرضها البنك المركزي كشرط لإقراض المصارف التجارية العاملة بصفته المقرض الأخير لهذه المصارف. فالتأثير على التكلفة الكلية لسعر إعادة الخصم الفعّال، نتيجة لتغيير سعر إعادة الخصم أو التكلفة الضمنية للاقتراض، يؤثر على رغبة المصارف العاملة في الدولة على الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي على مقدرة هذه المصارف على منح التمويل المصرفي وبالتالي على نمو حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد. فمثلاً، إذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تتطلب حقن مزيد من الأرصدة النقدية في الاقتصاد، عملت السلطات النقدية على تخفيض حجم التكلفة الكلية لسعر إعادة الخصم، سواء عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم أو تخفيض التكلفة الضمنية لاقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي، وبالتالي تحفيز المصارف التجارية على الاقتراض من البنك المركزي.

والجدير بالذكر، أن المصارف التجارية تقوم باستخدام هذه الاحتياطات التي اقترضتها من البنك المركزي في منح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية المطلوبة، وبالتالي زيادة نمو حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد. وعلى العكس إذا كان الهدف هو امتصاص جزء من حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الدولة. وهكذا، تستطيع السلطات النقدية عن طريق استخدام سياسة سعر إعادة الخصم التأثير على مقدرة المصارف العاملة في الدولة على منح التمويل المصرفي، وبالتالي التحكم في معدل نمو حجم الكتلة النقدية المتداولة بما يتلاءم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.¹

¹ المرجع السابق - ص 239.

الأدوات النوعية للسياسة النقدية في النظام الإقتصادي التقليدي :

هي تلك الأدوات والوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية في التأثير على تدفقات واستخدامات التمويل المصرفي الممنوح دون أن تؤثر على الحجم الكلي للتمويل المصرفي. هذه الأدوات تستطيع التأثير على مقدار التمويل المصرفي والقروض التي تمنح في عمليات أو قطاعات اقتصادية معينة، عن طريق الشروط والإجراءات التي يشترط توافرها لمنح التمويل المصرفي مثل الضمانات المطلوبة في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية. فعن طريق استخدام هذه الأدوات يمكن توجيه التمويل المصرفي نحو قطاعات اقتصادية انتقائية، أو الحد من حجم القروض والتمويل المصرفي الموجه لبعض القطاعات غير الإنتاجية أو غير ذات أولوية في المجتمع. وتستخدم هذه الأدوات خاصة عندما ترى السلطات النقدية أن حرية الأسواق المالية لا تحقق التوزيع الأمثل للتمويل المصرفي، أو فشلها في تحقيق أولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعي والهدف من استخدام الأدوات النوعية للسياسة النقدية والتمويلية هو التمييز بين القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وتلك التي تعتبر غير ذات أولوية على الأقل في الوقت الحاضر في منح التمويل المصرفي، معالجة أوضاع القطاعات الإنتاجية الحساسة دون التأثير على الأهداف الكلية الأخرى للسياسة الاقتصادية، ضبط وتوجيه كافة أنواع التمويل المصرفي ومراقبتها وتشجيع اتجاهاتها الإيجابية والعمل على الحد من اتجاهاتها غير الإيجابية، توجيه وتنظيم حركة السيولة النقدية في الدولة والحد من تأثيراتها السلبية على الإقتصاد القومي ككل. وتمثل الأدوات النوعية للسياسة النقدية والتمويلية في الآتي:

1/ هامش القروض المضمونة بالسندات

يمكن للسلطات النقدية أن تتحكم في التمويل المصرفي عن طريق تنظيم منح التمويل المصرفي بضمان السندات عن طريق تحديد الهامش المطلوب لمنح القرض، ذلك أن بعض المتعاملين في الأسواق المالية والنقدية يقدمون عادة السندات المملوكة لديهم كضمان للمصارف التجارية للحصول على قدر معين من التمويل المصرفي. علماً بأن المصارف التجارية لا تمنح هؤلاء المقترضين تمويلاً مصرفياً يعادل القيم الاسمية لسنداتهم وإنما تبقى هامشاً يمثل نسبة من قيمة السند، للاحتياط في حالة انخفاض سعر السند الاسمي. فإذا اقتضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة تقييد التمويل المصرفي الممنوح بضمان السندات، يقوم البنك المركزي برفع نسبة الهامش المطلوب للاقتراض وبالتالي يقل حجم التمويل المصرفي الممنوح بضمان السندات، والعكس إذا كان الهدف هو رفع نسبة التمويل المصرفي الممنوح بضمان السندات. وهكذا يعمل تغيير الهامش المطلوب للاقتراض على التأثير على حركة التمويل المصرفي في

قطاع المضاربة في السندات، إلا أن هذا الإجراء يمكن أن يطبق في قطاعات اقتصادية أخرى في الاقتصاد.

2/ تنظيم التمويل المصرفي للمستهلكين

تلجأ الأسر أحياناً إلى المصارف التجارية العاملة في الدولة للحصول على قروض مصرفية لتمويل مشترياتها من السلع والخدمات مرتفعة الأثمان، على أن يتم سداد هذه القروض على أقساط متفق عليها. فأحياناً تقوم السلطات النقدية بتنظيم هذا التمويل المصرفي الممنوح للمستهلكين بوضع قواعد وإجراءات خاصة بكيفية سداد تلك القروض والمدة القصوى للتقسيط. فإذا رغبت السلطات النقدية في تغيير حجم التمويل المصرفي الممنوح للمستهلكين مثلاً، فإنها تغير نسبة القسط الأول أو فترة الاسترداد للسلع والخدمات التي تقدمها المصارف التجارية بالأقساط، فيتأثر تبعاً لذلك عدد المستهلكين طالبي التمويل المصرفي بسبب تأثير ذلك الإجراء على قدرتهم على دفع المبلغ المطلوب نقداً.

3/ الإقناع الأدبي

يقوم البنك المركزي أحياناً بالتأثير المعنوي لإقناع أو رجاء المصارف التجارية العاملة في الدولة للتعاون معه في تنفيذ السياسة النقدية والتمويلية، كأن يقوم البنك المركزي بإقناع تلك المصارف بعدم تمويل عمليات المضاربة أو الأنشطة الاقتصادية التي يعتقد بأنها غير ذات أولوية بالنسبة للمجتمع على الأقل في الوقت الراهن. وعادة ما ينفذ البنك المركزي هذه الوسيلة عن طريق الإقناع المباشر، وذلك باستدعاء مديري المصارف التجارية العاملة في الدولة لمناقشة السياسة النقدية والتمويلية التي تنوي السلطات النقدية والاقتصادية تطبيقها والدور المطلوب من المصارف لإنجاح هذه السياسة، أو عن طريق توزيع نشرات دورية يصدرها البنك المركزي توضح الأحوال التي تمر بها البلاد والإجراءات المطلوبة اتخاذها لتحسين أوضاع المجتمع وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وبالتالي الدور المطلوب من المصارف التجارية لتحقيق ذلك الهدف. وتعتبر أداة التأثير أو الإقناع الأدبي وسيلة فعالة جداً خاصة في الأجل القصير وأوقات الأزمات التي تكون عندها الروح المعنوية للجمهور عالية جداً للتعاون مع السلطات النقدية لتحسين الأوضاع الاقتصادية أو مواجهة تلك الأزمات.

4/ وسائل الرقابة المباشرة على التمويل المصرفي

أحياناً تلجأ السلطات النقدية إلى أسلوب الرقابة المباشرة على حركة وتوزيع التمويل المصرفي بين الاستخدامات المختلفة في الاقتصاد عن طريق إصدار الأوامر والتعليمات المصرفية الملزمة والتي إما أن تكون في شكل تعليمات شفوية، أو على شكل تعليمات مكتوبة، تلزم بها السلطات النقدية المصارف العاملة في الدولة بهدف ضبط وتوجيه التمويل المصرفي

بدقة وعناية بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع. بمعنى أنه يمكن للسلطات النقدية استخدام الرقابة المباشرة كأداة للرقابة على المصارف، وأداة ضبط للتمويل المصرفي واتجاهاته، كأن تحدد سقوفاً وحصصاً قطاعية للتمويل المصرفي الممنوح بواسطة المصارف وفقاً لأولوية تلك القطاعات الاقتصادية بالنسبة للمجتمع، أو تحديد نسبة التسليف نسبة القروض المصرفية إلى إجمالي الودائع المصرفية و بالتالي تحديد قدرة المصارف على منح التمويل المصرفي، أو تحديد سقف للقروض الشخصية كنسبة من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح، أو تحديد نسبة اقتراض المصارف العاملة في الدولة من أسواق النقد والمال الخارجية أو سقف لتقديم القروض إلى الأطراف الخارجية، أو تحريم أو توجيه المصارف العاملة بالاستثمار في أوراق مالية ونقدية محلية أو خارجية محددة.

5/ الإجراءات الزجرية

هي تلك الإجراءات التي تطبق من قبل السلطات النقدية على المصارف التجارية العاملة في الدولة والتي لا تلتزم بتوجيهاتها، وذلك كأن يرفض البنك المركزي إعادة الخصم لتلك المصارف، أو عدم إقراض المصارف التي تخالف سياسته بصفته المقرض الأخير لتلك المصارف، أو فرض سعر فائدة إضافي عقابي للمصارف التي لا تلتزم بتوجيهات السياسة النقدية والتمويلية. هذه الإجراءات تؤدي إلى فرض سيطرة السلطات النقدية على الجهاز المصرفي وتوجيهه لا سيما وأن لها أثراً مباشراً على نشاط وسلوك المصارف العاملة وكمية ونوعية التمويل المصرفي الممنوح بواسطة تلك المصارف للقطاعات والوحدات الاقتصادية المختلفة.¹

1-3 السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي :

مفهوم السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي

معلوم أن الدور الاقتصادي الأساسي للدولة الإسلامية هو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمة المتمثلة في التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية المتاحة وضمان تحقيق الإشباع الكامل لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد، وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية على أكبر قدر مستطاع، وضمان توزيع عادل لدخل و ثروة البلاد الداخلية والخارجية على جميع أفراد المجتمع بالشكل الذي يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية، وتحقيق القوة المادية والروحية للمجتمع. وعليه فإن الأحكام والقواعد الاقتصادية التي تقوم عليها عملية صياغة السياسة الاقتصادية والنقدية في الإسلام ليست لرفع مستوى المعيشة في المجتمع فحسب، بل لضمان

¹ د: ابراهيم ام حبيب واخرون - مرجع سابق ص36.

توزيع الثروة والدخل توزيعاً يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعاً كاملاً لكل فرد من أفراد المجتمع، وتمكينه بقدر المستطاع من إشباع حاجاته الكمالية في ظل نظام إقتصادي لا يسمح بسعر الفائدة، ويتسق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لذا فإن الدور الذي ينبغي أن تلعبه السياسة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي هو السعي إلى إيجاد الطرق المثلى التي تسهل حشد المدخرات وتحفز الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتضمن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية والنقدية، وضمان توزيع الدخل والثروة بما يتفق والأهداف الاقتصادية والتنموية للمجتمع ويتسق بشكل عام مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتطل المشاركة في الربح والخسارة.

وعليه، فإن مفهوم السياسة النقدية والتمويلية يختلف عن مفهومها في النظام الاقتصادي التقليدي، وذلك لأن عملية صياغة السياسة النقدية والتمويلية في النظام الاقتصادي الإسلامي مبنية على أحكام وقواعد ومعايير إسلامية. عليه، فإن السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تعرف بأنها مجموعة القواعد والقرارات والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الاقتصادية والنقدية بغرض التأثير والتحكم في حجم الكتلة النقدية، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بما يتفق مع الأحكام والمبادئ الواردة في القرآن الكريم، وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وإجماع علماء المسلمين. والملاحظ من التعريف، إن صياغة السياسة النقدية

والتمويلية في النظام الاقتصادي الإسلامي تقوم على مرتكزات أساسية يمكن إجمالها في الآتي:-
1/ أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تصاغ وتحدد وفقاً للقيم الروحية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية القائمة على أساس التعاليم والأحكام الواردة في الشريعة الإسلامية.

2/ إن عملية صياغة السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام قائمة على تبني هيكل مالي ونقدي ومصرفي خالٍ من أسعار الفائدة. بمعنى أنها قائمة على تحريم الربا الذي يقتضى حظر دفع وقبض سعر فائدة ثابت ومحدد سلفاً.

3/ السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام قائمة على أساس إحلال مبدأ المشاركة في الربح والخسارة محل الربح المضمون في جميع العمليات الاقتصادية والتجارية والتمويلية.

4/ أن السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تسعى إلى ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي عن طريق التأثير والتحكم في حجم الكتلة النقدية وليس عن طريق التأثير على مستوى معدلات الفائدة المحرمة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

5/ السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تعمل على دعم العناصر الرئيسية للنظام الاقتصادي الإسلامي وهي الحقوق الفردية، وحقوق الملكية، والعقود، والعمل والثروة، ودور الدولة الاقتصادي.

عليه، فإن عملية صياغة وإدارة السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تحكمها الخصائص والسمات الأساسية والأسس التي يقوم عليها النظام المالي والنقدي والمصرفي في الإسلام الذي يختلف كثيراً¹ عن النظام المصرفي التقليدي في نواح عدة.

أهداف السياسة النقدية في الإسلام

أن أهداف السياسة الاقتصادية والنقدية تختلف في جوهرها وعددها من مجتمع إلى آخر، وذلك تبعاً لاختلاف الغايات الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها والتي يحكمها مستوى التطور الاقتصادي للمجتمع وتركيبه هيكل الجهاز المصرفي ومكوناته. وبشكل عام، فإن الدور الأساسي للسياسة النقدية والتمويلية في الإسلام هو السعي نحو إيجاد الأدوات والآليات المالية والنقدية التي تسهل حشد المدخرات وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة نحو أفضل الاستخدامات، وذلك لأن إيجاد مناخ اقتصادي مستقر يعتبر من الضرورة بمكان لزيادة المدخرات وتحفيز الاستثمار، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل جميعها محور ارتكاز لعملية النمو والتطور الاقتصادي. إضافة إلى أنه ينبغي أن تتفق أهداف السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام مع روح ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وتعمل في نفس الوقت على تطوير الأسواق المالية والنقدية بالشكل الذي يؤدي إلى تقوية حلقة الوصل بين الادخار والاستثمار وتفعيل دور المصارف والمؤسسات المالية والنقدية في الوساطة المالية.

وخلاصة القول، إن أهداف السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام لا تختلف كثيراً عن تلك التي ذكرناها في النظام الاقتصادي التقليدي. فقط ينبغي على صانعي السياسة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي مراعاة أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عند صياغة وتحديد أهداف السياسة النقدية والتمويلية.

عليه، فإن أهداف السياسة النقدية في الإسلام يمكن إجمالها في:

- 1/ ضمان استقرار الاقتصاد الكلي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار مع ميزان مدفوعات خال من الاختلال المزمن.
- 2/ ضمان الاستقرار المالي والنقدي والحفاظ على استقرار قيمة النقود الوطنية وحماية قيمتها.
- 3/ تحقيق النمو والرفاهية الاقتصادية والتوظيف الكامل لضمان الإنتاج.

¹ د: صابر محمد الحسن - إدارة السياسة النقدية والتمويلية في ظل النظام المصرفي الإسلامي - بنك السودان - الإصدار الرابع 2004م - ص 52 .

- 4/ ضمان تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة.
- 5/ ضمان توفير الأموال والموارد الاقتصادية اللازمة لعملية النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

أدوات السياسة النقدية في الإسلام

إن السمة الأساسية المميزة للنظام المصرفي في الإسلام هي التحريم المطلق لقبض أو دفع سعر فائدة محدد سلفاً. بمعنى رفض مفهوم معدل العائد على رأس المال المحدد مسبقاً والسماح بمعدل عائد غير مضمون في كل العمليات التجارية وتوزيع الربح والخسارة، وبالتالي فغير مسموح في ظل النظام المصرفي في الإسلام باستخدام أدوات مصرفية أو مالية أو نقدية لها قيمة اسمية ثابتة، أو تخضع لمعدل عائد على رأس المال ثابت أو محدد سلفاً إذاً، فالسؤال الذي ينبغي الإجابة عليه هو كيفية عمل السياسة النقدية والتمويلية في ظل نظام مصرفي لا يسمح بقبض أو دفع سعر فائدة محدد مسبقاً؟ مع العلم بأن معظم الآليات والوسائل المتاحة للسلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية والتمويلية لها قيمة اسمية ثابتة أو ذات صلة أو ارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمعدل الفائدة كآلية نظام سعر الخصم، ودور المقرض الأخير، وعمليات السوق المفتوحة والتي تعتبر في مجملها آليات ووسائل للتدخل غير المباشر في عملية إدارة السياسة النقدية وضبط وتوجيه التمويل المصرفي المتاح.

واستناداً على ذلك، فإن عملية تنفيذ السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تدور حول محور العائد على رأس المال غير المضمون والمشاركة في الربح والخسارة في العمليات التجارية والإنتاجية. عليه، فإن السلطات الاقتصادية والنقدية في الإسلام تستطيع أن تؤثر على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الاقتصاد من خلال الأدوات والوسائل التي تؤثر على معدل عائد التشارك في الودائع المصرفية، فهذه الأدوات يمكن تقسيمها إلى أدوات كمية تؤثر على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الاقتصاد، وأدوات نوعية تؤثر على حركة واتجاهات التمويل المصرفي أو نوعيته.¹

أولاً: الأدوات الكمية

أ/ هوامش المشاركة:

في هذه الحالة يستطيع صانعو السياسة الاقتصادية والنقدية تغيير معدلات العائد على الودائع المصرفية أو التمويل المصرفي وذلك من خلال التغيير المباشر لنسب المشاركة في أرباح وخسائر العمليات المصرفية والتجارية وبالتالي التأثير على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الاقتصاد. إن استخدام آلية هوامش المشاركة تمكن السلطات النقدية من حقن أو امتصاص الاحتياطي والأرصدة النقدية الموجودة بحياسة القطاع الخاص بالشكل والكيفية التي تعمل على

¹ إبراهيم ام حبيب وآخرون -مرجع سابق ص53.

تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وحماية الاقتصاد من التقلبات والاختلالات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن للسلطات النقدية في حالة انتهاجها لسياسات نقدية توسعية أن تعمل على زيادة حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي، وذلك من خلال تخفيض هوامش المشاركة في التمويل المصرفي، وبالتالي زيادة الطلب على رؤوس الأموال والتمويل المصرفي بغرض الاستثمار. وعلى النقيض من ذلك، ففي حالة انتهاج السلطات النقدية لسياسات نقدية انكماشية، تستطيع أن ترفع من هوامش المشاركة على التمويل المصرفي، وبالتالي يقل الطلب على التمويل المصرفي مما يؤدي إلى انخفاض حجم الأرصدة النقدية العاملة في الاقتصاد. إلا أن مدى فعالية هذه الآلية في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية مرهون بمدى تطور الجهاز المصرفي وجاذبيته في حشد المدخرات.

ب/ الأسهم الحكومية:

يمكن أن تعتبر هذه الآلية البديل المباشر لعمليات السوق المفتوحة في النظام الاقتصادي التقليدي. وذلك لأن هذه الأوراق والسندات الحكومية التي تتميز بمواصفات خاصة تتفق مع روح وأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية تؤثر على حجم الأرصدة النقدية المتاحة للمجتمع، وبالتالي تستطيع أن تؤثر على حركة وأداء النشاط الاقتصادي وفقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع. فهذه الأسهم ينبغي أن تتميز بالآتي:-

1/ قيامها على أصول مالية حقيقية. بمعنى أن تصدرها السلطات الاقتصادية والنقدية مقابل ملكيتها لأصول مالية حقيقية (كترجبة السودان فيما يعرف بشهادات المشاركة الحكومية) (شهادة)، وشهادات مشاركة البنك المركزي (شمم).

2/ أن لا يكون لها معدلات عائد ثابتة بمعنى أن يكون معدل العائد على هذه الأوراق غير مضمون يتم حسابه بعد تصفية العملية الإنتاجية أو الائتمانية.

ج/ حجم القاعدة النقدية:

يمكن للسلطات النقدية أن تحدد سنوياً معدل نمو الكتلة النقدية المرغوب فيه الذي يتناسب مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وهذا المعدل المستهدف في نمو حجم الكتلة النقدية يمكن تحقيقه من خلال الضبط والتحكم في حجم القاعدة النقدية وذلك من خلال إدارة إصدار العملة الجديدة.

د/ نسبة الاحتياطي القانوني:

معلوم أن نسبة الاحتياطي القانوني التي ينبغي أن تحتفظ بها المصارف التجارية لمقابلة التزاماتها تجاه الودائع المصرفية تنقسم إلى قسمين: نسبة الاحتياطي النقدي الإجبارية وهي تلك النسبة النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي من جملة ودائعها

المصرفية، ونسبة السيولة ، وهي نسبة السيولة التي تحتفظ بها المصارف التجارية داخلياً من جملة ودائعها المصرفية. فهذه النسب يمكن التحكم فيها بواسطة السلطات النقدية بغرض ضمان ضبط مقدرة المصارف التجارية على خلق التمويل المصرفي. فيمكن رفع نسبة الاحتياطي القانوني لمقابلة الودائع المصرفية الجارية، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لمقابلة الودائع المصرفية الادخارية أو الاستثمارية أو تلك التي تودع بهدف المضاربة أو المشاركة. عليه يمكن للسلطات الاقتصادية والنقدية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي أن تغير من هذه النسب بهدف ضبط التمويل المصرفي بحسب ما تقتضي الظروف وأهداف السياسة النقدية والتمويلية في الاقتصاد.¹

ثانياً: الأدوات النوعية

يمكن أيضاً للسلطات النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي بجانب استخدامها للأدوات الكمية للسياسة النقدية والتمويلية أن تستخدم بعض الأدوات النوعية التي يمكن أن تعمل على ضمان حماية قيمة العملة الوطنية والمحافظة على استقرارها وتحقيق أهداف السياسة النقدية الأخرى. وأهم هذه الأدوات النوعية التي يمكن إتباعها هي:

أ/ السقوف التمويلية:

تستطيع السلطات النقدية في الإسلام أن تؤثر على حركة واتجاهات التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات أو الوحدات الاقتصادية المختلفة في فترة زمنية محددة، وذلك من خلال توجيه المصارف التجارية والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة بزيادة نسبة التمويل المصرفي الممنوح لصالح قطاع اقتصادي معين من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح لكل القطاعات والوحدات الاقتصادية الأخرى، أو بتخفيض نسبة التمويل المصرفي الممنوح لقطاع آخر. هذه الآلية – كما أوضحنا سابقاً – تستطيع أن تؤثر على حركة واتجاهات ونوعية التمويل المصرفي المتاح دون أن تؤثر على حجمه أو كميته. والهدف من استخدام هذه الأداة هو تشجيع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ومعالجة أوضاعها وضبط وتوجيه التمويل المصرفي نحو أفضل الاستخدامات، وتوجيه وتنظيم حركة السيولة في الاقتصاد.

ب/ الإقناع الأدبي:

كما في النظام الاقتصادي التقليدي، تستطيع السلطات النقدية أيضاً أن تستخدم آلية الإقناع الأدبي في تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية وذلك من خلال إقناع المصارف التجارية والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة بالمساهمة في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والنقدية التي تراها مناسبة.

¹ المرجع السابق ص59.

ج/ التوجيهات المباشرة:

يمكن للسلطات النقدية في الإسلام أن تلجأ إلى أسلوب التوجيهات المباشرة من خلال إصدار الأوامر والتعليمات والتوجيهات المصرفية الملزمة للمصارف والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة، وذلك بهدف ضمان تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية من خلال ضبط وتوجيه التمويل المصرفي بما يتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يتسم بها الاقتصاد.¹

¹ المرجع السابق 62.

المبحث الثاني: السياسة المالية :-

مدخل :-

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي :-

1-تخصيص الموارد أي إن توجه الموارد إلى الاستخدام الأمثل .

2-تحقيق الاستقرار الاقتصادي,بمعني منع حدوث تقلبات شاذة في الطلب الكلي,ومن المعلوم إن قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير اعتيادية ,وفي حالة إن الاقتصاد يعمل بطاقته القصوى فان حدوث الفائض في الطلب الكلي يؤدي إلى تقلبات حادة في مستوي الأسعار وبالتالي التضخم.

3-تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب.

4-تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة .

لتحقيق الأهداف أعلاه نستخدم سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي للتأثير علي الطلب الكلي,ومن المعلوم إن الإنفاق الحكومي هو احد مكونات الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وبالتالي نجد إن تأثيره يعتبر مباشرا علي مستوي الطلب الكلي,أما تأثير الضرائب فيكون غير مباشر إذ أنها تؤثر علي الدخل المتصرف فيه وأرباح الأعمال مما يؤثر بشكل مباشر علي الاستهلاك والاستثمار اللتان تشكلان مع الإنفاق الحكومي إضلاع الطلب الكلي.ويعتبر إن الضرائب والإنفاق الحكومي هما أدوات السياسة المالية ,وعليه يمكن تعريف السياسة المالية بأنها قدرة الحكومة علي استخدام أدوات الإنفاق الحكومي والضرائب من اجل التأثير علي في مستوي النشاط الاقتصادي.

وفي هذا المبحث سنتحدث عن السياسة المالية وفقا لثلاثة مطالب ففي الأول نستعرض دور السياسة المالية لعلاج حالتها التضخم والانكماش ,أما المطلب الثاني فيكون عن فعالية السياسة المالية وكيفية اختيار أدواتها ,أما المطلب الثالث والأخير فنخصصه لنظرة الإسلام للسياسة المالية.

1-1 دور السياسة المالية :-

يري كينز إن عدم الاستقرار الاقتصادي مرده الأساسي هو التقلبات الحادة في الطلب الكلي, فإذا تمكنت الدولة من تحقيق استقرار في مستوي الطلب الكلي بنحو يكون منسجما مع التوظيف الكامل, فإنها في هذه الحالة ستتمكن من اذالة اغلب التشوهات الشديدة في اقتصاديات السوق.

قد كان الحال قبل كينز هو سيطرة مبدأ توازن الموازنة علي معظم أفكار الاقتصاديين, أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة, باعتبار إن ذلك يدلل علي كفاءة الإدارة المالية .

أما كينز وأتباعه فيرون إن سياسة الضرائب والإنفاق يجب إن تتخذ من خلال احتياجات الطلب في الاقتصاد القومي وليست بمجرد الرغبة في تحقيق التساوي بين الإيرادات الذاتية والنفقات. وسنري دور السياسة المالية في علاج التضخم والانكماش من خلال الأتي :

أولا : السياسة المالية التوسعية :

يهدف هذا النوع من السياسة إلي المالية إلي معالجة الكساد وحفز الطلب ودفع الاقتصاد القومي إلي مستوي التوظيف الكامل, وذلك بأحد الطرق الآتية :-

1-إن تزيد الدولة الإنفاق الحكومي مع إبقاء الضرائب علي ماهي عليه.

2-إن تخفض الضرائب لحفز الطلب الكلي كبديل للسياسة السابقة.

ففي الطريقة الأولى عندما تزيد الدولة الإنفاق الحكومي علي التعليم والصحة وواجبات الدفاع والأمن والإنشاءات المختلفة من طرق وكباري وبني تحتية فان ذلك يؤدي إلي زيادة الطلب الكلي علي السلع والخدمات, ومن المعروف إن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف ترفع الدخل من خلال التأثير علي المضاعف.

ولكن إذا قامت الدولة مع زيادة الإنفاق الحكومي بزيادة الضرائب كوسيلة لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي, فان ذلك يؤدي إلي خفض الدخل المتصرف فيه من جمهور المستهلكين مما يعمل علي خفض الإنفاق الاستهلاكي, كما إن فرض الضرائب علي أرباح الأعمال تؤدي إلي خفض الإنفاق الاستثماري ويمكن القول إن الزيادة في الضرائب لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي تقلل كثيرا من الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي.

والسؤال المطروح الآن هو كيف يمكن تمويل زيادة الإنفاق الحكومي دون اللجوء إلي الضرائب؟ الإجابة هي إن تقوم الدولة بانتهاج أسلوب التمويل من خلال خلق عجز الموازنة

العامة, أو ما يسمى بالعجز المخطط في الموازنة العامة بحيث تكون إيرادات الضرائب اقل من النفقات الحكومية وتمويل هذا المستوي العالي من الإنفاق الحكومي فان الدولة عليها اللجوء إلي الاقتراض ,فيمكن للحكومة إن تقترض من المصارف أو المنشآت المالية لتغطية عجز الموازنة ويمكن إن تصدر سندات وأوراق مالية حكومية لتمويل هذا العجز .

أما في الطريقة الثانية ,فيمكن استخدام سياسة خفض الضرائب كبديل لسياسة زيادة الإنفاق الحكومي من اجل زيادة الطلب الكلي ومحاربة الانكماش .فتخفيض الضرائب سيؤدي إلي زيادة الدخل المتصرف فيه لدي جمهور المستهلكين مما يغري الأفراد إلي زيادة إنفاقهم الاستهلاكي الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الطلب الكلي .وعليه فان تخفيض الضرائب لا يتوافق معه خفض الإنفاق الحكومي لتحقيق مبدأ توازن الموازنة العامة ,وذلك لان خفض الإنفاق الحكومي سيقوم بمنع زيادة الطلب الكلي إلي المستوي المناسب للتوظيف الكامل .

ويري بعض الاقتصاديين إن الاستثمار الخاص ينخفض بشدة أثناء الكساد ,فتري بعض الوصفات الاقتصادية إن خفض الضرائب علي أرباح الأعمال يؤدي إلي تشجيع الاستثمار , إذ إن هذه التخفيضات الضريبية سترفع من دخول المنشآت والشركات كما ترفع معدل العائد المتوقع للمشروعات الاستثمارية .وهذا يعني زيادة الإنفاق الاستثماري وهذه الزيادة ستؤدي إلي زيادة الدخل من خلال تأثيرات المضاعف .ولتنشيط هذا الاستثمار تري وصفا اقتصادية أخرى إن تقدم إعفاءات ضريبية للاستثمار والسماح للمنشآت بتعجيل الإهلاك .وهذا هو الحل الناجح لتنشيط الاستثمار إذ إن الإعفاء الضريبي للاستثمار يسمح للمنشآت إن تخصم نسبة من أثمان مشترياتها من الأدوات والمعدات من التزاماتها الضريبية ,الأمر الذي يحقق للمنشأة ربحا ومن ثم يحفز الاستثمار ,أما تعجيل الإهلاك فيعني إحداث تغيرات في صيغ الإهلاك أو ألمدي الزمني الذي يتم فيه تخفيض قيمة المصانع والمعدات والآلات.وتعجيل الإهلاك لا يعني تخفيض الخصومات الضريبية للمنشأة وإنما يعني نقل الخصومات الضريبية من الأعوام الأخيرة لحياة المشروع إلي الأعوام الأولى,بحيث تستفيد المنشأة بأخذ هذه الخصومات مبكرا .الأمر الذي يؤدي لزيادة القيمة الحالية للخصومات ,وبانخفاض قيمة الاستثمار في المصانع والمعدات بسرعة اكبر تزداد القيمة الحالية للأرباح المرتبطة بالاستثمار,وهكذا تجد المنشأة حافزا لزيادة استثماراتها.

وتشير القرائن إلي إن السياسات الثلاثة يمكن إن تنشيط الاستثمار.ومع ذلك فان الإعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الإهلاك يعتبران أكثر فاعلية من التخفيض من معدلات الضرائب

علي الشركات. إن السبب الرئيسي الذي يجعل خفض الضريبة أكثر كلفة علي الخزينة هو أنه يخفض الإيرادات الضريبية علي الدخل المتولد علي رأس المال القائم إنما الأسلوبان الآخران ليس لهما نفس الأثر.¹

وهناك عيب يتسم به الإعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الإهلاك وهو إن أيا منهما ليس محايدا فيما يتعلق بأنواع الاستثمار فالإعفاء الضريبي للاستثمار يتجه إلي صالح الأصول قصيرة العمر بينما يميل تعجيل الإهلاك إلي صالح الأصول المعمرة. وبالنسبة للأصول القصيرة العمر فإنه قد يتم تجديدها مرات أكثر لتسمح بالمزيد من الاستخدام المتكرر للإعفاء الضريبي للاستثمار. وفي ظل تعجيل الإهلاك تخفض قيمة الاستثمار بسرعة أكثر إلي حد إن كثيرا من الالتزامات الضريبية للمنشأة تؤجل لسنوات متأخرة .

وخلاصة القول، إذا أخذت هذه السياسات علي قاعدة (الأخذ بأخف الضررين) فإن طريقي الإعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الإهلاك يعتبران أكثر فاعلية وكفاءة من تخفيض الضرائب علي أرباح الشركات.

ثانيا: السياسة المالية المقيدة :-

يعرف الاقتصاديون الفجوة التضخمية بأنها الكمية التي يزيد فيها الطلب الكلي علي مستوى الدخل الذي يتحقق عند مستوي العمالة الكاملة واستقرار الأسعار. ولعلاج هذه الفجوة تستخدم الحكومة سياسة مالية مقيدة، وذلك بشرط إن تستخدم هذه السياسة قبل إن تبدأ قوي التضخم في العمل. فنجد إن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلي انخفاض الطلب الكلي مباشرة، وبالتالي يتراجع منحنى الإنفاق الكلي إلي (C+I+G).

ويمكن عكسيا إن تزيد الحكومة من الضرائب، إذ إن زيادتها تؤدي إلي تخفيض الدخل المتصرف فيه الأمر الذي يؤثر علي الاستهلاك الذي ينخفض نتيجة لهذا الإجراء. كما تؤدي زيادة الضرائب علي أرباح الأعمال إلي تقليل الاستثمارات ويمكن إن نقرر إن رفع الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلي تحقيق فائض في الموازنة العامة. وعندما ينشأ هذا الفائض فإن الضرائب تأخذ من تيار الدخل أكثر مما يضيفه الإنفاق الحكومي. وعلي أي حال إذا كانت السياسات المضادة للتضخم سوف تعمل علي هذا الأسلوب كما يوضحه الرسم البياني رقم ---فإنه من الواجب علي صانع القرار إن يضع سياسة التقيد موضع التنفيذ مثل الزيادة في

¹ مايكل ابجيمان. الاقتصاد الكلي _ النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988، ص 123 .

مستوي الأسعار (هذا يعني إن معدل التضخم قد تزايد) فإن السياسة المالية المقيدة والتي تخفض من الطلب الكلي سوف تؤثر في بداية الأمر علي الناتج أكثر من الأسعار .

ونخلص من هذا التحليل إلي أهمية الوقت المناسب لتدخل الحكومة , فإذا توقعت الحكومة حدوث التضخم فإن السياسة المالية المقيدة ستصبح فعالة في مواجهه هذا التضخم , أما إذا لم يتم العمل بالسياسة المقيدة حتى بدء قوي التضخم في العمل فإن عملية مواجهه التضخم هذه ستكون لها آثار سلبية علي الناتج الحقيقي.

الموازنة العامة والسياسة المالية :

اعتقد لفيف من الاقتصاديين السابقين إن الضرائب هي أداة لزيادة الإيرادات في الموازنة العامة لمواجهة النفقات العامة , وبالتالي رأوا إن الموازنة العانة يجب إن تتوازن , بمعنى إن الإيرادات يجب إن تتوازن مع المصروفات . ولكن الاقتصاديين اللاحقين مثل كينز يرون إن توازن الموازنة العامة لا يعتبر هدفا ساميا تسعى إليه الدولة لأن العجز المخطط في الموازنة العامة يعني إن الدولة تنتهج سياسة مالية توسعية للقضاء علي الركود الاقتصادي , أما الفائض المخطط في الموازنة العامة يعني إن الدولة تنتهج سياسة مالية مقيدة لإزالة ما يسمى بالفجوة التضخمية .

وخلاصة القول في هذا الجانب إن ظروف الكساد والتضخم هي التي تحدد إذا ما كانت الدولة ستحدث فائضا مخططا أم عجزا فيها .

ولكم يري آخرون إن الفائض أو العجز في الموازنة العامة ليس هو المعيار الملائم للقيد المالي , فعلي سبيل المثال فإنه في فترات الكساد تتخفيض إيرادات الضرائب وتزيد المدفوعات التحويلية الحكومية مما يؤدي إلي عجز الموازنة العامة . ولذلك نجد إن العجز يتولد عن الانكماش وليس عن السياسة المالية التوسعية . ولتقدين معيار أفضل لاتجاهات السياسة المالية , فقد نشأ مفهوم جديد هو موازنة العمالة الكاملة , ويعني الفائض أو العجز في الموازنة تقديرا لما تكون عليه الموازنة العامة عند إنفاق أو تنفيذ برامج ضريبية معينة عند مستوى الدخل المناظر للعمالة الكاملة .

وبالتالي نجد إن هذا المعيار تم تصميمه ليكون مستقلا عن مستوى النشاط الاقتصادي, وبهذا يلغي اثر الدخل علي كل من الضرائب والمدفوعات التحويلية الحكومية. ولكن هذا المفهوم الذي يعتبر أفضل معيار للقيود المالي, علي بعض الانتقادات من الاقتصاديين كما يلي¹:-

1-انه يعطي وزنا متساويا للإنفاق الحكومي والضرائب, فزيادتها كما نعلم تعتبر سياسة توسعية ومع الزيادة المتساوية في الإنفاق الحكومي والضرائب, فان فائض العمالة المرتفعة سوف لن يتغير مشيرا بشكل غير صحيح إلي انه هنالك تغير في درجة القيد المالي. ومن ثم فان الإنفاق الحكومي والضرائب يجب إن ترجح بأسلوب ما لتعكس المضاعفات المختلفة المرتبطة بها.

2-ويظهر قصور آخر لان فائض العمالة المرتفعه سوف يتغير إذا تغير مستوى الناتج عند العمالة المرتفعه, وبمرور الوقت يتزايد الناتج الحقيقي, وبافتراض نظام ضريبي تصاعدي, فان الإيرادات الضريبية سوف تنمو بسرعة اكبر من الناتج الحقيقي والنفقات الحكومية الحقيقية والنتيجة إن فائض العمالة الكاملة يوحي بطريقة غير صحيحة إن الحكومة اتخذت سياسة مالية اقل توسعا.

3-وحتى إذا لم يتغير الناتج الحقيقي, فان فائض العمالة الكاملة يتزايد إذا حدث التضخم. وتعتمد الإيرادات الضريبية علي الدخل النقدي وطبقا لطبيعة النظام الضريبي فان التضخم سوف يؤدي إلي تراكم جزء اكبر من الدخل الحقيقي لدي الحكومة في صورة إيراد ضريبي. ومحصلة ذلك فان فائض العمالة الكاملة سوف يزيد حتى في حالة غياب التغيرات في السياسة المالية.

4-إذا كان الاقتصاد يواجه معدلات مرتفعه من البطالة فان التغيرات في فائض العمالة المرافعة قد تكون خادعة. وعلي سبيل المثال نفترض إن هنالك زيادة في معدل الضريبة علي دخل الشركات مرتبطة بانخفاض معدلات الضريبة علي دخل الأشخاص وبما إن الأرباح تكون منخفضة عندما تكون البطالة مرتفعة فان الأثر الصافي يكون خفض الضريبة لما له من آثار توسعية وبما إن فائض العمالة المرتفعة حسب علي أساس الناتج عند مستوى العمالة المرتفعة وان الأرباح مرتفعه عند مستوى العمالة الكاملة فان فائض العمالة المرتفعة قد ينخفض مشيرا إلي إن السياسة انكماشية وهذه الاعتبارات وغيرها تعطي فائض العمالة المرتفعة فقط فائدة محدودة باعتباره مقياسا للقيود المالي.

¹المرجع السابق,ص 52.

ثالثا:العوامل التي تؤثر علي إدارة الطلب :

إجراءات السياسة المالية في الستينات من القرن الماضي لم تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لعوامل عدة سنذكرها لاحقا فالسياسة المالية المقيدة التي توضع لمكافحة التضخم كانت أحيانا تشكل تقييدا اشد علي الاقتصاد الأمر الذي أسهم بشدة في بدء الكساد وازدياده.أما السياسة المالية التوسعية لعلاج الكساد فقد حفزت الاقتصاد بصورة اكبر من اللازم ومن ثم عملت علي تغذية التضخم ,ومعني ذلك إن الاقتصاديين آنذاك فشلوا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال وضع سياسات مالية متناسقة تعمل علي تحقيق ذلك الاستقرار وذلك لان كيفية المحافظة علي مستوي الكلب الكلي يعتبر امراً في غاية الصعوبة ,وذلك يعزي لتدخل القوي السياسية والاقتصادية في هذا الكلب ,فالسياسة المالية هي وسيلة فعالة لمعالجة الكساد ,ولكن علي الرغم من فعاليتها هذه فإنها تجابه بمشكلات جمة سنوجزها فيما يلي :-

1-مشكلة الفجوات الزمنية ,وهي تتمثل في اختيار الوقت الملائم لتنفيذ السياسة المالية وفي الوقت المستهلك في جمع البيانات عن الاقتصاد وتحليلها فيأخذ تحليل المشكلة وقتا طويلا حتى نحدد هل هنالك كساد أم لا وهنا نضيع وقتا طويلا يكون فيه الكساد قد استقبل ويسمي ذلك بفجوة الإدراك ثم بعد التأكد من وجود الكساد تظهر الحاجة لإجراء التغييرات في السياسة المالية ولا يملك الحاكم السياسي بمفرده اتخاذ إجراءات إجراءات بشأنها إلا بعد الرجوع إلي الجهات البرلمانية لإجازتها الأمر الذي يضيع وقتا طويلا ويطلق علي هذه الفجوة فجوة الانجاز ثم إذا حدث إن السياسات المالية تغيرت في الوقت المناسب تظهر فجوة أخري هي فجوة الاستجابة وهي الفترة بين التغير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة علي الاقتصاد تأثيرا ملموسا.

2-قد لا يلاءم الأخذ بسياسات مالية عامة لبعض حالات الكساد وذلك إذا حدث الكساد في منطقة جغرافية محددة أو حدث ذلك الكساد لفئة معينة من الاقتصاد ولذا فان الأخذ بسياسة تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي ستكون أثارها أكثر عمومية بمعني أنها تنشر أثارها علي الاقتصاد ككل ويكون الاقتصاد محتاجا في نفس الوقت لتطبيق هذه السياسات علي منطقة جغرافية معينة في داخل الدولة .ويمكن إن نقرر انه إذا حدث تدهور في الظروف الاقتصادية في جزء محدد من الدولة فان العلاج الجزئي حينئذ يكون ضروريا.

3-إن اختيار السياسات المالية يخضع لاعتبارات سياسية فمثلا السياسة المالية التوسعية تفضل سياسيا علي السياسة المالية المقيدة إذ إن تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي ومن ثم

تحقيق عجز في الموازنة يتيح للسياسيين كسب المعارك الانتخابية. وعلى العكس من ذلك يعارض السياسيون السياسة المالية المقيدة التي تعني بزيادة معدلات الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي. وخلاصة القول إن السياسة المالية التوسعية مفضلة أكثر من السياسة المالية المقيدة وهذا يجعل العمل المالي لا يتسم بالتوازن.

4- الآثار الجانبية للسياسات المالية قد لا تجعلها تؤدي دورها بكفاءة فإذا كانت السياسة المتبعة هي السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة هي يتم تمويلها عبر زيادة الاقتراض فان ذلك يؤدي إلي زيادة الضغط علي الطلب علي الفروض الأمر الذي يزيد من أسعار الفائدة مما يقلل من حجم الاستثمار أخاص مما يقلل من التأثير التوسعي المتولد عن زيادة الإنفاق الحكومي الإضافي. أما إذا كانت السياسة المتبعة هي السياسة المالية التوسعية عبر زيادة معدلات الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي الإضافي فان ذلك قد يؤدي إلي تخفيض الدخل المتصرف فيه مما يقلل من الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي يقل الأثر التوسعي المتولد عن زيادة الإنفاق.

وقد تؤثر الآثار الجانبية في للسياسة المالية المقيدة فإذا رأت هذه السياسة خفض الإنفاق الحكومي أو زادت الضرائب بهدف خلق فائض في الموازنة لمحاربة التضخم فهنا ينخفض طلب الحكومة علي القروض المتاحة نسبة لوجود فائض موازنة من ثم يقل سعر الفائدة الأمر الذي يزيد من حجم الاستثمار الأمر الذي يضعف من اثر السياسة المالية المقيدة.¹

لكن برغم وجود هذه العقبات في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا إن هناك بعض العوامل التي تؤدي تلقائياً إلي تعزيز عجز الموازنة خلال الكساد ودعم فائض الموازنة خلال لتضخم بدون الحاجة لتغيير السياسة المالية وهذه العوامل متمثلة في الآتي:

1- تعويضات البطالة: عند ارتفاع البطالة فان مدفوعات الحكومة كتعويضات للبطالة تتزايد لان العمال يحصلون علي هذه التعويضات مما يؤدي إلي حدوث عجز تلقائي أثناء الكساد أما إذا كانت معادلات البطالة منخفضة فان مدفوعات الحكومة للعمال المتعطلين ستقل ويحقق ذلك فائض تلقائي أثناء ظروف ألتضخم وعلي ذلك فان تعويضات البطالة تؤدي إلي تغييرات في الطلب الكلي دون الحاجة إلي تغيير السياسات المالية.

¹ المرجع السابق، ص70

2- ضرائب الشركات أثناء الكساد تتعرض أرباح الشركات العاملة لانخفاض شديد الأمر الذي يؤدي إلي انخفاض إيرادات الحكومة من ضرائب أرباح الشركات الأمر الذي يؤدي إلي زيادة عجز الموازنة أما في حالة الازدهار الاقتصادي فان أرباح الشركات تنزايد الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي فائض الموازنة.

رابعاً: السياسة المالية والعرض الكلي:

لقد تدارك الاقتصاديون الخطأ الذي وقعت فيه سابقاً بالتركيز علي أهمية الطلب دون العرض فالعرض شأنه شأن الطلب إذ يعتبر احد المكونات الأساسية لدراسة كلا من الاقتصاد الكلي والجزئي، ولذا ندرس علاقة العرض الكلي بالسياسة المالية فقد كان الاقتصاديون سابقاً يهتمون بتأثير العرض الكلي ذلك إن معدلات الضرائب تؤثر بشكل مباشر علي الدخل المتصرف فيه الذي يتم إنفاقه علي الاستهلاك كما إن معدلات الضرائب تؤثر أيضاً علي الأسعار مما يؤدي إلي التأثير علي الحوافز الفردية للعمل والادخار والاستثمار وكفاءة استخدام الموارد

وإذا تم تخفيض المعدل الحدي للضريبة نجد إن عائد العمل الإضافي قد زاد وكذلك الادخار والاستثمار وكافة الأنشطة التي انخفضت ضرائبها، إذ يتجه الناس إلي التحول إلي الأنشطة والسلع ذات الضرائب المنخفضة، وهذه الحوافز كلها تؤدي إلي زيادة العرض وعكس من ذلك إذا زاد المعدل الفردي الحدي للضريبة، فيتجول الناس إلي الأنشطة التي تتمتع بخفض ضرائبها مما يخفض العرض الكلي فالسياسة المالية تؤثر علي الطلب الكلي من خلال تأثيرها علي الدخل المتصرف فيه وتيار الإنفاق. أما تأثيرها علي العرض الكلي فيختلف عن تأثيرها علي الطلب الكلي، إذ انه يتم من خلال تغييرات المعدلات الحدية للضرائب الحدية للضرائب التي تؤثر علي رغبة الأفراد في النشاط الإنتاجي والمقارنة بينه وبين الفراغ وتجنب الأنشطة ذات الضرائب العالية. ونجد في الواقع إن رفع المعدلات الحدية للضرائب يؤدي إلي خفض العرض الكلي للأسباب الآتية:

1. إن رفع الأسعار الحدية للضريبة تؤدي إلي خفض عرض العمل وخفض الكفاءة الإنتاجية، وذلك لان ارتفاع هذه المعدلات يجعل الأفراد يتحولون من الأنشطة الإنتاجية التي تولد دخول خاضعة للضرائب لأنشطة إنتاجية لا تخضع، ويؤدي ذلك إلي تضائل العرض الكلي وفي هذه الحالة الأفراد يفضلون الفراغ علي العمل، وذلك لانخفاض إيراداتهم بعد الضريبة مما يجعلهم لا يتحمسون للعمل ويأخذون إجازات أطول

- ويشجعون للتقاعد المبكر، وبالتالي بخفض عرض العمل المتاح مما يفض عرض الكلي والمعدلات العالية للضرائب تؤدي إلي قيام الأفراد بأنشطة إنتاجية لا تخضع للضرائب أو تخضع لمعدلات اقل من الضرائب بدلاً عن الأنشطة ذات المعدلات الضريبية العالية، فهنا يقوم الأفراد بالتركيز علي النشاط الخاص والسري والذي يكون بعيد عن أعين مصلحة الضرائب ويتعدون عن النشاط الإنتاجي الخاضع للضرائب العالية، مما ينشأ عنه الإسراف وعد الكفاءة الاقتصادية.
2. تؤدي المعدلات العالية للضرائب لانخفاض رأس المال وضعف كفاءته الإنتاجية فمن المعروف إن الرغبة في الحصول علي دخل متوقع من خلال الادخار والاستثمار يوفر حافزاً لدى الناس لخفض الاستهلاك الحالي، وبالتالي زيادة المدخرات والحصول علي دخول محترمة من الاستثمارات. ولكن زيادة المعدلات للضرائب تؤدي إلي ضعف هذا الحافز، لان أيا كان حجم الدخل المتوقع
3. من الاستثمارات المستقبلية فإن الضرائب العالية ستبتلعه. ومعني ذلك أن الأفراد في هذه الحالة سيركزون علي زيادة الاستهلاك الجاري علي حساب المدخرات والاستثمارات ومثال ذلك عندما ارتفعت المعدلات الحدية للضرائب علي عائد الاستثمار في إنجلترا إلي 98% في السبعينات ارتفعت بشدة مبيعات السيارات الفاخرة لان المعدلات الضريبية العالية قد جعلتها رخيصة قليلاً بالدخل بعد الضريبة في المستقبل.

1- 2 فعالية السياسة المالية واختيار أدواتها:-

في هذا المطلب نستعرض فعالية السياسات المالية ثم نشرح الأدوات المقصودة والفاعلية للسياسة المالية ومن بعد ذلك سنتعرف علي كيفية اختيار الأداة المناسبة للسياسة المالية التي ينبغي تطبيقها وأخيراً نناقش الموازنة والدين العام.

أولاً: فعالية السياسة المالية:

يعتقد الكينزيون إن السياسات المالية ذات فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بينما يرى النقديون أن السياسات المالية غير فعالة. ولكل من الفريقين أدلته التي يعتمد عليها لتقوية حجته ، ولكن لو كانت السياسة المالية فعالة فقد لا تكون محققة للاستقرار وذلك راجع إلي إن الفجوات الزمنية للسياسة المالية قد تكون طويلة أو متغيرة بدرجة تجعل هذه السياسة المالية غير محققة للاستقرار.

ومشكلة الفجوات تؤثر علي كل من السياسة المالية والنقدية ، ففي السياسة المالية نجد إن هناك فجوة تسمى فجوة الإدراك وهي الفترة بين الوقت التي تظهر عنده الحاجة إلي العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلي العمل فإذا افترضنا مثلاً إن الناتج القومي الإجمالي يتزايد بمعدلات اقل فهل يعني إن هناك كساداً في الاقتصاد القومي ؟ وبالمقابل نفترض إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد زاد بمعدلات سريعة خلال شهرين أو ثلاثة فهل يعني ذلك إننا أمام تضخم ؟ فكي يجيب الاقتصاد علي هذه الأسئلة قد تنقضي فترة من الزمن تفصل بين الوقت الذي تظهر فيه الحاجة إلي العمل والوقت الذي تتحقق فيه السلطات من ضرورة هذا العمل وهذا ما يسمى بفجوة الإدراك.

أما الفجوة الأخرى تسمى بفجوة الإنجاز وهي الفترة الزمنية التي يتطلبها العمل علي تغيير السياسة ، ففي كل الدول المتقدمة ليس لرئيس الحكومة مرونة كافية فيما يتعلق بالسياسة المالية ، حيث ينبغي أن يوافق الجهاز التشريعي علي هذه السياسة المالية أو لا يوافق وهذا يتطلب قدراً من الزمن.

أما الفجوة الثالثة فهي فجوة الاستجابة فهي الفترة بين التغير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة علي الاقتصاد تأثيراً فعلياً.

وخلاصة الأمر أن الفجوات الزمنية قد تعيق فعالية السياسة المالية ، وتجعل من هذه السياسات عقبة أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: أدوات السياسة المالية التلقائية والمقصودة:

يفرق لفيف من الاقتصاد بين نوعين من أدوات السياسة المالية الأول يطلق عليه الأدوات التلقائية والآخر يطلق عليه الأدوات المقصودة.

(أ) الأدوات التلقائية:

وتعرف هذه الأدوات بأنها تلك التي تحقق الاستقرار الاقتصادي بطريقة تلقائية أو ذاتية دون تدخل من السلطات المعنية بحيث تؤدي إلي زيادة العجز في الميزانية (أو تقليل الفائض) في حالات الكساد وتؤدي إلي زيادة الفائض (أو تقليل العجز) في حالات الرواج.¹

¹ محمد عارف ، السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي لاربوي طبيعتها ونظامها، بحث مقدم في ندوة اقتصاديات النقود والمالية في الإسلام (مكة المكرمة ، 1398 هجرية)

ومن هذه الأدوات التلقائية في الاقتصاد الرأسمالي ما يلي:

نظام الضريبة التصاعدية:

نعني بالضريبة التصاعدية تلك الضريبة التي ترفع معدلاتها مع تزايد الدخل وقد كان استقرار معدلات الضرائب من الأمور المحمودة سابقاً أما الآن فالمرونة في النظام الضريبي هي من الأشياء التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، بحيث تزيد الضرائب في أوقات التضخم وتقل في أوقات الكساد.

ففي ظل نظام الضريبة التصاعدية يتحقق الاستقرار الاقتصادي فعندما ينخفض الدخل والإنتاج في أوقات الكساد تنخفض حصيله الضريبة تلقائياً ويخفف ذلك من انخفاض الدخل الشخصية والإنفاق أما في أوقات التضخم تزداد حصيله الضرائب مما يقلل من الدخل والإنفاق ومن ثم الطلب الكلي مما يحد من الارتفاع المستمر للأسعار.

مدفوعات الضمان الاجتماعي:

وهي تلك المدفوعات التي تقدمها دائماً الحكومات للأفراد ليس مقابل خدمات قاموا بها، ومنها إعانات البطالة مساعدات التكافل الاجتماعي للأسر منخفضة الدخل وهذه المدفوعات المقصود بها محاولة لتوزيع الدخل والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهذه المدفوعات تمثل تياراً صافياً يضاف إلى تيار الدخل في أوقات الركود الاقتصادي أما وقف هذه المدفوعات فيعتبر تسرباً صافياً من الدخل في أوقات الرواج الاقتصادي.

سياسات دعم القطاع الزراعي:

هي سياسات تتبعها الحكومة دائماً للحد من التقلبات في دخول المزارعين ففي حالة الكساد عندما يقل الطلب على المنتجات عموماً بما فيها المنتجات الزراعية تقل أسعار المنتجات الزراعية ويصاحب ذلك انخفاض في دخول المزارعين وتقوم الحكومة في هذه الحالة بالتدخل لصالح هؤلاء بان تشتري كميات من الإنتاج الزراعي وتخزنه أو تقدم إعانات للمزارعين أو تطالبهم بتقييد الإنتاج حتى يؤدي ذلك إلي الحد من انخفاض الأسعار والدخول.

ويرى الاقتصاديون عموماً بان هذه الأدوات التلقائية لا تؤدي إلي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكامل ولذا لا بد من الاستعانة بالأدوات المقصودة.

(ب) الأدوات المقصودة:

هي سياسات تتبعها الجهات المالية والقصد منها هو القيام بعمل واضح ومقصود للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إجراء بعض التغييرات في الضرائب والإنفاق الحكومي ولذا لابد من مراقبة النشاط الاقتصادي بحذر حتى تستطيع الجهات المالية في الحكومة إن أغير هذه السياسات المالية من وقت لآخر كلما أدت الضرورة لذلك.

في الثلاثينات من هذه القرن اعتمدت الحكومة لمواجهة الكساد العالمي علي الاستثمار في المشروعات العامة كواحدة من الأدوات المقصودة بهدف خلق وظائف للعاطلين عن العمل مثل مشروعات أثار القرى ومشروعات الري والصرف ويؤخذ علي هذه المشروعات أنها تأخذ زمناً طويلاً قبل القيام بتشغيل هؤلاء العاطلين وقد نجد إن المجتمع قد تخلص من الكساد ودخل في مرحلة جديدة هي مرحلة التضخم.

تعتبر مشروعات التوظيف العامة **public Employment Projects** هي من الأدوات المقصودة الحديثة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تقوم الحكومات بإيجاد وظائف بالخدمة العامة لتوظيف العمال المتعطلين لفترات مؤقتة (العمالة المؤقتة) ويؤخذ عليها إن المشروعات التي تستوعب فيها هذه العمالة المؤقتة غالباً ما تكون ذات أهمية ثانوية. إضافة إلي إن الانتقال من هذه الوظيفة المؤقتة إلي وظيفة منتظمة ودائمة ليست بالأمر السهل. أما الأداة الأخيرة هي أداة الضرائب حيث إن رد فعل المستهلك سيكون سريعاً عندما تتغير الضرائب فينخفض الضرائب مثلاً يحفز جمهور المستهلكين لزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) ولكن يؤخذ علي هذه الأداة إن الموافقة عليها من قبل السلطات التشريعية قد تأخذ وقتاً طويلاً ، وخاصة في تلك الدول التي تقيم وزناً للجهاز التشريعي بها بالإضافة إلي إن في الدول الديمقراطية فان السياسيين يجدون تعاطفاً لمعالجة الركود (خفض الضرائب) علي معالجة التضخم (زيادة الضرائب) ولكم رغم هذه الانتقادات نجد إن التغييرات التي تحدث في الضرائب وكذلك الإنفاق الحكومي هي من الأدوات التي تعتمد عليها معظم الدول بخصوص معالجة الكساد أو التضخم.¹

¹ محمد المبارك، الدولة ونظام الحسبة في الاسلام، المطبعة السلفية، دار الفكر، الطبعة الاولى، 1967، ص54

ثالثاً: اختيار السياسة المالية:

تغيرات الضرائب والإنفاق الحكومي يؤدي إلى تغيرات في الطلب الكلي لعلاج حالة الكساد أو حالة التضخم ولكن لا بد من اختيار الأداة المالية المناسبة من هاتين الأدوات. ويعتمد هذا الاختيار علي اعتبارات معينة هي:

1. الاختلاف في أحجام المضاعفات.

2. الفجوة الزمنية المرتبطة بالإنفاق الحكومي والضرائب.

3-الحجم الملائم للقطاع العام.

فينظر للاعتبار الأول نجد إن التغيير في الإنفاق الحكومي له اثر مضاعف اكبر من التغيير في الضرائب فإذا تغيرت ضرائب الدخل الشخصية بمقدار اكبر فان الحكومة تستطيع إن تعوض المضاعف الأقل للضرائب علي الدخل بالمضاعف الأخر المرتبط بالتغيير في الإنفاق الحكومي وعليه لا يعتبر الاختلاف في أحجام المضاعفات عاملاً رئيسياً في الأدوات المالية.

أما الاعتبار الثاني المرتبط بالفجوات الزمنية فان الفجوة المرتبطة بتغير الضرائب تكون اقصر من الفجوة المرتبطة بالتغيير في الإنفاق الحكومي وعليه تعتبر التغيرات في الضريبة وفقاً لهذا الاعتبار هي الأنسب.

أما الاعتبار الأخير فان بعض الاقتصاديون يرون الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلي نمو حجم القطاع العام ويرون إن الضرائب لا تفعل ذلك وعليه فان مؤيدي القطاع العام يفضلون زيادة الإنفاق الحكومي خلال الركود وزيادة الضرائب خلال فترات التضخم وبالعكس مؤيدو القطاع الخاص يفضلون خفض الضرائب أثناء الركود وتخفيض الإنفاق الحكومي أثناء فترات التضخم.

وهناك ملاحظة هامة الآن فان الزيادة في الضرائب علي الدخل الشخصي قد تزيد المستوى العام للأسعار. فإذا تزايدت الضريبة علي الدخل الشخصي فان الدخل الممكن التصرف فيه سينخفض أو يتزايد بسرعة اقل وستقابل ذلك الإجراءات النقابات بمطالبات مستمرة لتعويض هذا الانخفاض فإذا تمت الاستجابة لطلبهم في زيادة الأجور فان منحنى العرض الكلي سينتقل إلي اليسار وزيادة ضريبة الدخل الشخصي تؤدي إلي تخفيض الطلب الكلي وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي يكون له اتجاه مضاد وعليه فإنه نظرياً أما إن تزيد الأسعار أو تخفض.

ومن هذه الملاحظة نستشف إن زيادة معدلات الضريبة علي الدخل الشخصي لمواجهة التضخم قد تكون غير مجديه أما تخفيض هذه المعدلات لمواجهة الركود فهي أداة ناجحة وذلك لان هذا التخفيض سيؤدي إلي زيادة العرض الكلي والطلب الكلي.

وخالصة الأمر إن اثر التغير في معدلات ضريبة الدخل الشخصي علي العرض الكلي تقوي حجة تخفيض الإنفاق الحكومي إذا حدث التضخم وخفض معدلات ضريبة الشخصي لمعالجة الركود.

رابعاً: عجز الموازنة والدين العام:

يميز عادة الفكر الحديث في المالية نوعين من أنواع العجز في الموازنة العامة للدولة هما:

1. العجز الهيكلية ويرتبط هذا العجز بأدوات السياسة المالية المقصودة التي تؤثر في الإيرادات والنفقات الحكومية.

2. العجز الدوري ويرتبط هذا العجز بحالة النشاط الاقتصادي أي بالتأرجح الذي يصيب الدخل القومي من ارتفاع وهبوط نتيجة الدورة التجارية من كساد ورواج.

الميزانية الهيكلية تعتمد علي الإيرادات والنفقات الحكومية المتوقعة أو المقدره وكذلك الحجم إذا وصل الاقتصاد القومي إلي مرحلة التوظيف الكامل أما الميزانية الدورية والعجز الدوري فيقاس بالفرق بين الميزانية الفعلية في سنة معينة والميزانية الهيكلية في نفس السنة.

لكي نتعرف علي اتجاه السياسات المالية إن كانت توسعية أم انكماشية ، فيجب علينا مراقبة العجز الهيكلية وليس الدوري أو الفعلي فزيادة العجز الفعلي في سنة ما ليس مؤشراً علي إن الدولة تتبع سياسة مالية توسعية فربما يكون سبب هذا العجز هو الهبوط في النشاط الاقتصادي.

لكي يمول هذا العجز في الموازنة فإن الحكومة تقوم بتمويل هذا العجز أما بالاقتراض من العامة (أفراد أم مؤسسات أم بلوك) أم من البنك المركزي الذي يقوم بإصدار نقدي جديد ويكون الدين الحكومي أو الدين العام من القيمة الكلية الائتمانات الحكومة في شكل المستندات والادونات قصيرة الأجل التي يحتفظ بها العامة مقابل إقراضهم الحكومة.¹

يلاحظ إن التغير في مقدار الدين العام خلال سنة معينة يكون مساوياً لعجز الموازنة في هذه السنة ويؤدي عجز الموازنة إلي اثار عديدة هي:

¹ محي الدين عبد الحميد، الموافقات في علوم الاحكام، مكتبة ومطبعة محمد علي صباح واولاده، الازهر، ص20

1- عجز الموازنة والاستثمار الخاص : يؤثر عجز الموازنة العامة علي الاستثمار الخاص من خلال الأتي:

(أ) يعتقد بعض الاقتصاديين إن تمويل العجز الحكومي أو الدين العام من مدخرات القطاع الخاص يؤثر علي المدخرات التي يمكن إن تتاح للاستثمار من قبل القطاع الخاص ، ومن المحمل إن يترتب علي قيام الحكومة بالافتراض من العامة ارتفاع أسعار الفائدة ومن بتأثر حجم الاستثمار عكسياً ويزداد مقدار هذا الأثر كلما اقترب المجتمع من مرحلة التوظيف الكامل.

(ب) يترتب علي تمويل الدين العام عن طريق الافتراض من الأفراد أثراً سالباً علي الاستهلاك وبالتالي الادخار والتراكم الرأسمالي فوجود السندات الحكومية لدى الأفراد مقابل الدين الحكومي يجعلهم يشعرون بأنهم أصبحوا أكثر ثراء عن ذي قبل ومن ثم يميلوا إلي زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار عند مستوى معين من الدخل وهذا بدوره يعني إن نسبة اقل من إجمالي الناتج القومي تتجه إلي الاستثمار الخاص ومن ثم يقل رصيد رأس المال في المجتمع في الأجل الطويل.

2-عجز الموازنة والتضخم :إن تمويل عجز الموازنة بالافتراض من العامة لا يعتبر شرطاً لازماً لحدوث التضخم وان كان حدوث التضخم وارد إذا توافرت ظروف معينة فإذا افترضنا إن اقتصاد ما يحقق التوازن عند مستوى دخل فعلي يتساوى مع دخله المحمل (دخل العمالة الكاملة) وكانت نسبة الادخار بواسطة الأفراد والمؤسسات تقدر ب 20% من الدخل القومي ونفترض إن 70% من المدخرات يتم استثمارها بواسطة القطاع الخاص والباقي يتم إقراضه للحكومة لتمويل عجز الموازنة، فان هذا لا يؤدي إلي التضخم طالما إن الطلب الكلي لم يتأثر فسواء قامت الحكومة أو القطاع الخاص بإنفاق هذه المدخرات سيكون له نفس التأثير علي المستوى العام للأسعار ولكن في بعض الحالات يحذر الاقتصاديون من أثار التضخم عندما يزيد الافتراض المرغوب فيه بواسطة الأفراد أو الحكومة عن المدخرات المرغوبة أو المخططة ويزيد الطلب الكلي عند الدخل المحتمل (دخل العمالة الكاملة).¹

¹ محمد المبارك، الدولة ونظام الحسبة في الاسلام، المطبعة السلفية، دار الفكر، الطبعة الاولى، 1967، ص70

وقد يحدث التضخم أيضا في حالة قيام الحكومة بتمويل العجز المستمر في الموازنات من خلال الاقتراض من البنك المركزي الذي يقوم بالتوسع في الإصدار النقدي وكلما اقترب الاقتصاد القومي من مرحلة التوظيف الكامل كلما أدى التمويل بهذه الوسيلة إلي مزيد من الضغوط التضخمية وسيؤدي الارتفاع العام في الأسعار إلي إن القطاع الخاص سيكون قادرا علي شراء كميات قليلة من السلع ثم بتخفيض الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص. ويتحمل أصحاب المرتبات أو الدخل الثابتة الجزء الأكبر من عبء التضخم نتيجة للانخفاض الكبير في المقدرة الشرائية بالنسبة بهم أما الذين ترتفع دخولهم النقدية بمعدلات مناسبة مع ارتفاع الأسعار أو الذين يستثمروا مدخراتهم في أصول ترتفع قيمتها مع التضخم لن يتحملوا عبء التضخم.

3- عبء عجز الموازنة علي المجتمع : يفرق بعض الاقتصاديين بين نوعين من أنواع الدين هما : الدين الداخلي والدين الخارجي فالدين الداخلي هو الدين الذي يكون علي الحكومة من مواطنيها ولذا فالعبء هنا يكون واقع علي كل أفراد المجتمع أما الدين الخارجي فهو ما يدين به الوطن للعام الخارجي ، وتتطلب خدمة الدين دفع الفوائد المستحقة بالإضافة إلي أقساط القرض نفسه ويترتب علي ذلك نقص صافي في حجم السلع والخدمات المتاحة للأفراد في البلد المدين طالما انه لا بد من زيادة الصادرات عن الواردات من اجل خدمة الدين ولا يقتصر عبء الدين الخارجي علي الجيل الحالي فقط بل يمتد إلي الأجيال القادمة وكمثال نجد إن البرازيل والمكسيك في منتصف الثمانينات من القرن الماضي قد اضطرت إلي دفع نسبة تراوحت بين الربع والثالث من حصيللة الصادرات لخدمة أعباء الدين الخارجي.

وعليه يمكن إن نخلص إلي انه ليس من الضروري إن ينتقل عبء الدين العام إلي الأجيال القادمة فموضوعياً نجد إن نقل العبء يأخذ في اعتباره كيفية استخدام الأرصدة التي تم اقتراضها ومدى إنتاجيتها فالزيادة في الدين العام نتيجة لتمويل الحروب أمر غير مرغوب فيه ولا يعتبر عملاً منتجاً ولكن السبب في تزايد الدين هو إتباع سياسة مالية تهدف إلي زيادة الإنتاج والعمالة في اقتصاد لم ليم يصل مرحلة التوظيف الكامل ، عندئذ يكون الدين العام منتجاً وليس عيناً وكذلك الحال إذا الجزء الأكبر من الدين العام موجهة ناحية بناء البنية التحتية من مدارس وطرق وسدود وخزانات فان الفائدة المتحققة للأجيال القادمة تكون كبيرة ولا يمكن إن ننظر إلي ذلك علي انه عبء علي الأجيال القادمة.

بإراقة الخمر السوداني في نهر النيل إذا نظرنا لذلك التصرف من ناحية الاقتصاد الوضعي نجد إن ذلك التصرف مستهجن عندهم لأنه يعتبر إهدارا للموارد الاقتصادية ألمادية أما من وجهة النظر الإسلامية نجد إن هذا التصرف هو توجيه الهي رباني لأبد من تنفيذه وإراقة الخمر بهذه الصورة من وجهة النظر الغربية الاقتصادية تعني تسريح العمال وإغلاق مصانع الخمر وتعطيل بعض الموارد الاقتصادية.

وكذلك تعني بتخصيص الموارد من وجهة نظر إسلامية استخدام الموارد المتاحة دون ترف وتبذير ودون حرمان للأجيال القادمة ويستند ذلك ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب حيث امتنع عن قسمة الأراضي المفتوحة للصحابة وذلك حتى لا تأتي أجيال من المسلمين ليس لديها ما تعيش به.

وفي مجال إنتاج السلع العامة وتوفير الحاجات العامة فإن الحاجات العامة هي تلك التي تحقق المصلحة العامة لأفراد المجتمع في هذه الدنيا وفي الآخرة ، ونعني بالحاجات العامة تلك التي تشبعها السلع العامة التي لا يمكن تجزئتها أو لا يمكن عزل بعض الأفراد عن استعمالها ولقد حدد الإمام ابن تيمية¹ بعض هذه السلع التي يجب علي الدولة الإسلامية توفيرها وهي الأمن الداخلي والخارجي وإنشاء وتعبيد الطرق والجسور وشق القنوات والعليم.

ولكيما تستطيع الدولة الإسلامية القيام بهذا الواجب في مجال توفير السلع والخدمات العامة لأبد لها من موارد مالية كافية وإن تقوم هي كذلك بترشيد استخدام هذه الموارد ، وإن تسعى كذلك إلي الحد من استخدام غير المرشد من المجتمع لهذه الموارد ، وكذلك لأبد من انتهاج الأسس العلمية عند القيام بأي مشروع بواسطة القطاع العام ، والنظر إلي المال العام كما ينظر الفرد لعماله وأيضا لأبد من دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الجيدة لمشروعات القطاع العام وتنفيذ هذه المشروعات بأقل تكلفة ممكنة وبأكثر كفاءة.

2- السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

لا شك إن السياسة المالية هي من الأدوات الفعالة التي تم استعمالها للحد من التضخم أو الركود ونجد إن السياسة المالية قد لعبت الدور بنجاح في الخروج باقتصاديات دول غرب أوروبا من الكساد في الثلاثينات من القرن الماضي وبيبرز نجاح السياسة المالية في هذا الصدد في الاقتصاديات ذات الجهاز الإنتاجي المرن والمتطور وفي مثل هذا النظام فإن النظام المالي

¹ محمد المبارك، الدولة ونظام الحسبة في الإسلام، مرجع سابق، ص54

المتطور والذي يحتوي علي أنظمة ضريبية متطورة وأنظمة رفاه اجتماعي يمكن للسياسة المالية من إن تلعب دوراً فعالاً مقارنة بالدول التي لا تتمتع بنمو مماثل في هذه الأنظمة.

وتصبح السيطرة علي مثل هذه التقلبات ذات أهمية خاصة في اقتصاد يحرم التعامل الربوي ويسعى إلي تحقيق العدل بين المتعاملين فالتقلبات في قيمة النقود الناتجة من التضخم أو الركود تؤدي إلي إضرار كثيرة في صالح المدينين في حالة التضخم والعكس في حالة الركود وفي ضرر أصحاب الأجور والمرتببات الثابتة في حالة التضخم وهكذا يصبح من الأهمية بمكان في ظل الاقتصاد الإسلامي اللاربوي إن تتخذ الدولة كافة التدابير التي يمكن إن تساعد في المحافظة علي استقرار قيمة النقود ولا بد في حالات التضخم من اتخاذ الإجراءات التي تحد من الطلب الكلي وبذلك بفرض الضرائب أو بخفض الإنفاق الحكومي أو إصدار الدين العام وكذلك الإجراءات الكفيلة بالحد

من الركود الاقتصادي وهذا الأمر يتطلب إن يكون للدولة الإسلامية نظام مالي متطور يستوعب أدوات السياسة المالية التلقائية أو المقصودة لمنع هذه التقلبات وآثارها السيئة.

3- السياسة المالية والتنمية الاقتصادية:

السياسة المالية يمكن لها إن تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك عندما تقوم بتعبئة الموارد من الاستهلاك وتوجيهها لتحسين الإنتاجية ويجب إن تراعي في ذلك ألا يقع ضرر علي حوافز الادخار والاستثمار وذلك بصياغة سياسة ضريبية وسياسة إنفاق حكومي علي نحو تحدث فيه آثار قليلة علي حوافز الادخار والاستثمار والعمل والدولة الإسلامية وهي تصبغ سياسة ضريبية يجب إن تراعي هذه السياسة تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويجب أيضا إن تكون السياسة المالية سببا في تعبئة الموارد المالية لتحقيق زيادة كبيرة في التكوين الرأسمالي.

ويجب إن تهدف السياسة المالية في النظام الإسلامي إلي التوظيف الأمثل لرأس المال البشري وعوامل الإنتاج الأخرى فالزكاة تحارب الاكتناز وتساعد في حرص الإنسان المسلم علي استثمار أمواله حتى لا تأكلها الزكاة والخراج علي الأرض البور بجانب أهميته كمصادر تمويلي هام فهو يمنع استغلال الأرض واحتكارها وبالتالي تعطيلها.

وخلاصة الأمر فإن الدولة يمكن إن تستخدم بجانب هذه الأوامر الأخلاقية ما تراه مناسبا من إجراءات مالية وغير مالية لتحقيق الزيادة في الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

4-السياسة المالية وتوزيع الدخل:

لا شك إن تحقيق توزيع عادل للدخل أمر اهتم به الإسلام منذ نشأة الدولة المسلمة وفي العصر الحديث فان معظم الدول النامية اقتصاديا ومن بينها كثير من الدول الإسلامية تجاهلت هذا المبدأ الهام وهي تبحث عن معدلات عالية للنمو الاقتصادي وقد نتج عن هذه السياسة سوء توزيع في الدخل في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية والإسلامية وذلك لعدم كفاءة النظام الضريبي وتركز الضرائب علي المصادر السهلة مثل المرتبات وضرائب الاستهلاك وعدم مقدرة النظام الضريبي من إن يصل إلي الدخل الطفيلية وكذلك عدم وجود أنظمة للضمان الاجتماعي منظورة واتخذت معظم هذه الدول سياسات تنموية ركزت علي الصناعات البديلة لبعض الواردات أو التي تستخدم أدوات إنتاج ذات كثافة رأسمالية عالية أو ركزت علي التنمية في المناطق الحضرية ولجأت في تمويل التنمية إلي أسلوب التمويل بالعجز الذي أسفر عن حالات التضخم الحاد في كثير من الدول.

ولا بد للدولة الإسلامية إن يكون هدفها توفير الحد الأدنى للحياة الكريمة لكل مواطن وتستطيع إجراء الدراسات الكمية لتحديد موقف توزيع الدخل والثروة ويمكنها متى ما رأت إن هناك توزيعاً غير عادل للدخل والثروة يؤدي إلي زعزعة الاستقرار في المجتمع ونشوء طبقة من المترفين وأصحاب الدخل الطفيلية يمكن لهذه الدولة المسلمة إن تفرض من الإجراءات المالية ما يؤدي إلي توزيع هذه الثروات والدخول من خلال فرض الضرائب التصاعدي علي الدخل أو الضرائب علي الأرباح الرأسمالية أو علي السلع الترفيهية.

ولعل الزكاة هي إحدى أدوات السياسة المالية في الدولة المسلمة التي تقوم الدولة بجمعها وتوزيعها علي المحتاجين ومن ثم تحقق مبدأ توزيع الدخل بين المواطنين.

ثانياً: أدوات السياسة المالية في الدولة الإسلامية:

تحدثنا في المطلب السابق عن أهداف السياسة المالية في الدولة الإسلامية ولا بد لتحقيق هذه الأهداف من وسائل وأدوات تتخذها الدولة في سياستها المالية وفي تحليلها لهذه الأدوات سوف نستعرض أدوات السياسة المالية في الدولة الإسلامية في الماضي مثل الخروج أما أدوات السياسة المالية في الدولة الإسلامية في الحاضر يمكن تقسيمها إلي إيرادات عامة وإنفاق حكومي وعليه يمكن تقسيم أدوات السياسة المالية في الدولة الإسلامية كما يلي:

1- الموارد المالية في الدولة الإسلامية في الماضي:

من هذه الموارد الخراج الذي كان يفرض كوظيفة علي إجارة الأرض وقد فرضه سيدنا عمر رضي الله عنه علي الأراضي التي فتحت عنوة ويختلف الخراج عن الزكاة في إن للإمام الحق في إن يغير فئات الخراج كيفما يشاء بما يحقق مصلحة الأمة الإسلامية وهذه المرونة في وظيفة الخراج تجعله أداة مالية هامة تحقق مصلحة الأمة الإسلامية وتجيب علي أولئك الذين يرون إن الدولة الإسلامية لم تعتمد علي شئ سوى الزكاة ويتميز الخراج بجانب مرونة فئاته بوعائه العريض وكذلك اختلاف وظيفة الخراج عن وظيفة الزكاة بجانب مرونة فئات الخراج وثبات فريضة الزكاة إن حصيلة الخراج كانت تستعمل لمقابلة مرتبات الجند والعطاء للامه الإسلامية جمعاء بينما كانت الزكاة محددة المصارف , وكان الخراج المصدر الرئيسي لتمويل نفقات الدولة الإسلامية.

ولا توجد معلومات دقيقة عن إيرادات الخراج في عهد الدولة الإسلامية إلا إن هنالك بعض المؤشرات التي تدل علي إن إيرادات الخراج كانت كثيرة فالريس¹ يري إن إجمالي مصر والعراق وإفريقيا وقبرص في عهد الخلفاء الراشدين بلغ 200 مليون درهم ويرى المارودي إن حصة إيراد الخراج في عهد بني أمية كان 102 مليون درهم². وبجانب الخراج كانت هنالك كوارد مالية مثل العشور علي التجارة الواردة من غير بلاد المسلمين إذ سنها سيدنا عمر علي غرار المعاملة بالمثل.

وكانت هناك الجزية والتي فرضت علي غير المسلمين كما فرض الخراج علي المسلمين وكانت هناك المستغلات أو ما نسميه اليوم بفوائض المؤسسات العامة والتي ادخلها الوليد بن عبد الملك وإنشاء جهازاً مختصاً باستثمارات الدولة والتي كانت تتمثل في إنشاء المحلات التجارية والمباني وخلافه³.

ولا شك إن بعض الحكومات اليوم تعتمد علي عوائد مثل هذه الاستثمارات ولتحصل علي إيرادات عالية إلا إن هناك بعض المخاطر من إن هذه المؤسسات ربما تواجه خسائر.

¹الريس، الحراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية، دار الانصار، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1977، ص 157.

²المرجع السابق، ص 251.

³المرجع السابق، ص 221.

2- الموارد المالية في الدولة الإسلامية المعاصرة:

الدولة الإسلامية المعاصرة وجدت أمامها فقهاً مالياً ثراً من أسلافها ووجدت أمامها أيضاً أنظمة مالية تطورت من خلال التجارب الإنسانية وأمامها مجموعة من الموارد التي يمكن إن تستخدمها مثل وسيلة الزكاة والضرائب ووسيلة التمويل بالعجز.

أولاً: الزكاة كأداة للسياسة المالية:

نجد إن فريضة الزكاة هي ركن من الإسلام يكفر جاحدها¹ تفرض علي الأموال النامية أو المقترضة النماء إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول يؤديها المسلمون جميعاً لا تفرق بين متساويين ولا تساوي بين مختلفين في المركز المالي يخضع لها الجميع دون تمييز بين فرد وآخر وامتياز طبقة دون الأخرى.

وهذه الفريضة تحدث أثراً علي الاقتصاد الوطني بما يحقق له النمو والاستقرار فقد فرضت علي الأغنياء لترد علي الفقراء الذين يزداد لديهم ميل المتوسط للاستهلاك ويتناقص لديهم الميل المتوسط للادخار علي عكس الأغنياء الذي يقل ميلهم المتوسط للاستهلاك ويترتب علي تحميل الزكاة من هؤلاء الأغنياء وتذيعها علي مستحقيها من الفقراء والمحتاجين تزايد الميل المتوسط للاستهلاك مما يزيد من الطلب الفعال الذي يؤثر في حجم التوظيف الذي يتوقف بدوره علي كمية الإنفاق مما يزيد من الطلب الفعال الذي يؤثر في حجم التوظيف الذي يتوقف بدوره علي كمية الإنفاق علي الاستثمار فمن المعلوم إن الناتج القومي هو عبارة عن السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة من كل من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الاستهلاكية وتلك المستخدمة في الاستثمار.

فالإنتاج القومي يعادل قيمة السلع الاستهلاكية وقيمة السلع الاستثمارية ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:²

$$\text{الإنتاج القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

$$ت = هـ + ث \text{-----} (1)$$

حيث: ت = الإنتاج القومي ، هـ = الاستهلاك ث = الاستثمار

¹ الامام الشوكابي، قبل الاوطار، ج 6، ص 145

² دكتور عبد الكريم بركات، الاقتصاد المالي، مؤسسة الجامعة، 1983، ص 377

وهذا الناتج القومي (ت) هو مجموع القيم المضافة المتولدة من النشاط الإنتاجي في فترة زمنية معينة والقيمة المضافة المتولدة تعادل في نفس الوقت مجموع العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي:

$$\text{الناتج القومي} = \text{بسرر التكلفة} = \text{الدخل القومي}$$

$$\text{أي إن : ت = د} \text{-----} (2)$$

$$\text{لما كانت ت = هـ + ث من المعادلة (1)}$$

$$\text{فإن ت = د = هـ + ث} \text{-----} (3)$$

ولكن إذا نظرنا إلي الدخل القومي (د) من زاوية استعماله فهو أما إن ينفق علي الاستهلاك الذي يتحدد حجمه تبعاً للميل الحدي للاستهلاك وأما إن يدخر للاستثمار أي بمعنى إن بجمع للقيام بالاستثمارات فالادخار بمعنى الاكتناز منهي عنه في الشريعة الإسلامية.

$$\text{. : د = هـ + خ} \text{-----} (4)$$

ولما كانت د = هـ + ث في المعادلة رقم (3) ومن المعادلتين (3) و (4) نجد إن :

$$\text{خ = ث} \text{-----} (5)$$

أي إن الادخار يساوي الاستثمار

ولما كانت الزكاة كما سبق وذكرنا تزيد من الميل المتوسط للاستهلاك بما يزيد من الاستهلاك (هـ) وان زيادة قيمة (هـ) في أي من المعادلتين (3) ، (4) سينتج عنه زيادة مماثلة في الطرف الأخر من المعادلة أي في الناتج القومي أو الدخل القومي ويتولد عنه في النهاية زيادة في قيمة الاستثمارات (ث) ونخلص من ذلك إلي إن تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية التي أوضحها الشارع الحكيم في قوله: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغامرين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)¹ تؤدي إلي زيادة الناتج القومي بزيادة الاستهلاك الذي يتولد عنه زيادة في الطلب علي السلع الاستهلاكية مما يتطلب زيادة في الاستثمارات الخاصة بصناعات السلع الاستهلاكية أي إن الزيادة في الطلب علي السلع الاستهلاكية يزيد من الإنفاق الاستثماري مع ملاحظة مدى مرونة جهاز الإنتاج وكيفية عمل المضاعف والمعدل في ظل اقتصاد إسلامي ينهي عن اكتناز الأموال

¹القران الكريم،سورة التوبة، الآية (60)

ويحضر المسلمين علي استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة وحتى يتمكنوا من دفع الزكاة من دخل هذه الأموال لا من أصلها (رأس المال) وهذه المبادئ دائما تدفع المجتمع نحو الاستثمارات النافعة للمجتمع ولكن قد يثير البعض انه نتيجة لان الزكاة تزيد من الاستهلاك والاستثمارات بالإضافة إلي أنها فريضة متكررة سنوية أي دورية قد يؤدي ذلك لأثار تضخمية ضارة بالمجتمع الإسلامي.

ولكن نؤكد عدم إمكان حدوث ذلك فقد سبق القول بان المسلم منهي عن الإسراف ومعتدل في استهلاكه ولا يأخذ من الزكاة إلا قدر حاجته وثمة أمر آخر غاية في الأهمية وهو إن الزكاة تحصل عينا بالنسبة لكثير من الأموال الضريبية لحياة الإنسان فزكاة الحبوب من الحنطة والشعير وزكاة الثمار من التمر والزبيب وزكاة النعم من الإبل والبقر والغنم تحصل بشكل عيني كجزء من هذه الأموال وتوزع علي هذه الصورة أو بما يوازي القيمة النقدية السائدة لها في السوق ، وهذا من شأنه إن يحفظ لأموال الزكاة هذه قيمتها كما يحمي المستفيدين من الزكاة من ارتفاع أسعار هذه الأموال نتيجة للرواج والتضخم الذي يؤدي إلي انخفاض القيمة الحقيقية للنقد المتداول أي القوة الشرائية للنقود وبتكرار فريضة الزكاة سنوياً من هذه الأموال وتوزيعها عينا وخاصة في حالات تداول للنقود في المجتمع لأنه من الملاحظ إن الفقراء والمساكين في الغالب سوف يستهلكون ما يوزع عليهم من أنصبة عينية لإشباع حاجاتهم الضرورية ولا يحاولون الأنصبة إلي نقود سائلة.

ومن كل ما تقدم نجد إن الزكاة كسياسة مالية تؤدي الزيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ولكنها في الوقت ذاته لا تؤدي إلي التضخم ورفع الأسعار مع افتراض ثبات الأشياء الأخرى علي حالها ولكنها تؤدي إلي إعادة توزيع الدخل لصالح المجتمع فتزيد من دخول الفقراء والمحتاجين ولا تنقص من دخول الأغنياء الذين يستثمرون أموالهم ولا شك انه سيعود عليهم جزء من آثار إنفاق مستحقي الزكاة لأسهمهم ويزيد المنافع الكلية للمجتمع كأثر من الآثار التوزيعية للزكاة¹ مع المحافظة علي القوة الشرائية وسرعة دوران النقود في المجتمع فهو لا يؤدي إلي التضخم بآثاره الضارة وتحمي المجتمع من الكساد ولها أفضل الأثر في نمو وتطور الاقتصاد الإسلامي.

¹عوف محمود الكفراوي، سياسة الانفاق العام في الاسلام وفي الفكر المالي الحديث_ دراسة مقارنة، الاسكندرية، ص ص 380,381.

ثانياً: الضرائب كأداة للسياسة المالية:

تحدث العلماء عن الضرائب وحق الحاكم في فرضها والحق فيها طبقاً لقواعد الشريعة وأصولها أنها أداة مالية متاحة للاستخدام عندما تكون هناك ظروف موضوعية تستدعي استخدامها.

ويتمثل ذلك في عجز الإيرادات العامة الأخرى عن تغطية كل النفقات العامة الحقيقية شريطة عدم وجود إسراف أو سوء تدبير في الإنفاق الحكومي وكذلك إذا كانت الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاجتماعي ألا إن فرض الضرائب يضع علي الدول واجباً وهي إن تراعي مبدأ ترشيد الإنفاق العام ويجب إن تفرض هذه الضرائب علي نحو يراعي العدالة والمعايير الاقتصادية الأخرى وكذلك المعايير الإدارية وان تحقق أقصى معدل للإيرادات بأقل تكاليف ممكنة.

ولا شك إن دولنا الإسلامية وخاصة ما كان فيها مثل السودان تتميز باقتصاديات ذات مشكلات جزرية تفرض بدورها مشكلات علي النظام الضريبي فهذه الاقتصاديات تتميز بكبر حجم القطاع الزراعي والرعي ويقضي ذلك صياغة نظام ضريبي يتناسب مع الهياكل الاقتصادية السائدة في هذه البلاد النامية في صياغة ضرائب علي الأرض تمكنها من الحصول علي إيرادات عالية هذا وقد تركت الشريعة لحاكم إن يتخذ ما يراه من تنظيم فني لها ملائم في ضوء الضوابط المحددة.

وهكذا نجد الضريبة إحدى أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي جنباً إلي جنب مع الزكاة والخروج وغيرهما.

ثالثاً: سياسة التمويل بالعجز أو التمويل بالفائض:

بينما استخدم الفكر الاقتصادي الحديث هذه السياسة كبديل لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة والتي كان يؤمن بها الفكر التقليدي وقد وضع ابن خلدون في مقدمته التي سبقته ظهور الفكر الاقتصادي الحديث بحوالي خمسة قرون سياسة التمويل بالعجز والتمويل بالفائض ، وقد تركز فكر ابن خلدون علي الضرائب كأسلوب لهذا التمويل لان الضرائب في ذلك العصر كانت الأسلوب والمورد الأساسي لإيرادات الدولة بما فيها الدولة الإسلامية في ذلك الوقت وان اختلفت في العدالة وتباينت أنواعها ومصادرها وفي ذلك يقول ابن خلدون¹ (وإذا قلت الوزائع ما يوزع علي الأشخاص) والوظائف علي الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتبار ويتزايد حصول الاعتباط بقلة المغرم وإذا كثر الاعتبار كثرة إعداد تلك الوظائف والودائع فكثرت

¹ عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، دار احياء التراث المعرفي، بيروت، الطبعة الرابعة، ص 279

الجباية التي هي جملتها أما إذا زادت الوظائف والودائع وزادت الدولة في كل وظيفة وزريعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار حتى تنتقل المغارم علي الرعايا فتتقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار وتقل جملة الجباية حينئذ تقل تلك الوزائع). وفي هذا الشأن ينبه ابن خلدون الدولة إلي خطأ سياستها المالية بزيادة الضرائب عن حد معين فنبه إن هنالك طاقة ضريبية لا يجب للدولة إن تتعدها وإلا أدي ذلك إلي الإحجام عن العمل في هذه الأنشطة.

إن الأنشطة مما يقلل من حصيللة الضريبة بعد ارتفاع سعرها ومن الخطأ إن يزيد القائمون علي أمر مالية الدولة سعر هذه الضرائب مرة أخرى لتعويض ما نقص من حصيلتها مما يؤدي مرة أخرى إلي خفض هذه الحصيللة وليس زيادتها والي حالة من الركود والانكماش علي الاقتصاد.

ومن جانب آخر حث ابن خلدون الدولة علي ترشيد الإنفاق العام وضغط نفقاتها وعدم تدرجها في عوائد الترف وفي العطاء وكثرة الأرزاق حتى لا يؤدي ذلك إلي زيادة الضرائب لتغطية هذا الإنفاق المتزايد ولأنه يجب علي الدولة ألا تزيد من إنفاقها الجاري زيادة غير مخططة حتى في أوقات الرواج مما يؤدي إلي التضخم ومن ناحية أخرى لا يمكن للدولة بعد ذلك خفض هذا الإنفاق لاعتبارات اجتماعية وسياسية لأن معظمه يتعلق بالأرزاق مما يسبب للدولة أزمات مالية وسياسية وقد حدث مثل ذلك لمالية الدولة الإسلامية في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه.¹

كما قد تلجا الدول زيادة الإنفاق العام كأحد أسلحة السياسة المالية للتخلص من حالة الركود الاقتصادي فتزيد من إنفاقها الجاري أو مصروفاتها التحويلية أو تقوم بعمليات تجارية أو زراعية أو صناعية واستثمارات مختلفة ويظهر أهمية هذا السلاح كعلاج لحالات الركود الاقتصادي حيث يزيد فعلاً من التدفقات النقدية والسلعية في الأسواق ويجب إن يكون تدخل الدولة في هذه الميادين والقطاعات تدخل متوازن

حتى لا يؤدي تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلي عكس المرغوب فيه وذلك إذا تدخلت الدولة في الأنشطة الأكثر ربحية لتحصل علي أكبر عائد ممكن فإن هذا قد يؤدي إلي منافسة غير متكافئة بين الدولة والأفراد يكون فيها الأفراد هم الطرف الأضعف فيقل نشاطهم أو ينعدم في المجالات التي تدخلت فيها الدولة هذا إذا لم تتدخل الدولة بما لها من سيادة وحددت أسعار

¹عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص 66

السلع والخدمات في الأنشطة التي تدخلت فيها لصالحها وبما لا يعود علي الأفراد العاملين في نفس هذه الأنشطة بعائد مجزي أو بخسارة فيتركون هذه الأنشطة مما يقلل من حصيللة الضرائب والمكوس التي تحصلها الدولة أي إن تدخلها يؤدي إلي قلة الجباية.

وقد بين لنا ذلك ابن خلدون في قوله¹: (واعلم إن الدولة إذا ضاقت جبايتها ... وقصر الحاصل من جبايتها علي الفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلي مزيد من المال والجباية فتارة توضع المكوس ... وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطات علي تسمية الجباية لما يرون التجار والفلاحين يحصلون علي الفوائد والغلات مع يساره أموالهم وان الأرباح تكون علي نسبة رؤوس الأموال فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحالة الأسواق ويحسبون ذلك من إدارة الجباية وتكثير الفوائد وهو غلط عظيم وإدخال الضرر علي الرعايا من وجوه متعددة):

فأولاً: مضايقة الفلاحين والتجار والدخول معهم في منافسة غير متكافئة . وثانياً: إن السلطات (الدولة) قد ينتزع الكثير من ذلك إذا عرض له غصاً أو بأيسر ثمن أو لا يجد من ينافس في شرائه فيبخس ثمنه علي بئعه.

وهذا قد يضطر معه الرعايا العاملين في هذه الأنشطة لحاجاتهم إلي المال فيبيعون تلك السلع علي كساد في الأسواق بابخس ثمن وربما يتكرر ذلك بما يذهب رؤوس أموالهم وذلك يؤدي في النهاية إلي نقص في الجباية.

لذلك يجب علي الدولة إن توازن بين سياسة التدخل في بعض الأنشطة الخاصة في الاقتصاد بغرض زيادة إيراداتها وبين ما تحصل عليه من إيرادات في شكل ضرائب علي هذه الأنشطة وان زيادة الرواج في الأسواق يزيد من حصيللة الضرائب ولا يجب إن يغري ذلك الدولة بالتدخل في هذه الأنشطة.

¹عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 281.

الفصل الثالث

ميزان المدفوعات

مدخل:

تتضمن العلاقات الاقتصادية الدولية جميع أوجه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية كتبادل السلع والخدمات بين دولة وأخرى، وتدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى والهجرة الدولية للسكان وغيرها، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية على اختلاف صورها تتألف من شقين: أولهما الهجرة الدولية، والشق الثاني هو ما يعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية. وتتألف المعاملات الاقتصادية الدولية من التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال، ونظرا للأهمية الكبرى لهذه العلاقات الاقتصادية بصورها المختلفة، فإن الدول تحرص على تسجيلها في شكل حسابات خاصة عرفت اصطلاحا بحسابات ميزان المدفوعات وتكون لمدة عام.

وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مباحث، نتحدث في المبحث الأول عن تعريف ومكونات ميزان المدفوعات، والمبحث الثاني سنتطرق فيه إلى توازن ميزان المدفوعات، والمبحث الثالث سنشرح فيه سوق الصرف الأجنبي والمبحث الرابع سنتناول فيه تكييف ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تعريف ومكونات ميزان المدفوعات :

تعريف ميزان المدفوعات:-

يفرق عادة بين مفهومين لميزان المدفوعات أحدهما يسمى ميزان المدفوعات الحسابي ACCOUTTING BALANCE OF PAYMANET، والثاني يسمى ميزان المدفوعات السوقي MARKETING BALANCE OF PAYMANET. ويعرف ميزان المدفوعات الحسابي لدولة ما على أنه حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى.¹

وهو بهذا التعبير يعتبر سجلا تاريخيا للمشتريات والمبيعات الدولية من السلع والخدمات والأصول.

ويمكن أن نستخدم اتجاهات هذه الأرقام كأساس للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات.²

• ويمكن تبيان المصطلحات التي حواها التعريف السابق كما يلي:

(أ) المعاملات الاقتصادية: وهي تلك المعاملات التي تقيد في ميزان المدفوعات ، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين . وهذه المعاملات تتكون من جانب دائن أو جانب إيجابي ، وتندرج تحته العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي ، ومثال ذلك الصادرات والخدمات المتنوعة التي يؤديها الأشخاص المقيمون بالدولة لغير المقيمين فيها ، وجانب مدين أو جانب سلبي وتندرج تحته كافة العمليات التي تؤديها الدولة لمقابلتها لمدفوعات العالم

¹ محمد زكي شافعي (مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية) درا النهضة العربية .بيروت.ص63.
² جون هدسون.مارك هرندرت ترجمة: طه عبدالله. محمد عبد الصبور. (العلاقات الاقتصادية الدولية) دار المريخ. الرياض. 1987. ص185.

الخارجي ، ومثالها الواردات من السلع والخدمات المختلفة التي يتلقاها المقيمون بالدولة من المقيمين فيها.

كما يتضمن مفهوم هذا الاصطلاح تلك المعاملات التي ليس لها مقابل مادي.

(ب) المقيم : من الواضح أنه لما كان محل ميزان المدفوعات المعاملات التي تتم بين المقيمين في البلد وغير المقيمين فيه فإن تعريف "المقيم" و "غير المقيم" أمر بالغ الأهمية ، بالنسبة للأشخاص الطبيعيين يعتبر الشخص مقيماً في بلد معين إذا كان يعيش فيه بصفة دائمة . وهكذا لا يعتبر السائحون والممثلون الدبلوماسيون وطلاب البعثات مثلاً مقيمين في البلاد التي يتواجدون فيها ولكن ببلادهم الأصلية . ولا يختلف الحال بالنسبة للمؤسسات كالحكومات والهيئات العامة والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والمشروعات الاقتصادية حيث تعتبر مقيمة في البلد التي تتواجد فيه ، لا فارق في ذلك بين المشروعات الوطنية وفروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة . ذلك أن المشروعات جميعاً تشكل جزءاً متكاملًا من الاقتصاد القومي التي تزاوّل نشاطاتها فيه على عكس الحال بالنسبة إلى الوكالات التي تنشئها المشروعات لتقوم بتمثيلها خارج بلادها والتي لنفس الاعتبار تعتبر مقيمة في البلد الذي توجد به ولكن في إقليم دولي تصوري لا يدخل في الحدود الوطنية لأية دولة .¹

وعادة يغطي ميزان المدفوعات فترة زمنية مقدارها سنة واحدة. ولا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة، فمن الدول من تبدأ هذه السنة في أول يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ، في حين تقوم دول أخرى بإتباع تقويم يبدأ خلال السنة الميلادية . بالإضافة إلى ذلك تقوم بعض البلدان بإعداد تقديرات ربع سنوية أو نصف سنوية وتستخدم كمؤشرات تساعد في توجيه دفة السياسات الاقتصادية لهذه الدول .

¹ محمد زكي شافعي. مرجع سابق. ص ص 62-63.

• ويؤدي ميزان المدفوعات وفقاً لتعريفه السابق مهام جلية للاقتصاد القومي

للدولة كما يلي:

1. تقديم معلومات هامة عن مدى ارتباط الاقتصاد القومي مع الاقتصاديات القومية لبلدان العالم الخارجي .

2. مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه دفة الأمور بالبلاد نظراً لأنه في غالب الأحيان ترتبط السياسات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

ويركز مصطلح ميزان المدفوعات السوقي Market Balance Of Payment

على ميزان المدفوعات عند فترة زمنية معينة ، وليس خلال فترة زمنية. ويعتبر هذا المفهوم الثاني مفيداً في تحديد أوضاع التوازن ، أو عدم التوازن في المدفوعات ونظراً لأن المدفوعات بين الدول تستلزم عادة شراء و بيع العملات الأجنبية ، لهذا فإن ميزان المدفوعات السوقي يقابل ما يحدث في صرف السوق الأجنبي.¹

أن هناك بعض التعريفات لميزان المدفوعات التي تركز على أثر الطلب الكلي في الاقتصاد على ميزان المدفوعات منطلقة في ذلك من نموذج الدخل - الإنفاق الكينزي ومطورة له ولقد ظهر هذا الاتجاه بداية الخمسينيات من القرن العشرين على يد سندي الكسندر (Sidney Alexander) وتعريف ميزان المدفوعات استناداً إلى هذا الاتجاه هو الفارق الموجود بين الدخل القومي النقدي (Y) والطلب الكلي (A)، أي إنفاق المواطنين على السلع الوطنية والأجنبية :

$$B=Y-A$$

¹ جون هدسون. ومارك هرندر. مرجع سابق. ص193.

وهناك اتجاه آخر وهو الاتجاه النقدي والذي لا يرى في ميزان المدفوعات إلا ظاهرة نقدية بحتة ولقد قام بصياغة هذا الاتجاه هاري جونسون في عام 1975م . فهذا الاتجاه يرى أن النقص الموجود في تعريف الكسندر يكمن في اعتقادهم في أنه يقوم على نموذج الدخل - الإنفاق الكينزي المبسط مما يحتم عليه هو الآخر أيضاً التركيز على الميزان التجاري فقط. والتعريف الصحيح لميزان المدفوعات من وجهة النظر النقدية هو أن ميزان المدفوعات ما هو إلا الفارق بين التغيرات التي تطرأ على الكمية النقدية الوطنية (ΔM) وحجم القروض المخلوقة من قبل المصادر الوطنية (ΔD) :

$$B = \Delta M - \Delta D$$

هذا التعريف يبين لنا في الواقع أن الأسلوب النقدي هو تحليل كمي (Global) يركز على التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الأجنبية فقط مهماً بذلك كافة مكونات ميزان المدفوعات الجزئية وما يطرأ عليها من تغيرات ، أو بعبارة أخرى أنه لا يأخذ إلا بالتغيرات النهائية بغض النظر عما جرى من تغيرات في الميزان التجاري أو ميزان رأس المال مما يمكنه من تسليط الضوء على العلاقة السائدة بين ميزان المدفوعات والكمية النقدية.¹

مكونات ميزان المدفوعات:

يتألف ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام ، أول قسم هو ميزان العمليات الجارية ، والثاني هو ميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقسم الثالث هو ميزان الذهب وحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل .

¹ عدنان عباس علي. (موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي- وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي)مجلة العلوم الاجتماعية.جامعة الكويت. العدد الثالث.1985.صص 162-163.

(أ) ميزان العمليات الجارية

يتألف ميزان المدفوعات الجارية من عنصرين : الأول الميزان أو الحساب التجاري السلعي ، ويتعلق بتجارة السلع أي بصادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب ويتعلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اصطلاح الميزان التجاري ، والثاني الميزان أو الحساب التجاري الخدمي ، ومحله في الغالب خدمات قدمت أو استوفيت خلال الفترة نفسها . ومثال هذه الخدمات : خدمات السياحة والتأمين والخدمات المالية والمصرفية ، والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات رؤوس الأموال المستثمرة في بلادها.¹

وغني عن البيان أن صادرات الدولة ، سلعية كانت أم خدمية ، تقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حيث يتولد عنها إيرادات تتلقاها الدولة بمناسبة ما يقدمه الأشخاص المقيمون فيها لغير المقيمين من السلع والخدمات ، وعلى العكس ، تقيد واردات الدولة سلعية كانت أم خدمية ، في الجانب المدين من ميزان المدفوعات حيث تنشأ عنها مدفوعات تؤديها الدولة لغيرها بمناسبة ما تلقاه الأشخاص المقيمون فيها من غير المقيمين من سلع وخدمات .

وهناك من الدول ما يدرج ميزان أو حساب التحويلات من جانب واحد في ميزان العمليات الجارية ، ويضم هذا الميزان كافة المبادلات الاقتصادية الدائنة والمدينة، والملزمة لجانب واحد، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالإنتاج والدخل خلال هذه الفترة.

وتتصف المعاملات الاقتصادية المدرجة في ميزان العمليات الجارية بما فيه حساب

التحويلات من جانب واحد بمجموعة من الخصائص التالية :

¹ محمد زكي شافعي. مرجع سابق ص ص 63-64.

1. ترتبط جميع هذه المعاملات بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.
2. تتصف بالدورية أو التكرار من عام إلى آخر ، وبالتالي فإنه يعول عليها سنويا .
3. أنها تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات ، فهي إما تهدف إلى تحقيق ربح كما هو الحال في كافة المعاملات المدرجة في ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة، أو تتم نتيجة لوجود تفاوت في مستويات الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة كما هو الحال في ميزان التحويلات من جانب واحد . لذلك فإن بنود ميزان العمليات الجارية تدرج ضمن طائفة المعاملات الاقتصادية المستقلة .

ومن الموضوعات بالغة الأهمية والمرتبطة بتحديد البنود الواردة في ميزان العمليات الجارية تلك المتعلقة بكيفية الصادرات والواردات ، وهل هناك صعوبات عملية عند تقييم البنود الواردة في ميزان العمليات الجارية؟. وفي حقيقة الأمر فإن الواقع العملي يثير مشكلتين رئيسيتين عند تقييم بنود ميزان العمليات الجارية هما: تتعلق المشكلة الأولى بكيفية إضافة نفقات النقل والشحن والتأمين إلى قيمة كل من الصادرات والواردات ، بينما تتعلق المشكلة الثانية بالوقت الذي يجب أن تقيد على أساسه تيارات التجارة الخارجية .

وفي هذا الصدد نميز بين نوعين من أنواع التقييم: الأول يعرف بمصطلح F.O.B (Free on board) حيث أنه: قيمة السلعة على الناقل عند خروجها من ميناء التصدير قبل أن يضاف إليها نفقات النقل والتأمين والشحن من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد.

أما الثاني فيعرف بمصطلح C.I.F (Cost insurance Freight)

ويعني هذا التقييم أن قيمة السلعة يضاف إليها نفقات النقل والتأمين والشحن من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد

ومن المتعارف عليه دولياً عند تقييم الصادرات أنه يتبع نظام (فوب) وعند تقييم الواردات يتبع نظام (سيف) وهو يعادل نظام فوب بالإضافة إلى نفقات النقل والتأمين والشحن.

غير أن هنالك طريقة ثالثة للتقييم تعرف باسم فاس (Free Alongside Ship F.A.S) (تعتبر هذه الطريقة نظاماً وسطاً بين نظام (فوب) ونظام (سيف). فهي تستبعد نفقات الشحن عند احتساب قيمة التيارات السلعية ، إلا أنها تضم قيمة كل من نفقات النقل والتأمين . أما المشكلة الثانية فإنها تدور حول مسألة الوقت الذي يجب على أساسه قيد البنود الواردة في ميزان العمليات الجارية . وفي هذا الخصوص فإنه يمكن القول إن هناك ثلاثة طرق يمكن على أساسها قيد العمليات الاقتصادية الجارية :¹

1. عند عبور السلع المصدرة أو المستوردة للحدود القومية للدولة محل الدراسة.

2. عند أداء المدفوعات

3. عند توقيع الاتفاق الخاص بتسليم السلع المصدرة أو المستوردة.

ولا تنشأ مشاكل تتعلق باختلاف قيم ميزان المدفوعات نتيجة لاختلاف طرق التقييد إذا تحقق الشرطان التاليان : الأول ويتعلق بثبات حجم التيار السلعي مع مرور الزمن ، أما الشرط الثاني فيشير إلى تساوي الفترات الزمنية بين وقت إتمام التعاقد ووقت التسليم ووقت الدفع .

فإذا تحقق هذان الشرطان في الحياة العملية فإن قيم ميزان المدفوعات لا تتغير نتيجة لإتباع إحدى الطرق الثلاثة السابقة دون الأخرى. أما إذا حدث ولم يتصادف تطبيق هذه الشروط في الواقع العملي ، فإن النتيجة الحتمية هي تفاوت قيم ميزان المدفوعات الممكن إتباعها من بين

¹سامي عفيفي حاتم. مرجع سابق. ص 354-351.

الطرق الثلاث السابق الإشارة إليها . وتأتي أهمية هذه النقطة في ضوء ما تعانيه كل طريقه من هذه الطرق الثلاث من قصور نتيجة لما يوجه إليها من نقد. فإذا حدثت زيادة كبيرة في الواردات ولم تتم المدفوعات في الفترة التي شهدت هذه الزيادة وإنما تم الدفع في فترة تالية ، ثم تم القيد تبعاً للطريقة الثانية على أساس الدفع عند أداء المدفوعات فطبقاً لهذه الطريقة لن يتم تقييد الزيادة الكبيرة التي حدثت في الفترة التي شهدتها وإنما في فترة أخرى ، وهو مالا يتسق مع الواقع حيث أن فترة أداء (ممسوح) غير الفترة التي شهدت زيادة الواردات .

كذلك إذا تم إتباع الطريقة الثالثة وتم التعاقد على شراء كميات من السلع من الخارج (ممسوح) أن يتم التسليم في العام الذي يليه فهذه الطريقة التي تعطي صورة خاطئة عن حجم الاستيراد في الفترة التي تم التعاقد بشأنها . فالواردات التي تعبر الحدود القومية في سنة التعاقد وإنما في السنة التالية . وفي ضوء هذه الانتقادات التي توجه إلى الطريقتين الثانية والثالثة وما يترتب على الأخذ بهما من إعطاء صورة غير واقعية عن البنود التي قيدها في ميزان العمليات الجارية يصبح الأفضل تقييد الواردات والصادرات لنفس السنة التي تعبر فيها الحدود القومية (الطريقة الأولى).¹

(ب) ميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل :

إن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة وتبادل السلع والخدمات فقط فهناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر بقصد توظيف أموال الاستثمار لأجل طويل وتمثل هذه الحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو القيام بالاستثمارات المباشرة في الخارج ، وتنعكس هذه الحركات في ميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل حيث يسجل التغيرات التي تطرأ على مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج لأجل طويل .

¹ المرجع السابق ص 358-359.

تقييد رؤوس الأموال المحولة للخارج في الجانب المدين من ميزان المدفوعات و تقييد رؤوس الأموال المحولة من الخارج في الجانب الدائن من الميزان .ولا يجوز أن (ممسوح) على أحد لماذا يقيد استثمار الدولة لأموالها في الخارج في الجانب المدين مع أن مؤداه تعزيز كدائنة، على حين يقيد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج في الجانب الدائن مع ما فيه من زيادة مديونية الدولة للخارج.ذلك أنه من الجلي أن استثمار رؤوس الأموال في الخارج إنما يقتضي أداء مدفوعات للخارج ، ومن ثم . فإنه يندرج تحت الجانب المدين . وعلى العكس يستتبع انسياب رؤوس الأموال للداخل تلقي المدفوعات من الخارج .

ولهذا يندرج تحت الجانب الدائن. ويسهل تصور الفكرة إذا اعتبرنا أن استثمار رؤوس الأموال في الخارج إنما يتمثل في شراء المقيمين في الدولة سندات أو أسهم أجنبية أي في استيراد أسهم و سندات . وعلى ذلك تقييد العملية في الجانب المدين شأنها في ذلك شأن واردات السلع سواء بسواء . وعلى العكس يتمثل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل في شراء المقيمين بالخارج سندات وأسهم وطنية ، أي في تصدير أسهم وسندات وعلى ذلك تقييد العملية في الجانب الدائن شأنها في ذلك شأن صادرات السلع تماماً .¹

أن كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين تكون من خلال فترة زمنية معينة، ولكنها لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة محل الدراسة ، وإنما ترتبط بالإنتاج والدخل في فترة سابقة أو فترة لاحقة .²

(ج) ميزان الذهب و رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

قد تنمخض علاقات الدولة بالخارج عن خروج (تصدير) الذهب النقدي أو دخوله (استيراده) أو عن انسياب رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى الخارج أو العكس، ولهذا العنصر من ميزان

¹ محمد زكي الشافعي. مرجع سابق. ص 66-67.
² سامي عفيفي حاتم. مرجع سابق. ص 341-342.

المدفوعات أهمية ، ليس فقط لما لحركات الذهب و رؤوس الأموال القصيرة الأجل من تأثير علي الأموال النقدية و المصرفية في البلاد، ولكن أيضاً لدوره الهام في موازنة إيرادات الدولة ومدفوعاتها .

و تقيد صادرات الذهب في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، علي حين تقيد وارداته في الجانب المدين حيث تتلقى الدولة بمناسبة تصديره إيرادات و تؤدي بمناسبة استيراده مدفوعات . شأنه في ذلك شأن صادرات السلع و وارداتها سواء بسواء .ويستدل علي خروج الذهب بالتغيرات التي طرأت علي أرصدة البلاد خلال الفترة محل الحساب .

فإذا زادت الأرصدة الذهبية في آخر السنة مثلاً عما كانت عليه في أولها، كان معني هذا دخول (أو استيراد) الذهب ، وقيدت الزيادة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات وعلني العكس يستدل بنقص الأرصدة علي خروج (أو تصدير) الذهب ويقيد النقص بالجانب الدائن من الميزان

أما رؤوس الأموال القصيرة الأجل فيراد بها الائتمان المستحقة الدفع لدي الطلب أو التي لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة واحدة . ومثال النوع الأول الودائع الجارية ، ومثال النوع الثاني الودائع لأجل و أدونات الخزانة و الأوراق التجارية وما إليها من أدوات الائتمان .

ويتمثل انسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الداخل في نقصان الأصول الأجنبية القصيرة الأجل المملوكة للمقيمين بالدولة أو زيادة الالتزامات لأجل قصير التي يلتزمون بها تجاه غير المقيمين . و علي ذلك فإن نقصان ودائع المقيمين لدي البنوك الوطنية يمثل حركة دخول رؤوس أموال قصيرة الأجل إلي الدولة ، إذ تتلقى الدولة بمناسبة ذلك النقص أو تلك الزيادة مدفوعات من الخارج ، ومن ثم يقيد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلي الداخل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات .

ويتمثل انسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلي الخارج في زيادة الأصول الأجنبية القصيرة الأجل المملوكة للمقيمين بالدولة أو نقصان الالتزامات لأجل قصير التي يلتزمون بها تجاه غير المقيمين . وعلي ذلك فإن نقصان ودائع المقيمين لدى البنوك الأجنبية أو نقصان ودائع غير المقيمين لدي البنوك الوطنية يمثل حركة خروج رؤوس أموال قصيرة الأجل من الدولة . إذ تؤدي الدولة بمناسبة تلك الزيادة أو ذلك النقص مدفوعات إلي الخارج ومن ثم يقيد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلي الخارج في الجانب المدين في ميزان المدفوعات .

ويستدل علي صافي حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بمقارنة مقدار الأصول الأجنبية القصيرة الأجل المملوكة للبلاد في أول السنة بمقدارها في آخرها، ومقارنة مقدار الالتزامات لأجل قصير التي تلتزم بها البلاد للخارج في أول السنة بمقدارها في آخرها. أي بتعرف التغير الصافي في الأموال قصيرة الأجل أو الالتزامات لأجل قصير خلال السنة . و كيف تتمثل تحويلات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلي الخارج في زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للدولة أو نقصان في الالتزامات استدل بالفرق بين العنصرين علي مقدار صافي تحويلات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلي الخارج . وعلي العكس ، إذا أسفرت المقارنة عن أن صافي النقص في الأصول يزيد على صافي النقص في الالتزامات ، استدل بالفرق بين العنصرين على مقدار صافي تحويلات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلي الداخل.¹

أما ما يقال عن الحقيقة القائلة أن إجمال الجانب الدائن يساوي إجمال الجانب المدين تعد نتيجة أقل قيمة من الحقيقة القائلة أن كل قيد مدين يجب أن يقترن بقيد دائن مقابل له . والتساؤل عما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة توازن لا يركز على ما إذا كان إجمال الجانب الدائن يساوي إجمال الجانب المدين داخل بعض الحسابات المحددة .²

¹ محمد زكي الشافعي. مرجع سابق. ص. 67-69.

² جون هيسون. ومارك هرندر. مرجع سابق. ص. 199.

بالرغم من أن التقسيم السابق يغطي معظم العلاقات الهامة في حساب ميزان المدفوعات ، إلا أن هناك قليل من النقاط الإضافية التي يجب أخذها في الحسبان لاستكمال الصورة :

إيرادات الأصول الأجنبية والخدمات العالمية:

لقد أوضحنا أن حساب الخدمات في ميزان العمليات الجارية يسجل المعاملات التي تتضمن البنود غير الملموسة مثل خدمات النقل والتأمين والهندسية والقانون، بالإضافة إلى كل المعاملات الأخرى التي يمكن لنا تصنيفها عادة ضمن الخدمات . وعلى الرغم من ذلك يشمل حساب الخدمات مجموعة أخرى من المعاملات التي ربما تعتبر غريبة . فالفائدة والأرباح وحقوق الملكية المحصلة كنتيجة لامتلاك الأسهم والسندات والأصول الأخرى الأجنبية يمكن حسابها كمدفوعات للخدمات المصدرة . وتقديم مثل هذه الخدمات يسجل في الجانب الدائن من حساب الخدمات بينما النقود المحصنة تدخل في الجانب المدين من الحساب النقدي.

وبالمثل تحسب الفائدة والأرباح و الامتيازات المدفوعة بواسطة المقيمين بالدولة إلى الأجانب كمدفوعات لخدمات مستوردة، والحصول على هذه الخدمات يسجل في الجانب المدين من حساب الخدمات بينما تسجل المدفوعات النقدية في الجانب الدائن من الحساب النقدي.

وعند قيام المقيمين بدولة ما بأداء خدماتهم إلى المنشأة الأجنبية تقوم هذه المنشآت بدفع مقابل هذه الخدمات . ولهذا فعندما يستلم أحد المقيمين بهذه الدولة 100 دينار في الجانب المدين من المدفوعات النقدية . لإظهار جانب المدفوعات لهذه المعاملة .

كما هو الحال تماماً في حالة إيرادات الأصول الأجنبية التي تقيد في حساب الخدمات ، فإن إيرادات الخدمات العمالية المنجزة في دولة أجنبية تسجل أيضاً في حساب الخدمات . وهكذا إذا قام أحد المقيمين بدولة ما بالعمل في الخارج وأرسل أجره إلى وطنه ، فإنه يسجل في الجانب

الدائن من حساب الخدمات ليعكس تقديم الخدمات العمالية إلى الأجانب، والمدفوعات النقدية نفسها تسجل في الجانب المدين من حساب المدفوعات النقدية.¹

ومما سبق يتضح إن حساب رأس المال قد أفرد لغرض تدوين حيازة وبيع الأصول عبر الحدود، وليس لتدوين الإيرادات التي تدرها هذه الأصول.

الجدل حول المقر:

لا تبدو واضحة كيفية تعامل الشركة التابعة لمنشأة وطنية أو التي تعمل في دولة أخرى أو فروع لأحد البنوك الوطنية التي تعمل في دولة أخرى. و بالمثل كيف يعامل صندوق النقد الدولي الذي يقع مقره في العاصمة الأمريكية نيويورك في ميزان المدفوعات الأمريكية . فالمنشأة التابعة لمنشأة وطنية و تعمل بالخارج تعتبر مقيماً أجنبياً إذا كانت مملوكة بالكامل للمنشأة الوطنية. ولهذا إذا قامت المنشأة الأم بشحن بعض السلع إلي المنشأة التابعة ، فإن هذه المعاملة تعامل كصادرات و تدون بميزان المدفوعات . وإذا قامت المنشأة التابعة بشراء بعض السلع في المدينة الأجنبية التي تستوطن فيها فهذه تعامل كأنها معاملة بين طرفين أجنبيين ولا تقيد في ميزان المدفوعات .

ومن جهة أخرى إذا قامت منشأة وطنية بفتح فرع لها في دولة أجنبية فهذا الفرع يعامل كأنه مقيم وطني (قد يكون الفرع مكتباً أو وحدة إنتاجية ويعتبر جزء متكامل مع الشركة الوطنية ، وهذا عكس الحال للمنشأة التابعة التي تعتبر شخصية اعتبارية منفصلة قانونياً وتصدر الأسهم الخاصة بها) . ولذلك فإن تحويل المفردات بين المركز الرئيس بالوطن والفرع الأجنبي لا يدخل علي الإطلاق في ميزان المدفوعات حيث تعتبر هذه المعاملات بين الطرفين من المقيمين الوطنيين وبالرغم من ذلك فالمعاملات بين الفرع والمقيمين الأجانب ينظر إليها على أنها

¹ المرجع سابق.ص ص199-200.

معاملات دولية . لهذا فإذا قام الفرع الأجنبي لشركة وطنية بشراء سلع في المدينة الأجنبية ، فإن هذه المعاملة سوف تدخل ميزان المدفوعات حيث أنها تعتبر معاملة بين أحد المقيمين الوطنيين وأحد المقيمين الأجانب .

وتعامل السفارات و القنصليات والوكالات الرسمية الأجنبية الأخرى الواقعة في الدولة محل البحث كأنهم مقيمون أجانب ، تماماً كما تعامل المنظمات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء و التعمير وصندوق النقد الدولي في الولايات المتحدة كمقيمين أجانب . ويعامل السائح الوطني بالخارج كأنه مقيم وطني . وعندما يجلس في أحد المطاعم الأجنبية ليتناول غداءه فإنه يستورد هذا الطعام.

السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي:

كثير من المعاملات الاقتصادية قد تسقط من التسجيل كلية في ميزان المدفوعات ، في بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين فيما لا يسجل الجانب الدائن (أو العكس).

وليس غريباً أن يحدث عدم تساوي كل من الجانب المدين و الجانب الدائن . ولما كان الأصل هو تساوي الجانبين المدين والدائن ، لذلك يجب القيام بإدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين . ويسمي هذا القيد التصحيحي (بالسهو والخطأ) أو (التناقض الإحصائي) ويوصف بهذا في ميزان المدفوعات . فإذا حدث في سنة معينة وكان إجمالي الجانب المدين يساوي واحد مليون وحدة نقدية . بينما كان إجمالي الجانب الدائن يساوي 1,2 وحدة نقدية فيجب القيام بعمل قيد إضافي بمبلغ 200,000 وحدة نقدية في الجانب المدين (الجانب الأقل) لجعله متساوياً للجانب الآخر . ولهدف تحليل ميزان المدفوعات يعامل الخطأ والسهو في العادة كجزء من

حساب رأس المال ،حيث أن معاملات رأس المال قصيرة الأجل غالباً ما يشوب جمع البيانات فيها شئ من الإهمال لهذا يرجح أن تكون هذه هي مصدر الخطأ.¹

المعاملات الحكومية :

تؤثر الحكومة تأثيراً كبيراً علي المناخ الاقتصادي داخل الدولة من خلال تطبيقاتها للسياسات المالية أو النقدية أو أي سياسات أخرى و هذا بدوره له تأثير غير مباشر علي ميزان المدفوعات من خلال تأثيراته على الحوافز على المعاملات الخاصة. وللحكومة أيضاً تأثير علي ميزان المدفوعات من خلال معاملاتها الدولية المباشرة .ويمكن تقسيم المعاملات الدولية الرسمية إلي نوعين. الأول ويسمي بالمعاملات الحكومية المعتادة Ordinary Government Transactions والتي تشمل كل مشترياتها ومبيعاتها الدولية من السلع والخدمات والأصول غير تلك التي خصصت للتأثير على مستوى سعر الصرف ، ويقول آخر كل المعاملات الدولية التي لا تنطوي مباشرة على تراكم أو استنزاف الاحتياطيات الدولية .وبالنسبة للمعاملات المعتادة تحصر المؤسسات الحكومية كمقيمين بالوطن وتدخل مشترياتهم ومبيعاتهم الدولية ميزان المدفوعات بنفس الأسلوب المتبع في حالة المنشأة الوطنية أو المقيم الفرد.

و النوع الثاني من المعاملات الرسمية أو الحكومية هو ما نسميه بالتدخل الحكومي في سعر الصرف Exchange-Market Intervention والذي يتضمن استخدام الاحتياطيات الدولية للتدخل في سوق الصرف الأجنبي.

وتدخل التغييرات في الاحتياطيات الدولية أساساً ميزان المدفوعات طبقاً لنفس القواعد التي استخدمت للمعاملات الأخرى. فإذا افترضنا قيام حكومة ما ببيع جزء من احتياطياتها الدولارية بمبلغ 1000 دينار في سوق الصرف الأجنبي من أجل تعزيز قيمة عملتها ، في هذه الحالة

¹ المرجع سابق ص ص203-205.

سوف تحول الأصول الدولارية إلى المشتري الأجنبي (مع جعل حساب رأس المال دائن) وسوف تحصل المدفوعات (مع جعل حساب المدفوعات النقدية مدين).

وتفصل بعض تقارير المؤسسات تحركات الاحتياطي الرسمي إلى حساب منفصل، وفيه تسجل كعملة دائنة لحساب الاحتياطات الرسمية بدلاً من حساب رأس المال . وفصل تحركات الاحتياطي الرسمي كان شائعاً على وجه الخصوص خلال الستينات و أوائل السبعينات عندما كان ميزان المدفوعات يركز بصفة رئيسية علي الاحتياطيات الدولية.

المبحث الثاني: توازن ميزان المدفوعات

التوازن الحسابي لميزان المدفوعات :

يتألف الجانب الدائن لميزان المدفوعات من المتحصلات التي تتلقاها الدولة من الخارج ، في حين يتألف الجانب المدين من المدفوعات التي تؤديها الدولة إلى الخارج . ويسفر تحليل العلاقة بين الجانبين في مجموعهما عن حقيقة أساسية . ألا وهي تكافؤ القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين ، أو بعبارة أخرى تساوي جملة إيرادات الدولة مع جملة مدفوعاتها

ويرجع هذا التكافؤ وتلك المساواة إلى ما تتكفل به حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وحركات الذهب من موازنة العجز أو الزيادة في إيرادات الدولة المتحصلة عن المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية الطويلة الأجل . فحركات الذهب ورؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل والالتزامات للخارج لأجل قصير وهي عامل الموازنة الذي يتم بواسطته التعويض عن عدم توازن أبواب ميزان المدفوعات الأخرى.¹

وعلى ذلك فأي زيادة في المدفوعات الناجمة عن المعاملات الجارية والتحويلات

الرأسمالية الطويلة الأجل عن الإيرادات المتحصلة عن المعاملات الجارية والتحويلات

¹ محمد زكي الشافعي. مرجع سابق. ص72.

الرأسمالية الطويلة الأجل . لابد أن يقابلها انخفاض أرصدة البلاد من الذهب، أو انكماش أصولها الأجنبية القصير الأجل، أو زيادة مديونيتها لأجل قصير للخارج، أو مجموعة موازنة من هذه التغيرات، وبالمثل أي زيادة في المتحصلات عن المدفوعات والتحويلات الرأسمالية الطويلة الأجل لابد أن تنشأ عنها زيادة أرصده البلاد من الذهب أو زيادة أصولها الأجنبية، أو نقصان مديونيتها لأجل قصي للخارج ، أو مجموعة موازنة من هذه التغيرات.

و الجدير بالذكر إنه وإن لزم نظرياً أن تتكافأ القيمة الصافية لهذه التغيرات الموازنة مع إجمالي الزيادة أو العجز في ميزان المدفوعات الجارية وميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل، فإن هذا قلما يتحقق عملياً . ذلك أن الإحصاءات التي يؤسس عليها ميزان المدفوعات تبني بدرجة كبيرة على التقدير، ومن ثم، فإنه كثيراً ما يؤدي الخطأ في تقدير قيم المعاملات المختلفة أو عدم دخول بعضها كلياً في الحساب إلى التفاوت بين صافي الزيادة أو النقص في الأرصدة و الالتزامات المشار إليها وإجمالي الزيادة أو العجز في المدفوعات الجارية و التحويلات الرأسمالية الطويلة الأجل، و لهذا السبب تحتوي موازين المدفوعات على بند خاص يعوض بقيد إيجابي أو سلبي فيه عن ذلك التفاوت الذي ما كان لينشأ لو انتفى الخطأ في الحصر و التقدير، ويطلق عليه بند السهو أو الخطأ أو التناقض الإحصائي. ومن هنا كان هذا التكافؤ أو ذلك "التوازن الحسابي" بين الجانب الدائن والجانب المدين من ميزان المدفوعات بديهي لا يقبل الخلاف، وإن كانت هذه البديهية لا تثبت أي معني إيجابي علي الإطلاق ، فلا يستدل بهذا التكافؤ من حيث هو على متانة المركز المالي الخارجي للدولة أو عدم متانته. إذ يقتضي الإدلاء برأي في هذا المقام تحليل العلاقات القائمة بين مختلف العناصر التي يتألف منها ميزان المدفوعات . وعندئذ يحتل ميزان المدفوعات باعتباره الإطار الذي تعتمل في ثناياه هذه العلاقات، أهميته الكبرى كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي.¹

¹ المرجع سابق.ص ص73-75.

التوازن السوقي لميزان المدفوعات:

إن التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات ينصرف إلي تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند التناقض الإحصائي. وهذه نتيجة منطقية في ظل القواعد المتعارف عليها في ظل نظرية القيد المزدوج. أما التوازن السوقي لميزان المدفوعات فهو لا يغطي كافة بنود الأصول والخصوم كما هو الحال في ظل مفهوم التوازن الحسابي، وإنما ينصب على بنود معينة ذات طبيعة خاصة.¹ ومن هنا يفرق الاقتصاديون بين "التعادل" أو "المساواة الحسابية" لميزات المدفوعات، و"التوازن الخارجي" أو توازن ميزان المدفوعات. إذ يقال أن الظاهرة الاقتصادية في حالة توازن إذا تعادل مفعول القوى التي تنتابها على نحو لا يكون من شأنه تغيير حالتها في هذا الاتجاه أو ذلك ومن ثم فإنه على حين يتحقق التعادل حتماً بين الجانب الدائن والجانب المدين لميزان المدفوعات في جميع الأحوال، قد يتحقق – وقد لا يتحقق "التوازن" بالمعنى الذي قدمناه.²

ولذا كان هناك سؤال ملح حول كيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن السوقي من عدمه. ولتحقيق هذا الغرض تنقسم بنود ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين :

1/ معاملات اقتصادية فوق الخط Above the line

2/ معاملات اقتصادية تحت الخط Below the line

وبناءً على ذلك يمكن أن نقرر أن المعاملات الاقتصادية فوق الخط

وتعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكانت في صورة فائض أو صورة عجز، أما المعاملات الاقتصادية التي تقع تحت الخط هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 372.
² محمد زكي الشافعي، مرجع سابق، ص 108.

السلطات الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات ،وتعد في الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات في التصرف في المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التي يوجد بها عجز أو فائض .

ومن هنا فإن تصرف السلطات الاقتصادية في المعاملات الواقعة تحت الخط متوقف على الحالة التي تكون عليها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ،فإذا وجد عجز ،على سبيل المثال في مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ، تطلب الأمر تدخل السلطات النقدية لتمويل هذا العجز عن طريق إحداث فائض مناظر في مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط .

معايير تقدير حجم الاختلاف في ميزان المدفوعات:

مما تقدم ، يمكن استنتاج أن كلاً من العجز والفائض في ميزان المدفوعات ما هو إلا توازن في صورة معينة لمجموع معاملات اقتصادية معينة أطلق عليها اصطلاحاً المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط .ومن هنا يمكن اعتبار الفائض في ميزان المدفوعات توازن موجب، بمعنى زيادة المتحصلات الدائنة عن المدفوعات المدينة للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط . وبطريقه مماثلة يمكن اعتبار العجز في ميزان المدفوعات توازن سلبي، بمعنى زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط. ومن هنا يتضح أهمية الطريقة المتبعة في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط أو أسفله. إذ يتوقف في ضوء هذا التحديد معرفة التوازن السوقي من عدمه، وتقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات أيضاً. وفي حقيقة الأمر فإنه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق ويمكن الاعتماد عليه في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط وتلك الواقعة أسفله ، بل علي العكس من ذلك توجد عدة معايير مختلفة في مضمونها، وبالتالي في مجموع البنود التي يجب وضعها فوق الخط وتلك التي يجب وضعها أسفل الخط. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن الاستفسارات

الدائرة حول مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات نجد لها إجابات متفاوتة في دول العالم المختلفة .

وفي هذا المجال يمكن حصر هذه المعايير فيما يلي:

1- الميزان الصافي للسيولة: Net liquidity Balance

2- الميزان الشامل للسيولة: Gross liquidity Balance

3- الميزان الأساسي: Basic Balance

4- ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة: Balance of Autonomous Transactions

1/ الميزان الصافي للسيولة : يعتبر من أقدم المعايير المستخدمة في قياس مقدار

الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ، وطبقاً لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشتمل على كل من :

- ميزان المعاملات الجارية , مضافاً إليها التحويلات من جانب واحد سواء أكانت في صورة متحصلات أو مدفوعات .,

- المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان رأس المال بمعناها الضيق , أي كافة

حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل (متضمنة حقوق والتزامات البنوك التجارية) وكافة

حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل . أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشتمل

على الاحتياطيات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي وطبقاً لهذا المعيار فإن ميزان

المدفوعات يكون به فائض – أي متوازن إيجابياً- حيثما تزداد الاحتياطيات المركزية من الذهب

والصراف الأجنبي . غير أن هذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من

الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر

من المعاملات الاقتصادية المدينة في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب

واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق . أو بتعبير متكافئ يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة . وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة والمسجل في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية الدائنة والمقيدة في جانب الأصول من هذه الحسابات الثلاثة ويتم معادلة ميزان المدفوعات حسابياً عن طريق إحداث تغييرات مناظرة في الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي.¹

¹ محمد زكي الشافعي. مرجع سابق. ص120

جدول رقم(1)تقدير الفائض باستخدام الميزان الصافي للسيولة

280+	1. رصيد ميزان المعاملات الجارية
90-	2. رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
50-	3. رصيد ميزان رأس المال بمعناه الضيق
140+	4. رصيد ميزان المدفوعات
140-	5-رصيد الميزان الصافي للسيولة (التغيرات في الاحتياطي المركزي من الذهب والصراف الأجنبي).

المصدر: اعداد الباحث

ويبين الرقم الواقع تحت الخط الفاصل الكيفية التي يتم بها إحداث توازن في ميزان المدفوعات من خلال التغيرات في الاحتياطي المركزي للدولة من الذهب والصراف الأجنبي .(1)

2/الميزان الشامل للسيولة:يعترف هذا المعيار بالدور الذي يمكن أن تلعبه الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والصراف الأجنبي باعتبارها إضافة هامة لاحتياطيات البنك المركزي من الذهب والصراف الأجنبي . وطلق على هذين النوعين من الاحتياطيات اسم الاحتياطيات النقدية الكلية للدولة ،أو السيولة الشاملة

وطبقاً لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي:

1/ميزان المعاملات الجارية 2/ التحويلات من جانب واحد 3/حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية 4/حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة هي:

1/ الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي 2/ الاحتياطيات من الذهب والصرف

الأجنبي المتوافرة لدى البنوك التجارية

بالإضافة الضوء على الجدول رقم (2) يتضح كيف يتم تسوية الفائض في ميزان المدفوعات ،

فطبقاً لهذا المعيار يتطابق مع رصيد ميزان الشامل للسيولة ولكن بإشارة معاكسة

جدول رقم (2) تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الشامل للسيولة

240+	1- رصيد المعاملات الجارية
50-	2- رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
35-	3- رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل
25-	4- رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل (وبعد استبعاد حقوق والتزامات البنوك التجارية)
130+	5- رصيد ميزان المدفوعات
65-	6- التغيرات في الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية
65-	7- التغيرات في احتياطيات البنك المركزي
130-	8- رصيد الميزان الشامل للسيولة

المصدر: اعداد الباحث

وبصفة عامة فإن هذا المعيار يكتسب أهميته الخاصة لطالما كانت احتياطات الذهب والصرف الأجنبي خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية . فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن هناك مشاكل نقدية كبيرة يمكن أن تنشأ عند محاولة دمج الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية واحتياطات البنك المركزي من الذهب والصرف الأجنبي في رقم واحد (1).

3/الميزان الأساسي :

يعتمد هذا الميزان على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية :المعاملات التي لها صفة الدورية والتكرار ، والمعاملات الاقتصادية التي ليس لها صفة الدورية والتكرار ، وتعرف باسم بنود الموازنة. وطبقاً لهذا المعيار فإن الميزان الأساسي يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط وهذه المعاملات الاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي :

1/المعاملات الجارية 2/التحويلات من جانب واحد 3/حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل
ومن هنا فإن رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان الجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما بنوك الموازنة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل 2/حركات الذهب النقدي 3/التغييرات في احتياطي الصرف الأجنبي

وبناءً عليه يمكن القول أن :

رصيد ميزان الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل + رصيد ميزان الذهب النقدي + رصيد الصرف الأجنبي ويمكن أن ننظر ذلك في جدول رقم (3).

جدول رقم (3) تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الأساسي

150+	1- رصيد ميزان المعاملات الجارية
35-	2- رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
70+	3- رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل
	4- رصيد الميزان الأساسي
35-	5- رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل
35-	6- التغيرات في الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي

المصدر: اعداد الباحث

4/ ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة : ويعتمد هذا الأسلوب الذي أسس له صندوق النقد

الدولي عام 1949م على التفرقة بين طائفة المعاملات الاقتصادية المستقلة

Autonomous Economic Transaction

وطائفة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية

Accommodating Economic Transaction

وبالتالي التفرقة بين ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة وميزان المعاملات

الاقتصادية التابعة أو التعويضية أو الموازنة .

ويقصد بميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية بأنها تلك المعاملات الخاصة أو العامة

التي تتم بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات ، أي دون العمل على توجيه ميزان

المدفوعات في اتجاه معين , وترجع إتمام هذه المعاملات إلى اختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول , ولذلك كانت هذه المعاملات اختيارية لأنها تتم بقصد تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة . وتشتمل هذه الطائفة من المعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية على البنود التالية :

1/ جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة , فالمصدرون والمستوردون يقومون بعمليات التصدير والاستيراد ليس بقصد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، وإنما نتيجة للفروقات في الأسعار الدولية ولتحقيق رغبة المستهلكين .

2/لتحويلات من واحد التي تهدف دائماً إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخل بين الدول المختلفة أو المقيمين بها .

3/حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل نظراً لأنها تتم سعياً للاستفادة من الاختلافات الدولية في أسعار الفائدة ، أو بهدف تحقيق ربح من خلال الدخل في شركات ومشروعات مشتركة، أو ملكية كاملة للمشروع في الخارج .

4/بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة أو هرباً من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية ، فهذه المعاملات لا تتم سعياً وراء تحقيق توازن المدفوعات ، وإنما تتم هرباً من الأوضاع القائمة أو بهدف الاستفادة من فروقات العملات .¹ وفيما يتعلق بطائفة المعاملات الاقتصادية أو التعويضية أو الموازنة فإنها تتم في ضوء موقف وحالة ميزان المدفوعات فهي تتم عندما يحدث اختلافاً بين الجانب الدائن والجانب المدين.

¹ عيسي حمد (اثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني من عام 1989—2000) رسالة دكتوراه غير منشوره ج.السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004,ص 25

في ضوء هذه التعريفات فإن المعاملات الاقتصادية المستقبلية توضع فوق الخط الفاصل , و المعاملات الاقتصادية توضع تحت الخط الفاصل كما هو واضح من الجدول التالي رقم (4)¹.

جدول رقم (4) تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة

+200	1-رصيد ميزان المعاملات الجارية
-25	2-رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
-45	3-رصيد ميزان رؤوس الاموال طويلة الاجل وقصيرة الاجل المستقلة
+130	4-رصيد ميزان المعاملات المستقلة
25-	5-رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل
60-	6-رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة
4-	7-رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي
130-	8-رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية التعويضية

المصدر: اعداد الباحث

¹ سامي عفيفي حاتم. مرجع سابق. ص ص 380- 382.

لكن هذا المعيار يصطدم بكثير من العقبات التطبيقية عند تحديد تلك المعاملات الاقتصادية التابعة . هذه العقبات التطبيقية تعود في المقام الأول إلى اتخاذ الدافع أو الحافز وراء المعاملة الاقتصادية باعتباره الفيصل في مجال التفرقة بين المعاملات المستقلة و المعاملات التابعة. فعلى سبيل المثال فإن حصول الدولة على قرض من العالم الخارجي قد يكون بهدف سد العجز في ميزانية الدولة (في هذه الحالة يعتبر معاملة مستقلة) ، أو قد يكون الهدف من ورائه زيادة الاحتياطي المركزي من الذهب والصراف الأجنبي (و في هذه الحالة يعتبر معاملة تابعة) ، أو قد يكون لتحقيق كلا الهدفين. ولقد كانت هذه الصعوبات التطبيقية هي التي دفعت لجنة بيرنستين Bernstein في بحثها الذي أجرته حول المناهج الإحصائية لميزان المدفوعات الأمريكي إلى التوجيه بالتخلي عن الدفاع أو الحافز من وراء إتمام المعاملة الاقتصادية كمعيار للفصل بين المعاملات الاقتصادية المستقلة و المعاملات الاقتصادية التابعة. ولما كانت السلطات النقدية و المالية في رأي هذه اللجنة هي المسؤولة عن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، فلقد اقترحت لقصر طائفة المعاملات الاقتصادية التابعة على المعاملات الخاصة بالاحتياجات النقدية و في مقدمتها الاحتياطي المركزي من الذهب و الصراف أجنبي، و مركز الدولة الصافي لدى صندوق النقد الدولي. و غني عن البيان فإن هذا الاقتراح يعيدنا إلى الأخذ بمعيار الميزان الصافي للسيولة حيث تعتبر المعاملات الاقتصادية التابعة هي تلك المعاملات الواردة في الميزان للسيولة¹.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذا المعيار أيضاً ما لفت إليه الأنظار الاقتصادي (ميد Meade) ووهي أنه من المتوقع أن تزداد المعاملات الاقتصادية المستقلة المدينة عن المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة (عجز ميزان المدفوعات)، ومع ذلك تلجأ الدولة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الهادفة إلى تقيد الواردات لسد العجز في ميزان المدفوعات . وقد تلجأ

¹ المرجع سابق.صص 383-384.

أيضا إلى اتخاذ الرقابة على الصرف الأجنبي فتحول دون ظهور العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي فإن التوازن الحادث لميزان المدفوعات هو توازن مصطنع يزول بزوال الإجراءات النقدية التي فرضتها الدولة على عدد من البنود التي يضمها ميزان المدفوعات ، لذلك يقترح الاقتصادي ميد Mead ضرورة التفرقة بين نوعين من العجز الاقتصادي في ميزان المدفوعات :

● العجز الكامن في ميزان المدفوعات ، وهو يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية التابعة في خلال فترة معينة لا تقترن بوجود إجراءات نقدية على الواردات أو على الصادرات من رؤوس الأموال . هذه الإجراءات تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات .

● العجز الفعلي وهو العجز الظاهر في ميزان المدفوعات ، والذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية التابعة في حالة قيام الدولة . بفرض إجراءات تقييدية على الواردات ، أو التأثير على الصادرات من رؤوس الأموال خلال فترة زمنية معينة .

غير أن هذه التفرقة بين العجز الكامن والعجز الظاهر تفقد أهميتها في حالة إتباع دول العالم المختلفة لسياسات حرية التجارة الخارجية والسماح لعملاتها الوطنية بالقابلية للتحويل لعملات الدول الأخرى ، ففي هذه الحالة يتطابق العجز الكامن مع العجز الفعلي لميزان المدفوعات .

وخلاصة القول أن ميزان المدفوعات السوقي يركز على المعاملات الدولية في لحظة معينة (ولتكن اللحظة الجارية) ، بينما ميزان المدفوعات الحسابي يوجز المعاملات التي تحدث خلال بعض الفترات الزمنية التي التاريخية (ولتكن السنة السابقة) وبما أنه يصور المدفوعات الدولية في لحظة معينة ، لذلك فإن ميزان المدفوعات السوقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط سوق

الصرف الأجنبي في هذه اللحظة الزمنية المعينة . فإذا حاول الأجانب شراء سلع وخدمات وأصول أمريكية بمقدار 1000 دولار أكثر مما حاول الأمريكيون شراءه من السلع والخدمات والأصول الأجنبية ، فهذا يعني فائضاً قدره 1000 دولار في ميزان المدفوعات السوقي للولايات المتحدة . كذلك يعني هذا زيادة الطلب على الدولار الأمريكي في سوق الصرف الأجنبي بمقدار 1000 دولار . وسوف يحاول الأجانب شراء 1000 دولار (لشراء المفردات الأمريكية) أكثر مما يحاول المقيمون الأمريكيون بيعه من الدولارات (للحصول على العملة الأجنبية التي يمكنهم بها شراء المفردات الأجنبية) ، لهذا فإن التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات السوقي يقابل التوازن أو عدم التوازن في سوق الصرف الأجنبي

ويجب التأكد على أن فكرة التوازن أو عدم التوازن بالمعنى الذي يكون فيه النظام في حالة اختلال تنطبق على ميزان المدفوعات السوقي ، ولكنها لا تنطبق على ميزان المدفوعات الحسابي ، وتوازن أو عدم توازن ميزان المدفوعات ينطبق على الأوضاع التي تكون فيها المدفوعات و المتحصلات من الأجانب إما متساوية أو غير متساوية عند نقطة محددة. و حيث أن البيانات في الميزان الحسابي تغطي فترة زمنية ، لذلك فإنها تعكس أوضاع عدد من اللحظات الزمنية المختلفة و غير القابلة للمقارنة بصفة عامة.¹

المبحث الثالث: تكيف ميزان المدفوعات:-

أوضحنا مسبقاً أن هنالك عوامل محددة مسئولة عن اختلال ميزان المدفوعات. وهذا الاختلال إما أن يكون موجبا في صورة فائض في ميزان المدفوعات ا وان يكون سالبا في صورة عجز في ميزان المدفوعات.

¹جون هيدسون.مارك هرندر.مرجع سابق.ص ص 211-212.

ويطلق علي الفائض اصطلاح التوازن الاقتصادي الخارجي الموجب, في حين يطلق علي العجز اصطلاح التوازن الاقتصادي الخارجي السالب. ونقصد بالتكيف تلك العملية التي يزول من خلالها العجز في حالة ظهوره , فإذا لم تتدخل السلطات فان فائض عرض عملة معينة يؤدي إلي انخفاض سعرها , ويؤدي هذا الانخفاض إلي حفز المشتريين من الدول الاخرى إلي زيادة مشترياتهم من تلك الدولة التي انخفض سعر عملتها . وبالتالي يؤدي إلي زيادة الكمية المطلوبة من تلك العملة التي انخفض سعرها والعكس يحدث تماما .

وتسوية ميزان المدفوعات عبارة عن الطريقة التي يمكن عن طريقها إزالة الاختلال بين جانبي ميزان المدفوعات الإجمالي عند ظهوره . ومن المفيد منذ البداية أن نقسم آليات التسوية في ميزان المدفوعات إلي نوعين :العوامل الذاتية أو التلقائية والعوامل غير الذاتية وذلك عن طريق استخدام سياسات تدفع إلي التوازن ,فالعوامل الذاتية عبارة عن القوي الناتجة من تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي إذا تركت تعمل بحرية دون تدخل من السلطات , فإنها سوف تؤدي إلي تلاشي العجز أو الفائض . وعلي ذلك فان ميزان المدفوعات سوف يجذب تلقائيا تجاه التوازن عن طرق التقلبات بشرط أن لا يكون هنالك تدخل في هذه العملية .

وتشمل العوامل غير التلقائية للتسوية (تلك التي تستخدم سياسات في سياسات تهدف إلي تحقيق التوازن) على العديد من الطرق التي يمكن للسلطات الأخذ بها لإعادة التوازن إلي ميزان المدفوعات . وتطبق هذه الطرق عندما تشعر السلطات بأن العوامل التلقائية ذات فعالية بطيئة جدا . أو عندما تقوم السلطات ولأسباب معينة بإعاقه العوامل الذاتية ولكنها مازالت ترغب في تلافي العجز أو الفائض .

آليات التكييف التلقائية لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات:

تنقسم لثلاث مجموعات تعمل جميعها لإزالة الاختلال وهي:

أ-سعر الصرف كوسيلة للتسوية.

ب-الدخل كوسيلة للتسوية.

ج-السياسات النقدية، والتي تنقسم بدورها إلي:

1-مستوى الأسعار كوسيلة للتسوية.

2-سعر الفائدة كوسيلة للتسوية.

3-الرصيد النقدي كوسيلة للتسوية.

ويمكن شرح كيفية عمل كل هذه العوامل لعلاج خلل ميزان المدفوعات:

أ-سعر الصرف: تغيرات سعر الصرف هي إحدى الوسائل التي تنتهجها السلطات المعنية بأمور

الاقتصاد في البلاد كوسيلة لعلاج الخلل الحادث في ميزان المدفوعات.

ونفرق هنا بين نوعين من التغير في سعر الصرف الأجنبي:

1-تخفيض قيمة العملة **depreciation** أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي وذلك في حالة

حدوث عجز بميزان المدفوعات. ويعني تخفيض قيمة العملة أما الحصول على وحدات أقل من

الصرف الأجنبي في مقابل الحصول على وحدة واحدة من الصرف الوطني. أو دفع وحدات

أكثر من النقد المحلي لنفس الوحدة. ويستهدف هذا التخفيض بقيمة العملة (ارتفاع سعر

الصرف)إلي تحسين حالة ميزان المدفوعات من خلال القضاء علي العجز في ميزان

المدفوعات بزيادة عرض الصرف الأجنبي وانخفاض الطلب علي الصرف الأجنبي.

2-رفع قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف) فانه يتخذ عندما يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات، ويعني هذا الإجراء إما الحصول علي وحدات اعلي من الصرف الأجنبي في مقابل الحصول علي وحده واحده من النقد الوطني. أو دفع وحدات اقل من النقد الوطني للحصول علي وحده واحده من النقد الأجنبي. ويستهدف هذا الإجراء للقضاء علي الفائض في ميزان المدفوعات ، بزيادة الطلب علي الصرف الأجنبي، وانخفاض عرض الصرف الأجنبي . وهنالك ملاحظه هامه هي أن تحركات سعر الصرف تتطلب بعض الوقت لإعادة التوازن طويل الأجل لميزان المدفوعات . وغالبا ما تكون مرونة العرض والطلب منخفضة في الفترة القصيرة عن الفترة الطويلة لان الوقت يكون مطلوباً لكل من المقيمين المحليين والأجانب لتعديل مشترياتهم طبقاً لتقلبات سعر الصرف والجدير بالذكر بان المرونة إذا كانت منخفضة جداً ، فإن تقلبات سعر الصرف يمكنها أن تولد تأثيرات عكس التأثيرات المتوقعة.

ب-الدخل: لتقليل الاختلال في ميزان المدفوعات ، نجد أن الدخل يلعب دوراً هاماً في التسوية فإذا ظهر عجز أو فائض في ميزان المدفوعات عند مستوى دخل معين سوف تتولد قوى تؤدي إلي تغير مستوى الدخل وهذا التغير في مستوى الدخل سيقبل جزئياً علي الأقل من اختلال ميزان المدفوعات ولتوضيح كيف يؤدي الدخل وظيفته في إزالة اختلال ميزان المدفوعات سيكون لدينا الافتراضات التالية:

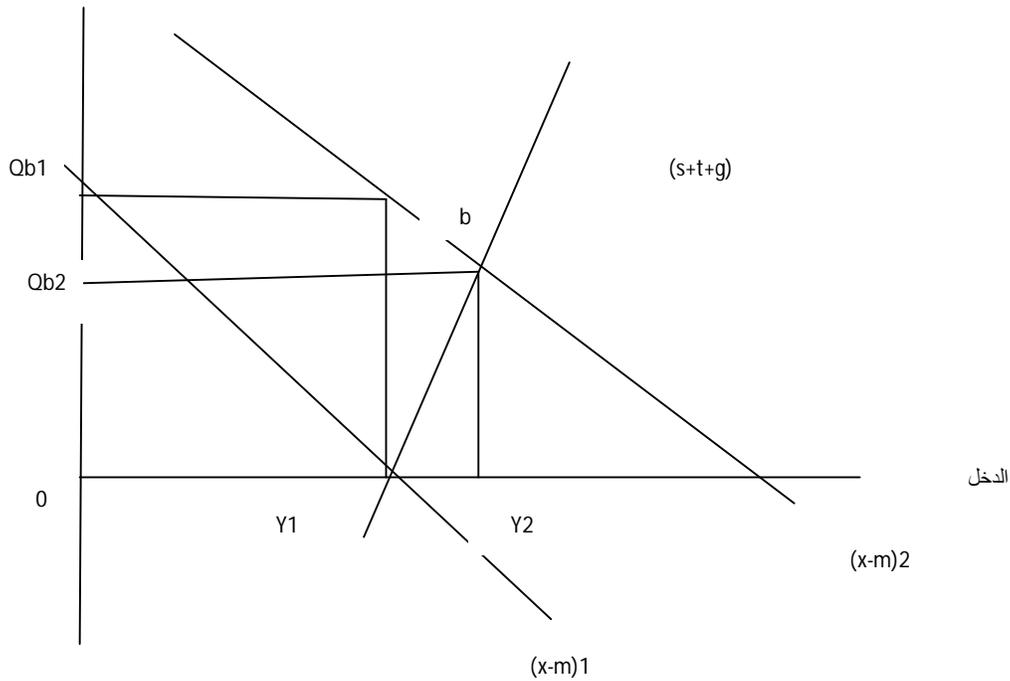
- نفترض أن السلطات تحافظ على ثبات سعر الصرف بشكل قوي ، وبذا فإن سعر الصرف سينحصر مفعوله في معالجة خلل ميزان المدفوعات.
- نفترض غياب تحركات رأس المال لدرجة أن عجز أو فائض ميزان المدفوعات يساوي تماماً عجز أو فائض الميزان التجاري.

لتوضيح كيف يعمل الدخل في تسوية ميزان المدفوعات لابد أن نبدأ من وضع توازني وهو ما يوضحه لنا الرسم البياني رقم (1) حيث أن منحنى $(x-m)$ يتقاطع مع منحنى $(S+T+I+G)$ عند

نقطة على محور الدخل وبالتالي يكون مستوى الدخل التوازني المبدئي (Y_1) فإذا زادت الصادرات يؤدي ذلك إلى خلل في ميزان المدفوعات في صورة فائض وهذا يؤدي لانتقال المنحنى $(X-M)_1$ إلى أعلى إلى $(X-M)_2$ وعند مستوى الدخل المبدئي Y_1 يتحقق فائض في ميزان المدفوعات يساوي OB_1 ولكي يقوم الدخل بتقليل هذا الفائض فإن زيادة الصادرات تؤدي وضع توازني جديد هو Y_2 ويقل فائض ميزان المدفوعات من OB_1 إلى OB_2 وذلك واضح من الرسم البياني رقم (1).¹

رسم بياني (1) فائض ميزان المدفوعات

فائض وعجز ميزان المدفوعات



¹ عيسى حمد (اثر السياسات المالية والنقدية علي ميزان المدفوعات السوداني من عام 1989—2000) رسالة دكتوراه غير منشوره ج. السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004

المدفوعات وفي الحقيقة فان العوامل النقدية كوسيلة للتسوية لا توازر الدخل كوسيلة تسوية فحسب مالم يتداخل معا حيث أنهما يعملان علي إزالة الاختلال في ميزان المدفوعات بالكامل.¹

اثر اختلال ميزان المدفوعات علي الرصيد النقدي للدولة لنري كيف يعمل مستوي الأسعار والرصيد النقدي وسعر الفائدة كوسائل لتسوية العجز في ميزان المدفوعات للدولة المعنية ينبغي ألا أن نفهم كيف يؤثر فائض أو عجز ميزان المدفوعات علي الرصيد النقدي للدولة محمل الدراسة ونحن نعلم تماما بأنه في ظل سعر الصرف الثابت سيؤدي فائض ميزان المدفوعات إلي زيادة الرصيد النقدي للدولة ويؤدي العجز فيه إلي نقص الرصيد النقدي للدولة ولا يؤدي اختلال ميزان المدفوعات إلي تغيرات الرصيد النقدي في ظل أسعار الصرف الحرة التي لا يتدخل فيها البنك المركزي وفي هذه الحالة سيعمل سعر الصرف كوسيلة للتسوية ويعمل علي تلافي الاختلال في ميزان المدفوعات .

التقييم :

يمكن للبنك المركزي أن يقوم بمعالجة أي زيادة أو انخفاض في احتياطات البنك التجاري الناتج من اختلال ميزان المدفوعات كالأتي :

إذا فرضنا أن البنك المركزي السوداني قام بشراء ما قيمته 20 مليار جنيه سوداني من سوق الصرف الأجنبي لمنع قيمة الجنيه من التدهور ويرغب في تعويض النقص الناتج في احتياطات البنك التجاري في هذه الحالة سيقوم بعملية أخرى تعوض هذا النقص وهي شراء سندات حكومية في السوق المفتوحة والبنك المركزي أما أن يشتري هذه السندات من البنوك التجارية أو الأفراد والشركات في المؤسسات الخاصة وفي حالة شراءه لها من البنك التجاري فانه يقوم بعمل وديعة دائنة علي نفسه في البنك التجاري وبالتالي تزيد ودائع البنك التجاري بمقدار هذا المبلغ مضروبا في مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي وإذا قام البنك المركزي بشراء هذه السندات

¹ جون هدسون.مارك هرندر.مرجع سابق.ص234-235.

الحكومية من الشركات أو المؤسسات الخاص أو الأفراد فسيقوم البنك المركزي بتحرير شيكات لهم، وسيقومون بإيداعها لدى بنوكهم التجارية، وفي هذه الحالة ستزيد مقدره البنوك التجارية على منح الائتمان بمقدار المبلغ المودع في هذه البنوك التجارية مضروبا في مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي وفي الحالتين فان النقص السابق في الاحتياطيات سيقابله توسع في الاحتياطيات بهذه العملية مساو له تماما ومجمل هذه العملية تسمى بعملية التعقيم.

ويمكن أيضا أن نشرح كيفية عمل الأسعار وسعر الفائدة والأرصدة النقدية كوسائل لتسوية عجز أو فائض ميزان المدفوعات. وسنفترض في مناقشتنا لهذه الوسائل الثلاث أن التعقيم لن يحدث:

مستوى الأسعار كوسيلة للتسوية:

لو فرضنا أن السودان لديه عجز في ميزان مدفوعاته مبلغ 2 مليار جنية شهريا وتريد أن تواجه هذا العجز وتقوم بانتهاج سياسة تثبيت سعر الصرف حتى لا تكون وسيلة للتسوية العجز. ونحن نعلم أن البنك المركزي عندما يقوم بمحاولة إبقاء سعر الجنيه على ما هو عليه سيؤدي ذلك لنقض القاعدة النقدية للدولة بمقدار 2 مليار جنية شهريا. ومع تقلص عرض النقود يبدأ مستوى الأسعار في الهبوط مقارنة بالأسعار الأجنبية مما يجعل السلع السودانية أكثر جاذبية للأجانب والسلع الأجنبية اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين السودانيين. وبالتالي يتحول الأجانب إلي شراء السلع السودانية. ويقوم السودانيون بتقليل طلبهم على السلع الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلي زيادة صادرات مصر ونقص وارداتها. وبالتالي تقليل عجز ميزان المدفوعات .

سعر الفائدة كوسيلة للتسوية:

يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلي نقص الرصيد النقدي للدولة بمقدار مضاعف مبلغ العجز. وكما ذكرنا أنفا وعليه سيقوم المقيمون السودانيون بالسماح لأرصدتهم النقدية بالتناقص وعندما تتناقص هذه الأرصدة إلي ادني من المستويات الممكنة يبدأ مقيمو دولة العجز في خفض نفقاتهم

علي السلع والخدمات . وهذا بالطبع سيؤدي إلي تقليص الواردات . وسيقومون أيضا بتعويض العجز في أرصدهم النقدية عن طريق زيادة مبيعاتهم من السلع والخدمات إلي الأجانب , الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الصادرات , وقد يقوم المقيمون أيضا ببيع بعض الأصول الوطنية إلي الأجانب, وهذا يخلق أيضا فائض في رأس المال , وكل هذه المحاولات ستؤدي إلي نقص عجز ميزان المدفوعات .

والسؤال المطروح الآن :ماذا لو استمر هذا الاختلال في ميزان المدفوعات لمدة أطول ,بمعني آخر هل من سياسات أخرى لمنع أو لمواجهة هذا الخلل ؟ الإجابة نعم هنالك سياسات محددة تهدف إلي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات تتمثل في الآتي :-

1-سياسات تحويل الإنفاق .

2- سياسات تغيير الإنفاق.

وهي ما تعرف بالعوامل الذاتية لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات .

العوامل الذاتية لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات :-

1- سياسات تحويل الإنفاق .

توضع هذه السياسة بهدف إعادة توجيه أنماط الإنفاق بين الدول , وتشمل سياسات مثل تخفيض قيمة العملة والرقابة علي الصرف الأجنبي وإجراءات تقييد التجارة .فمثلا تقوم الحكومات بتخفيض قيمة عملتها حتى تستطيع سلعها أن تنافس في الأسواق الأجنبية .وبهذا تصبح السلع الأجنبية عالية الثمن بالنسبة للمقيمين المحليين مما يؤدي إلي نقص الواردات وبالتالي تقليل عجز ميزان المدفوعات .وأما الرقابة علي الصرف الأجنبي ففكرتها أن المصدرون المحليون

يقومون بتسليم إيرادات صادراتهم من النقد الأجنبي إلي حكوماتهم , ويتسلموا بالمقابل ما يساوي ذلك من النقد المحلي مقدرا بسعر الصرف الرسمي (الثابت) .

وبالتالي تستطيع الحكومة أن تتحكم في الكمية من السلع والخدمات الأجنبية التي يمكن استيرادها , وبالتالي تتحكم في عجز ميزان المدفوعات .

وأما تقييد التجارة فيتمثل زيادة التعريفية الجمركية علي الواردات . الأمر الذي يؤدي إلي زيادة أسعار الواردات بالمقارنة بالسلع الوطنية , وبالتالي تنخفض الواردات .

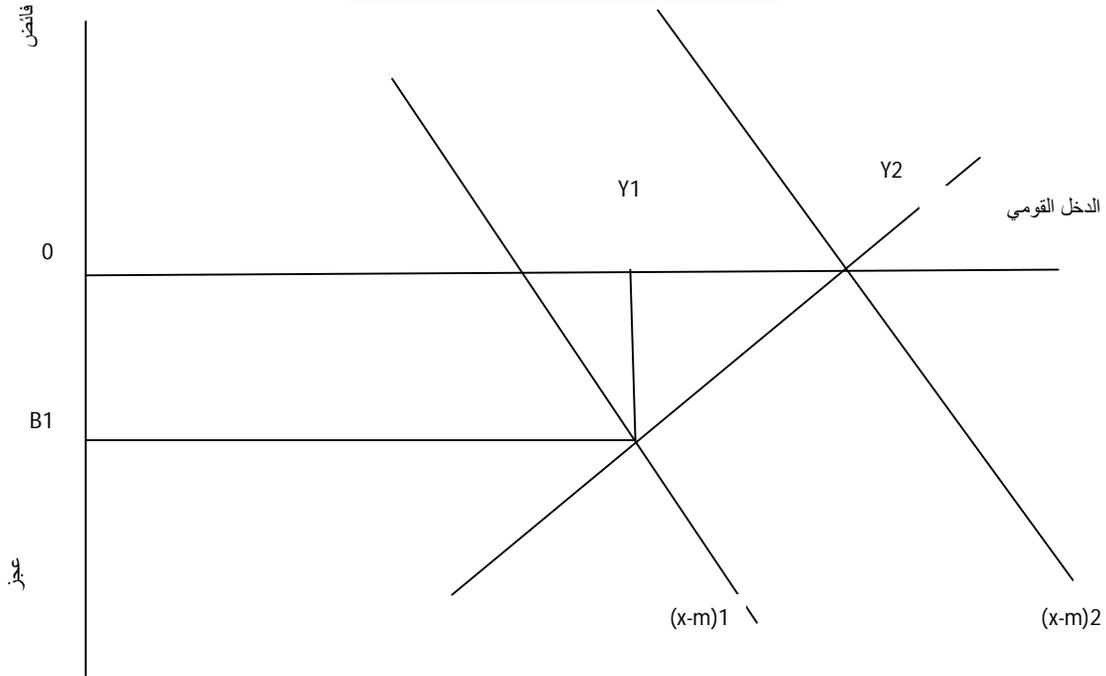
وأيضا التحكم في حصص الواردات يمثل وجها آخر لهذه السياسة إذ يتحكم في الكمية العددية للسلع المختلفة التي يمكن استيرادها .¹ كما هو موضح في الرسم البياني رقم (4)

2- سياسات تغيير الإنفاق:-

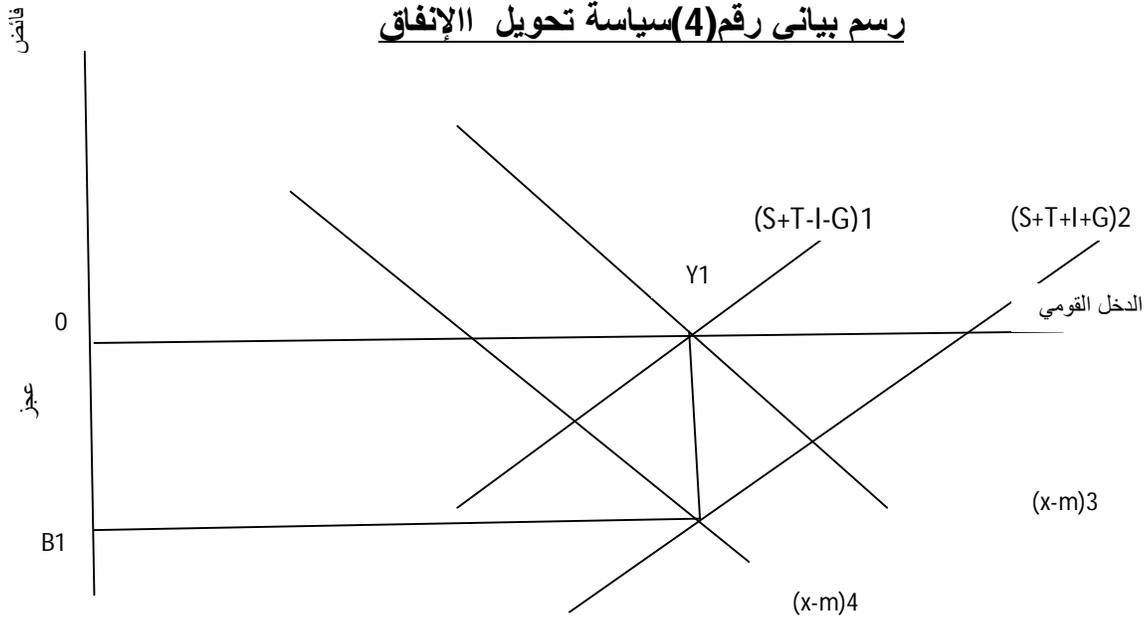
عندما لا تؤدي سياسات تحويل الإنفاق نتائجها المرجوة لإزالة عجز ميزان المدفوعات , فإن السلطات تلجأ إلي سياسات تغيير الإنفاق . فلو أن الدولة بالرغم من سياسات تحويل الإنفاق واجهت نفس العجز بينما كانت مواردها الإنتاجية في حالة توظيف كامل . فلو فرضنا أن y_f هو مستوي الدخل في حالة التوظيف الكامل حيث يتساوي إجمالي الترسبات والإضافات ند هذا المستوي , ونجد أن العجز المبدئي هو ob_1 كما هو واضح من الرسم البياني رقم (3) .

¹ المرجع سابق صص 244-245.

رسم بياني (3) سياسة تغيير الإنفاق



رسم بياني رقم (4) سياسة تحويل الإنفاق



المصدر: الشاذلي عيسى حمد، اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزان المدفوعات السوداني من

(1989-2000)، ص ص 53-54

فلو أرادت الدولة إزالة هذا العجز عن طريق تخفيض عملتها. فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات وبالتالي ينتقل منحنى $(x-m)_1$ إلى اعلى مكونا منحنى جديد هو $(x-m)_2$ ويعتبر المستوي التوازني الجديد للدخل هو y_2 وإقبال المقيمين علي السلع والخدمات المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وبالتالي يرتد المنحنى $(x-m)_1$ إلى الخلف تجاه وضعه الأصلي ويستمر العجز. ولتفادي صعود أسعار السلع والخدمات المحلية فإنه يمكن انتهاج سياسة تخفيض الإنفاق وذلك عن طريق تقليص الاستثمار أو الإنفاق الحكومي, الأمر الذي يؤدي إلى انتقال المنحنى $(s+t-l-g)_1$ إلى اعلى عند المنحنى $(s+t-l-g)_2$ كما في الرسم البياني رقم (4) وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة بقدر كافي لتحرك $(x-m)_1$ إلى $(x-m)_3$ سوف يحقق كل من توازن ميزان المدفوعات ومستوي الدخل التوازني المساوي لمستوي التوظيف الكامل.¹

¹ المرجع سابق.ص260

الفصل الرابع الاطار التطبيقي

السياسات النقدية والمالية في السودان :-

المبحث الأول :السياسات النقدية في السودان :-

من السهل إن نفرق بين مرحلتين مختلفتين في تجربة بنك السودان في إدارة السياسة النقدية ,المرحلة الأولى امتدت حتى التسعينات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة تدار من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة وإنما كانت الأوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان . وكان دور البنك المركزي في التأثير على الأوضاع النقدية ينحصر في توزيع المتاح لدى البنوك التجارية من التمويل المصرفي بين قطاعات الاقتصاد المختلفة عن طريق السقوفات والتدخل المباشر . وقد كان بنك السودان يقوم بإصدار توجيهات وأوامر ومنشورات تتضمن تفاصيل دقيقة حول كيفية توزيع الائتمان المصرفي وبأسعار فائدة متعددة حسب القطاعات الاقتصادية والتي تم توزيعها إلى قطاعات ذات أولوية وغير ذات أولوية وقطاعات محظورة وتحتوي المنشورات على حدود دنيا وقصى لحجم التمويل وسقوفات قطاعية وعلى مستوى كل مصرف وتوزيع جغرافي وفي بعض الأحيان توزيع سلعي للتمويل . وفرضت تلك التوجيهات الحصول على التصديق المسبق من بنك السودان لكل عملية تمويلية تزيد عن مبالغ معينة . كما تميزت تلك الفترة بالتمويل المباشر من بنك السودان للمؤسسات الحكومية الكبيرة إلى جانب توفير التمويل المطلوب لعجز الموازنة العامة . إذا لم تكن للبنك المركزي خلال تلك الفترة سياسات نقدية نشطة ومؤثرة ولم تكن السياسة النقدية توظف بطريقة فاعلة لإدارة الاقتصاد والتأثير على المتغيرات الكلية . كان هذا هو الوضع بالرغم من إن السودان ظل يعمل وفق برامج صندوق النقد الدولي منذ أواخر الستينات وطبق عددا منها . واستمر هذا الوضع حتى عام 1996 , حيث بدأ الوضع في التغير ويمكن إن نعتبر عامي 96 و 97 بداية المرحلة الثانية والتي شهدت ميلاد الدور الفعال للسياسات النقدية في السودان.

في عام 1996 تم وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلالات والعلل التي تعاني منها الاقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية . في إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي في تناسق تام مع السياسات الاقتصادية الاخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج .

تقتضي منهجية برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل إن تقوم القيادة السياسية في البلاد بتحديد الأهداف الاقتصادية القومية المطلوب تحقيقها في المدى المتوسط وذلك بناء على الدراسات الفنية التي تقوم بها جهات الاختصاص ومن بينها وزارة المالية وبنك السودان , ومن ثم تتم ترجمة البرنامج متوسط المدى إلى برامج سنوية يتم بمقتضاها تحديد الأهداف الاقتصادية والمراد تحقيقها بنهاية العام . وتشمل هذه الأهداف عددا من المتغيرات الكلية من ضمنها معدلات النمو في الناتج الإجمالي ومعدلات التضخم . في ضوء هذه الأهداف يتم تصميم السياسات المالية والنقدية المناسبة والقادرة على تحقيقها .

وبتوظيف البرمجة المالية المعروفة في إطار نموذج الاقتصاد الكلي تقوم وزارة المالية وبنك السودان بتحديد الزيادة المطلوبة في الكتلة النقدية بالحجم الذي يضمن تحقيق معدلات النمو والتضخم المستهدفة . بعد تحديد النمو المناسب في الكتلة النقدية يتم تحديد نصيب القطاع الخاص والحكومة بالتشاور بين بنك السودان ووزارة المالية ويكون هذا التحديد في إطار الأهداف الكلية والدور المتوقع لكل من القطاع العام والخاص . وفي ضوء ذلك يقوم بنك السودان بتحديد الأهداف الوسيطة في شكل متغيرات تشمل النمو في الكتلة النقدية وصافي الأصول المحلية للبنك المركزي بحيث يمكن مراقبتها واستهدافها بالسياسات والإجراءات¹.

لأغراض إدارة وتنفيذ السياسة النقدية يقوم بنك السودان في نهاية ديسمبر من كل عام بإصدار بيان سنوي يوضح فيه السياسة النقدية والتمويل المصرفي للعام الجديد ويشتمل هذا البيان على أهداف التمويل المصرفي (أهداف كلية وقطاعية وأهداف اقتصادية واجتماعية) والموجهات العامة والمؤشرات التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف . ويشتمل بيان بنك السودان السنوي أيضاً على الأسس والضوابط التي تحكم التمويل المصرفي بما في ذلك مؤشرات تكلفة التمويل والضمانات والمتطلبات لاحترازية .

¹ إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الاسلامي - بنك السودان المركزي - صابر محمد حسن - 2004 - ص 11 .

ولأغراض الرقابة والمتابعة يقوم بنك السودان بتوزيع الأهداف والوسيلة إلى مؤشرات كمية ربع سنوية بحيث تتم مراقبة هذه الأهداف الوسيلة لضمان التزام البرنامج بمساره المحدد وتحقيق الأهداف الكلية بنهاية البرنامج والسعي لمعالجة أي اختلالات تنشأ بعد دراستها ومعرفة أسبابها.

بالطبع يتطلب تنفيذ السياسة النقدية والتمويلية وإدارة السيولة وسائل واليات تمكن البنك المركزي من القيام بدورة . ومن المهم التذكير بان أهم الوسائل والآليات التقليدية للسياسة النقدية وإدارة السيولة وبصفة خاصة الآليات غير المباشرة غير متاحة لبنك السودان في إطار النظام المصرفي الإسلامي . وقد حاول بنك السودان التغلب علي هذه المعضلة بطريقتين ، الأولى الاستفادة لأقصى حد من الآليات والوسائل التقليدية التي لا تتعارض مع العمل المصرفي الاسلامي والثانية ابتكار وسائل واليات جديدة بديلة للآليات غير المباشرة القائمة علي سعر الفائدة .

آليات السياسة النقدية والتمويلية :

في المرحلة الأولى وفي غياب بدائل لآليات السياسة النقدية غير المباشرة والقائمة علي سعر الفائدة اعتمد بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة علي الآليات المباشرة وقد شملت هذه الوسائل الإقناع الأدبي وإصدار التوجيهات المباشرة للبنوك لكيفية توظيف التمويل بالطريقة التي تساعد علي تحقيق الأهداف الكمية ومن أهم هذه الموجهات السقوفات الفردية لكل بنك والسقوفات القطاعية وفق تقسيم الاقتصاد إلي قطاعات ذات أولوية (كالزراعة والعقار بغرض التجارة) وقطاعات غير ذات أولوية (التجارة المحلية) . ونشاطات محظور تمويلها (تجارة العملة والعقار بغرض التجارة) . ومن هذا المنطق يمكن اعتبارها آليات فعالة في إطار الاقتصاد السوداني إلا انه وكما هو معلوم فان التدخل المباشر بهذه الطرق في توظيف التمويل المصرفي له تكاليف اقتصادية عالية من ضمنها خلق تشوهات في سوق التمويل , وعدم الكفاءة في توظيف الموارد . هذا إلى جانب عدم المرونة التي تتميز بها هذه الآليات بحيث يجعل من الصعب توظيفها في إدارة السيولة بطريقة مستمرة على أساس أسبوعي أو شهري.

لهذه الأسباب ظلت مجهودات بنك السودان مستمرة في البحث عن آليات غير مباشرة تتفق مع الأسس الشرعية لتنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة ولتخفيض التكلفة الاقتصادية والإدارية للوسائل المباشرة.

وتركزت المجهودات في البداية على إيجاد بديل شرعي لسعر الفائدة يمكن استهدافه وتوظيفه كإلية للسياسة النقدية وكانت أول محاولة هي تجربة العائد التعويضي . وتقوم فكرة العائد

التعويضي أساساً على التفريق بين سعر الفائدة الاسمي أو النقدي وسعر الفائدة الحقيقي والمقصود بسعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة النقدي مطروحا منه معدل التضخم (أو قيمة التآكل في القوة الشرائية للعملة) . والعائد التعويضي يساوي سعر الفائدة النقدي بحيث يكون سعر الفائدة الحقيقي صفر . ونشير هنا إلى إن الفكرة القائلة بجواز العائد التعويضي شرعا فكرة قديمة وليست مقولة جديدة . وقد وردت كثيرا في أدبيات الاقتصاد الإسلامي والشئ الجديد في تجربة السودان هو محاولة تطبيق الفكرة عمليا . على كل حال لم تجد فكرة العائد التعويضي قبولا بل تعرضت لانتقادات شديدة من قبل الجمهور والفقهاء ووصفت بأنها محاولة للالتفاف حول تحريم سعر الفائدة أو إعادة تسمية له مما اجبر بنك السودان على التخلي عنه بعد تطبيقه لفترة محدودة .

الخطوة الثانية التي لجأ إليها بنك السودان كآلية غير مباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة هي هوامش المربحات ونصيب العميل في عقود المشاركة وهوامش الإدارة في عقود المضاربة . وقد اتضح من التجربة بأن التغيير في هذه النسب يمكن إن يؤثر بطريقة مباشرة على جانبي العرض والطلب للتمويل المصرفي وذلك من خلال أثره على مقدرة ورغبة كل بنك والعميل. مثلا لتنفيذ سياسة نقدية توسعية يتم تخفيض هوامش المربحات ومساهمة العميل في عقود المشاركة والعكس صحيح لتنفيذ سياسات انكماشية وقد قام بنك السودان بتوظيف التغيير في هذه النسب كآلية لإدارة السيولة بطريقة فاعلة في الأعوام 96 و97 وكانت النتائج لتلك التجربة سريعة وطيبة .¹

من الوسائل الاخرى التي لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وإدارة السيولة إجراء تعديلات من وقت لآخر في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بغرض التأثير على مقدرة البنوك في توفير التمويل . بالرغم من إن البنوك المركزية عادة لا تلجأ إلى تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلا في فترات متباعدة ولأسباب قوية (وذلك بسبب قوة تأثيره) إلا إن عام 2000 قام بنك السودان بإجراء تعديلات في نسبة الاحتياطي القانوني في فترات متقاربة نسبية (6 اشهر) بغرض التأثير على حجم السيولة في الاقتصاد وبالطبع فان أثره كان ايضاً قويا وسريعا كما هو متوقع .

من الوسائل غير التقليدية التي لجأ إليها بنك السودان في تجربته في إدارة السياسة النقدية عمليات مبادلة النقد الأجنبي . ففي أوقات معينة خلال عام 2000 قام بنك السودان بعمليات بيع وشراء النقد الأجنبي كوسيلة للتأثير على حجم السيولة المتاحة للبنوك التجارية. ونشير هنا إلى إن نجاح

¹ صابر محمد الحسن - مرجع سابق ص 12

عمليات مبادلة النقد الأجنبي كوسيلة لتنظيم السيولة تتطلب توفر ظروف معينة قد لا تتوفر في كل وقت أو كل اقتصاد .

في غياب إمكانية خصم الكمبيالات من قبل البنوك التجارية ابتكر بنك السودان ما عرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل أو نوافذ التمويل ليس فقط للاستعانة بها في تنظيم وضع السيولة في المصارف عن طريق لعب دور الممول (المقرض) الأخير وإنما أيضاً كآلية من آليات تنفيذ السياسة النقدية. وتتكون نوافذ البنك المركزي من نافذتين أو لاهما ما يعرف بنافذة العجز السيولي والثانية ما يعرف بنافذة تمويل الاستثمار. استهدفت النافذة الأولى (العجز السيولي) القيام بدور الممول (المقرض) الأخير بحيث يلجأ إليها أي مصرف يواجه مشكلة سيولة مؤقتة وتحكم النافذة أسس وضوابط محددة تضمن مساعدة البنك في مواجهة مشكلة السيولة المؤقتة ويمنع سوء الاستغلال من قبل أي مصرف. أما النافذة الثانية (تمويل الاستثمار) فلها هدفان كلي وهدف جزئي. أما الهدف الكلي فهو معالجة القصور في موارد المصارف في توفير السيولة المطلوبة لحركة الاقتصاد وفق البرنامج على المستوى الكلي. ويتم ذلك بتوفير موارد من بنك السودان بصيغة المضاربة المطلقة تتنافس عليها المصارف عن طريق المزاد في إطار شروط محددة، ويكون في شكل ودیعة استثمارية عامة. أما الهدف الجزئي فهو معالجة مشكلة الموسمية في طلب التمويل المصرفي حيث إن هنالك مواسم معينة ترتبط بدورة الزراعة يزداد فيها الطلب على التمويل المصرفي بشكل ملحوظ ولا تتمكن المصارف من الاستجابة له أو مقابلته بالكامل. ويتم توظيف موارد النافذة في هذه الحالة بصيغة المضاربة المقيدة وعن طريق المزاد. وتحكم نافذة تمويل الاستثمار أيضاً أسس وضوابط عديدة تتعلق بعضها بشروط الأهلية إذ ليس في مقدور كل بنك اللجوء لهذه النافذة وقد لعبت هذه النوافذ خلال عام 1999 و 2000 دوراً هاماً في تمكين بنك السودان من إدارة السيولة سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو على مستوى البنوك منفردة.¹

الآليات غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة) :-

"بالرغم من تعدد آليات السياسة النقدية وغير التقليدية التي تلجأ إليها بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة فقد ظلت الآليات غير المباشرة والتي تتميز بالمرونة والتي يمكن

¹ صابر محمد حسن - مرجع سابق - ص 14.

توظيفها بشكل مستمر لإدارة السيولة أسبوعيا أو شهريا مشكلة حقيقة تواجه بنك السودان وبعد بحث استمر حوالي عام ونصف وبجهد مشترك بين بنك السودان والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية وخبير من صندوق النقد الدولي ثم ابتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كإلية لإدارة السيولة عن طريق تداولها في عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة. وقد سمي الجيل الأول من هذه الشهادات شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) وتمثل الشهادات في أساسها نوعا من التوريق لأصول بنك السودان ووزارة المالية. واعتبر هذا التطور نقله نوعية في إدارة السياسات النقدية في السودان بحيث توفرت لبنك السودان آليات غير مباشرة.

1/شهادات مشاركة المركزي (شمم) :-

شمم أو شهادات مشاركة البنك المركزي عبارة عن سندات تمثل انصبه محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي. وهي بذلك نوع من توريق الأصول وتم إصداره هذه الشهادات في يونيو 1998م.

- لها قيمة اسمية محددة تكون مظهرة في الشهادة وقيمة محاسبية يتم إعلانها كل ثلاثة اشهر وتعكس الأرباح الحقيقية وجزء من الزيادة الرأسمالية في قيمة الشهادات , وسعر للتبادل ويتحدد عن طريق التفاوض بين البائع والمشتري عند تبادل الشهادة .
- ليست لها فترة سريان محددة وهي قابلة للتداول وسهلة التسبيل .
- البيع والشراء يتم أساسا من خلال مزادات ولكن توجد معاملات خارج المزاد .
- عمليات المزاد تحكمها أسس وضوابط محددة منها إن يحتوي الطلب على عروض لا تزيد عن خمسة وبأسعار مختلفة يتم ترتيبها بطريقة تنازلية وان لا يزيد مجموع العروض للمصرف عن 25% من جملة المزاد ولا يسمح لأي مصرف إن يتقدم بعرض نيابة عن مصرف آخر .
- تمثل منفذا استثماريا سريع التسبيل للمصارف التجارية وآلية لإدارة السيولة بالنسبة للبنك المركزي.
- يكون العائد على شمم في شكل إرباح رأسمالية يتم تحقيقها عند بيع الشهادة ولا تدفع فيها إرباح نقدية .

- تستخدم هذه الآلية من قبل البنك في التحكم في إدارة السيولة فإذا رأي إن النشاط في حاجة إلى سيولة عرض شراء هذه الشهادات من مالكيها, وإذا شعر بزيادة في السيولة عرض ما عنده نم شهادات للبيع بالقدر الذي يمتص السيولة الزائدة وبالطبع يلعب السعر الذي يعرضه البنك دورا هاما في تنفيذ عمليات البيع والشراء.

توجد لشمم الآن سوق ثانوية.¹

2/شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) :-

تعتبر شهادة ايضاً سندات قائمة على أصول حقيقة يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الربحة وتم إصدارها في مايو 1999م وعلى الرغم من إن الهدف الأساسي من وراء إصدار شهادة كان هو توفير آليات للبنك المركزي تعينه في إدارة السيولة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد حقيقة من الجمهور لتغطية عجز الميزانية العامة بدلا من اللجوء للاستدانة من القطاع المصرفي . تحمل شهادات شهادة قيمة اسمية ثابتة تمثل انصبه محددة في صندوق يحتوي على أصول الحكومة في عدد من المؤسسات الربحة ون أهم خصائصها ما يلي :-

- تمثل وسيلة لتمويل عجز الموازنة وآلية لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي .
- تمثل وسيلة لتجميع المدخرات القومية وتشجع المؤسسات والإفراد على استثمار فوائضهم وتساعد في تطوير سوق النقد.
- لها عائد مرتفع يتراوح الآن بين 28 -33% وهي عائدات حقيقة تمثل الإرباح التشغيلية والرأسمالية للمؤسسات المكونة للصندوق.
- لها فترة سريان محددة بعام كامل وهناك خطوات لإصدار شهادات بفترة سريان اقل.
- سهولة التسبيل ولها سوق ثانوية متطورة.
- تسجل الشهادات بأسماء من يحملها في سجل خاص .
- قابلة للتحويل ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تعرض عن طريق مزادات في فترات محددة وتحكم عملية المزاد ضوابط محددة.¹

¹ بدر الدين قرشي مصطفى - مجلة المصرفي - العدد 49 - بنك السودان المركزي - ص4

سجل سعر الصرف ارتفاعا في العام 2003م حيث كان سعر الصرف 2.63جنية في العام 2002م وارتفع إلي 2.61جنية في العام 2003م . ويرجع ذلك إلي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 6.0 % في العام 2002م إلي 6.3 % للعام 2003م . وكذلك إلي ارتفاع أسعار الفائدة من 14% للعام 2002م إلي 16% للعام 2003م حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلي إجهام العملاء عن الاقتراض وبالتالي ينخفض عرض النقود وهو ما يؤثر إيجابا علي سعر الصرف " هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف وأسعار الفائدة " . وثبات نسبة الاحتياطي القانوني عند 14% للأعوام 2002 و 2003 وارتفاع الإيرادات الضريبية من 2415 مليون دينار للعام 2002م إلي 2685 مليون دينار للعام 2003م.

يعتبر عرض النقود احد العوامل المؤثرة علي سعر الصرف و أداء الاقتصاد الكلي ويتكون بمعناه الواسع في العملة لدى الجمهور أو الودائع تحت الطلب وهوامش الاعتمادات المستندية والودائع لأجل وقد ارتفع بنسبة 30.3% في عام 2003م. ويعزى ذلك إلي الارتفاع في وسائل الدفع الجارية التي زادت من 352.263مليون دينار في عام 2003 بنسبة 30% ونتج عن ارتفاع الودائع تحت الطلب من 158.681 مليون دينار في عام 2002 إلى 218.274 مليون دينار في عام 2003 بنسبة 37.56% وزيادة العملة لدي الجمهور من 193.583مليون دينار في عام 2002 إلى 240.207 مليون دينار في عام 2003 بنسبة 24.09% .

أما شبه النقود فقد ارتفعت من 211.004مليون دينار في عام 2002م إلي 275.605مليون دينار في عام 2003 بنسبة 30.62% جاء تأثير صافي الأصول المحلية على عرض النقود توسعياً حيث ارتفع من 393.395 مليون دينار في عام 2002م إلي 487.015 مليون دينار في عام 2003 بنسبة 23.80% وقد نتج عن ذلك عن ارتفاع صافي مستحقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص بمقدار 101.296مليون دينار بينما انخفض صافي بنود أخرى بمقدار 442مليون دينار واستمر التأثير الانكماش لصافي الأصول الخارجية على عرض النقود وذلك لأن الأصول الخارجية نقل لخصوم الخارجية وظل أثر هذا البند

¹ مجلة المصرفي - مرجع سابق ص 5 .

انكماشيا خلال هذا العام والأعوام السابقة. حدث ذلك بالرغم من ارتفاع صافي الأصول الخارجية من سالب 624.446 مليون دينار في عام 2002م إلى سالب 569.905 مليون دينار في عام 2003 بنسبة 8.73%.

أما إعادة التقييم وهو إعادة الأرصدة الخارجية نتيجة للتغيرات التي حدثت في سعر الصرف . مما أدى إلى زيادة عرض النقود بنسبة 2.85% خلال العام 2003م كما ارتفعت النقود الاحتياطية المكونة من العملة المتداولة واحتياطي البنوك التجارية والودائع تحت الطلب طرف بنك السودان من 280.292 مليون دينار في عام 2002 إلى 354.814 مليون دينار في عام 2003 بنسبة 26.59%.

أدى ارتفاع عرض النقود لارتفاع المضاعف النقدي من 2.51 في عام 2002م إلى 2003 في عام بينما انخفضت سرعة دوران النقود من 2.63 في عام 2002 إلى 6.01 في عام 2003 .

أما في العام 2004م فقد ارتفع سعر الصرف من 2.61 جنيه للعام 2003م إلى 2.58 جنيه للعام 2004 ويرجع ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة من 16% للعام 2002م إلى 11% للعام وثبات الاحتياطي القانوني عند 14% للعام 2003 والعام 2004م . وذلك بالرغم من الزيادة في عرض النقود حيث بلغت الزيادة في عرض النقود في عام 2004 مبلغ 2264 مليار دينار بنسبة نمو 30.8% مقارنة بنسبة نمو 30.3% للعام 2003م نتجت هذه الزيادة من الارتفاع في كل من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 145.9 مليار دينار ونسبة النقود بمبلغ 80.5 مليار دينار. والودائع تحت الطلب بمقدار 64.7 و 81.2 مليار دينار على التوالي.

كما جاء تأثير صافي الأصول المحلية على عرض النقود توسعياً بمقدار 23.5 مليار دينار حيث ارتفع من 487.0 مليار دينار في عام 2003 إلى 510.5 مليار دينار في عام 2004 بنسبة زيادة 4.8% وقد نتاج ذلك بصفة أساسية من زيادة استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص بمبلغ 141.4 مليار دينار والتي فاقت استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام وعلى المؤسسات المالية غير المصرفية الذي بلغ 78.9 و 1.9 مليار دينار على التوالي زائداً الانخفاض في صافي البنود الأخرى بمقدار 37.1 مليار دينار.

أما صافي الأصول الخارجية فقد ارتفع تمن سالب 569.9 مليار دينار في 2003 إلى سالب 379.9 مليار دينار في عام 2004م بنسبة زيادة 38.6% وقد أدى ذلك إلى استمرار الأثر الانكماشى لصافي الأصول الخارجية على عرض النقود .

كما أدت إعادة تقييم الأرصدة المكونة من العملة المتداولة واحتياطي البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب طرف بنك السودان من 354.814 مليار دينار في عام 2003م إلى 453.3 مليار دينار في عام 2004م بنسبة 27.8% كما أدى ارتفاع عرض النقود إلى ارتفاع المضاعف النقدي حاصل قسمة عرض النقود بمعناه الواسع على النقود الاحتياطية من 2.07 في عام 2003 إلى 2.12 في عام 2004 بينما انخفضا سرعة دورات النقود في 5.73 في عام 2003 إلى 5.11 في عام 2004 م .

أما في العام 2005م فقد ارتفع سعر الصرف من 2.58 جنيه للعام 2004 إلى 2.44 جنيه للعام 2005م وذلك نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي من 5.1% للعام 2004م إلى 5.5% للعام 2005م .

وثبات نسبة الاحتياطي القانوني عند 14% للعام 2004 و العام 2005م . وثبات سعر الفائدة عند 11% للأعوام 2004 و 2005م وذلك بالرغم من ارتفاع عرض النقود من 9698894 مليون جنيه في العام 2004 إلى 14013381 مليون جنيه للعام 2005 وارتفاع معدلات التضخم من 9% إلى 10%

كما ارتفعت النقود الاحتياطية من 453.3 مليار دينار في عام 2004 إلى 611.7 مليار دينار في عام 2005 لمعدل 34.9% نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في كل من العملة المتداولة خارج بنك السودان المركزي 54.3 مليار دينار والودائع تحت الطلب طرف بنك السودان المركزي بمبلغ 28.6 مليار دينار .

كما بلغت 2005م بلغت الزيادة في عرض النقود 471.7 مليار دينار بنهاية عام 2005 بمعدل نمو 43.5% مقارنة بمعدل نمو 30.8% للعام 2004م .

نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في كل من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 208.6 مليار . وتعزي الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمقدار 71.2 مليار

دينار والودائع تحت الطلب بمقدار 175.3 مليار دينار حيث ارتفع من 510.5 مليار دينار في عام 2004 إلى 685.9 مليار دينار في عام 2005 بمعدل زيادة 34.3%. وقد نتج ذلك بصفة أساسية من زيادة استحقاقات الجهاز المصرفي على كل من القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير المصرفية بمبلغ 248.5 و 8.3 مليار دينار 21.6 مليار دينار. زائداً الانخفاض في صافي البنود الأخرى بمقدار 103 مليار دينار. أما صافي الأصول الخارجية فقد ارتفعت من سالب 349.9 مليار دينار في عام 2004 إلى 71.2 مليار دينار في عام 2005 بمعدل 79.6% وقد أدى ذلك إلى تقليل الأثر الانكماشى لصافي الأول الخارجية على عرض النقود عما كان عليه في عام 2004 .

أما في العام 2006 فقد سجل سعر الصرف انخفاضا حيث بلغ 2.17 جنية في العام 2006 مقارنة بـ 2.44 جنية للعام 2005م

وننتج عن ذلك من انخفاض معدلات التضخم من 12% في العام 2005 إلى 6% في العام 2006. وارتفاع أسعار الفائدة من 11% في العام 2005 إلى 11.3% للعام 2006. وكذلك ارتفاع معدلات النمو من 5.5% للعام 2005 إلى 9.9% للعام 2006م وثبات بنسبة الاحتياطي القانوني عند ثبات 14% للعام 2005 والعام 2006 . وذلك بالرغم من زيادة عرض النقود حيث بلغت الزيادة فيعرض النقود 384 مليار دينار بنهاية عام 2006 بمعدل 27.4% مقارنة بـ 417 مليار دينار بمعدل نمو 44.7% للعام 2005م.

نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في كل من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 233.6 مليار دينار نسبة النقود بمبلغ 150.4 مليار دينار . وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 161.5 مليار دينار والودائع تحت لطلب بمبلغ 72.1 مليار دينار .

أما صافي الأصول المحلية فقد أثرت على عرض النقود توسعا بمقدار 540.8 مليار دينار حيث ارتفع من 697.7 مليار دينار في عام 2005 إلى 1.238.4 مليار دينار في عام 2006 لمعدل زيادة 77.5% وقد نتج ذلك بصفه أساسية من زيادة استحقاقات الجهاز

المصرفي على كل من القطاع العام والقطاع الخاص بمبلغ 305.4 و 299.4 مليار جنيه على التوالي مليار دينار والانخفاض في صافي البنود الأخرى بمقدار 79 مليار دينار.

أما صافي الأول الخارجية فقد انخفضت من سالب 58.0 مليار دينار في عام 2005 إلى سلب 184.4 مليار دينار في عام 2006 لمعدل 217.7% وقد أدى ذلك إلى زيادة الأثر الانكماشى وصافي الأصول الخارجية على عرض النقود عما كان عليه في عام 2005م .

كما ارتفعت النقود الاحتياطية من 611.7 مليار دينار في عام 2005 إلى 781.6 مليار دينار في عام 2006 بمعدل 27.8% نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في كل من العملة المتداولة خارج بنك السودان المركزي بمبلغ 168.8 مليار دينار. واحتياطي المصارف لدى البنك المركزي بمبلغ 9.36 مليار دينار كما انخفضت الودائع تحت الطلب طرف البنك بمبلغ 8.6 مليار جنيه.

أما في العام 2007م فقد ارتفع سعر الصرف من 2.17 جنيه للعام 2006 إلى 2.12 جنيه للعام 2007م .

وننتج ذلك من انخفاض معدلات التضخم من 6.5% للعام 2006م إلى 5.4% للعام 2007م . وارتفاع وارتفاع سعر الفائدة من 11.3% للعام 2006م إلى 11.8% للعام 2007م .

وذلك بالرغم من انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني من 14% للعام 2006م إلى 11% للعام 2007م والزيادة فيعرض النقود التي بلغت 1.842.8 مليون من 17.87108 مليون جنيه للعام 2006 إلى 19.14.6 مليون جنيه للعام 2007 بمعدل نمو 10.3% مقارنة بمعدل نمو 27.4% للعام 2006م، وقد نتجت هذه الزيادة من الارتفاع في كل من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 85.5 مليون جنيه ونسبة النقود بمبلغ 992.3 مليون جنيه. وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 2844 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 566.1 مليون جنيه .

أما النقود الاحتياطية فقد ارتفعت من 7.815.5 مليون جنيه في عام 2006 إلى 8.813.3 مليون جنيه في عام 2007 بمعدل 12.8% نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في

كل من العملة المتداولة خارج بنك السودان المركزي بمبلغ 551.0 مليون جنيه واحتياطي المصارف لدى بنك السودان المركزي بمبلغ 510.7 مليون جنيه هذا إضافة إلى انخفاض الودائع تحت الطلب لدى بنك السودان المركزي بمبلغ 63.9 مليون جنيه.

أما في العام 2008م انخفض سعر الصرف من 2.02 جنيه للعام 2007م إلى 2.09 للعام 2008م ، وذلك لارتفاع معدلات التضخم من 5.4% للعام 2007 إلى 14.3% للعام 2008م. وكذلك ثبات الاحتياطي القانوني عند 11% للأعوام 2007 و 2008م. وكذلك انخفاض معدلات النمو من 10.9% للعام 2007م إلى 6.4% للعام 2008م .

أما عرض النقود فقد ارتفع بمبلغ 3.218.6 مليون جنيه من 19.714.6 مليون جنيه عام 2007 إلى 22.933 مليون جنيه بنهاية عام 2008 بمعدل نمو 16.3% مقارنة بمعدل نمو 10.3% للعام 2007م. وكانت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 2.262.9 مليون جنيه ونسبة النقود بمبلغ 955.7 مليون جنيه .

تعزي الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى للجمهور بمبلغ 1.134.09 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 1.1280.0 مليون جنيه.

وجاءت هذه الزيادة في عرض النقود نتيجة لارتفاع صافي الأصول المحلية بمقدار 2.67804 مليون جنيه إلى ما يعادل نسبة 83.2% من إجمالي التوسع في عرض النقود . وكذلك بند إعادة التقييم التغيرات في صافي الأصول ولخصوم بالعملة الأجنبية عند تقسيمها بالعملة المحلية. بمقدار 320.0 مليون جنيه بنسبة 10.0% من إجمالي التوسع في عرض النقود .

أما بند صافي الأصول الأجنبية فقد ارتفع من سالب 2.540.0 مليون جنيه عام 2007م إلى سالب 2.320.5 مليون جنيه عام 2008م بمبلغ 219.5 مليون جنيه أي بمعدل 8.6% وبالتالي قل أثره الانكماشى على عرض النقود عن ما كان عليه في العام 2007 كما كان في بنود أخرى أثراً توسعياً بمبلغ 879.4 مليون جنيه.

أما النقود الاحتياطية فقد ارتفعت من 80813.3 مليون جنيه في عام 2007 إلى 10.767.6 مليون جنيه في عام 2008 بمعدل 22.2% وتبعت هذه الزيادة عن

الارتفاع في كل من العملة المتداولة خارج بنك السودان المركزي بمبلغ 1.117.4 مليون جنية واحتياطي المصارف لدى البنك المركزي بمبلغ 676.1 مليون جنية.

كما سجل سعر الصرف في العام 2009م انخفاضا حيث بلغ 2.33 جنية للعام 2009 مقابل 2.09 للعام 2008 م ويرجع ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة من 11.8% للعام 2008 إلى 10.2% للعام 2009 . وكذلك انخفاض الاحتياطي القانوني من 11% للعام 2008م إلى 8% للعام 2009م.

وكذلك انخفاض معدلات النمو 6.4% للعام 2008 إلى 5.09% للعام 2009 م

وأيضاً ارتفاع عرض النقود بمبلغ 5.381.3 مليون جنية من 22.933.2 مليون جنية للعام 2008م إلى 28.314.05 مليون جنية بنهاية عام 2008. وقد كانت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 2.476.3 مليون جنية ونسبة النقود بمبلغ 2.905 مليون جنية وترجع الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدي الجمهور بمبلغ 1.291.06 مليون جنية والودائع تحت الطلب بمبلغ 1.184.07.

وتمثلت العوامل ذات الأثر التوسعي على عرض النقود في ارتفاع صافي الأصول المحلية بمقدار 6.862.3 مليون جنية أي ما يعادل نسبة 39.3% من إجمالي التوسع في عرض النقود . وكذلك بند إعادة التقييم بمقدار 750.9 مليون جنية أي ما يعادل نسبة 9.7% من إجمالي التوسع في عرض النقود. كما كان لصافي بنود أخرى أثراً توسعياً بمبلغ 786.0 مليون جنية . أما بند صافي الأصول الأجنبية فقد انخفضت من سالب 2.302.5 مليون جنية في عام 2008 إلى سالب 4.55.4 مليون جنية عام 2009 بمبلغ 2.231 مليون جنية أي بمعدل 96.2% مما أدى إلى تقليل الأثر التوسعي لعرض النقود .

كما انخفض المضاعف سرعة دوران النقود من 5.570 في عام 2008 إلى 5.232 في عام 2009 ونتج هذا الانخفاض من الارتفاع في تغيرات الناتج المحلي الإجمالي من 127.746.09 مليون جنية عام 2009م.

أما في العام 2010 سجل سعر الصرف ارتفاعاً حيث بلغ 2.32 جنية لعام 2010 وكان في العام 2009م 2.33جنيه وذلك نتيجة لانخفاض سعر الفائدة من 1.2% في العام 2009 إلى 9.8% للعام 2010 وثبات نسبة الاحتياطي القانوني عند 8% للأعوام 2009 و2010م. وحدث ذلك بالرغم من انخفاض معدلات النمو من 5.9% للعام 2009 إلى 5.2% للعام 2010. وارتفاع معدلات التضخم في 11.2% للعام 2009م إلى 13% للعام 2010. أما عرض النقود فقد ارتفع بمبلغ 7183.4 مليون جنية من 28.314.5 مليون جنية عام 2009 إلى 35.497 مليون جنية بنهاية عام 2010م بمعدل نمو قدره 25.4% مقارنة بمعدل نمو قدره 23.5% للعام 2009. وقد بلغت الزيادة كل من وسائل الدفع الجارية ونسبة النقود بمبلغ 30802.0 ومبلغ 3.381.4 مليون جنية على التوالي وترجع الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 2001.8 مليون جنية ولودائع تحت الطلب بمبلغ 1.800.2 مليون جنية.

وتمثلت العوامل ذات الأثر التوسعي على عرض النقود في ارتفاع صافي الأصول المحلية بمقدار 5.746.7 مليون جنية بنسبة 23.6% وتحسن بند صافي الأصول الأجنبية بمقدار 526.4 مليون جنية أي بنسبة 11.6% وكذلك بند إعادة التقييم بمقدار 910.3 مليون جنية بنسبة 10.7% وقد كان لصافي البنود الأخرى أثراً انكماشياً بمبلغ 824.0 مليون جنية .

أما القاعدة النقدية والأصول القابلة لها خلال العامين 2009 و2010 حيث ارتفعت من 31.78902 مليون جنية في عام 2009 إلى 16.16403 مليون جنية في العام 2010م بمعدل 17.2%.

كما ارتفع المضاعف النقدي من 23.053 للعام 2009م إلى 2.196 في العام 2010م وكذلك انخفضت سرعة دوران النقود من 4.791 في عام 2009 إلى 4.569 في عام 2010. ونتج هذا الانخفاض من الارتفاع في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من 135.659.0 مليون جنية عام 2009 إلى 162.23.2 مليون جنية للعام 2010م .

أما متحصلات الخدمات فقد انخفضت من 392.0 مليون دولار في عام 2009 إلى 253.7 مليون دولار في العام 2010 بمعدل انخفاض بلغ 35%.

المبحث الثاني: السياسة المالية في السودان :-

هدفت الموازنة العامة للعام 2000 إلى تحقيق معدل نمو قدره 6.5% وخفض معدل المتوسط السنوي للتضخم إلى 12% وزيادة عائدات الصادرات والعمل على استقرار سعر الصرف . هذا وقد عكس معدل النمو ومعدل التضخم تحقياً إيجابياً بما يفوق المستهدف حيث سجل معدل النمو الفعلي نسبة 8.3% ومعدل التضخم نسبة 8.1%.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة الذاتية 334 مليار دينار مقابل 205.2 مليار دينار في عام 1999م ، أي بنسبة زيادة قدرها 62.8% وبلغت نسبة الإيرادات الفعلية 112% من التقديرات. نتجت الزيادة الملحوظة في إجمالي الإيرادات لعام 2000 بصورة أساسية من الزيادة في الإيرادات غير الضريبية حيث بلغت 173.8 مليار دينار مقابل 51.2 مليار دينار بسبب عائدات البترول. سجلت الإيرادات الضريبية الفعلية 160.2 مليار دينار مقابل 154 مليار دينار.

العائد الفعلي من المؤسسات والهيئات والشركات العامة في موازنة عام 2000م قد بلغ 9 مليار دينار مقارنة بالمبلغ المقدر والبالغ 13 مليار دينار

بلغ إجمالي المصروفات العامة الفعلية 352.2 مليار دينار لموازنة عام 2000م متجاوزاً بذلك المبلغ المستهدف البالغ قدره 334.9 مليار دينار ، وذلك بسبب زيادة مصروفات جميع الفصول بنسب متفاوتة.

أن إجمالي الصرف الفعلي على التنمية قد بلغ 36.9 مليار دينار في عام 2000م مقارنة بالمبلغ المستهدف والبالغ قدره 47.8 مليار دينار. استحوذ قطاعا الزراعة والصناعة على النصيب الأكبر من إجمالي الصرف على التنمية ، حيث تم تمويل القطاع الزراعي بـ 13 مليار دينار من المقدر له بـ 11.6 مليار دينار وتم تمويل قطاع الصناعة بـ 6.6 مليار دينار من المقدر له بـ 4.1 مليار دينار ، كما تم تمويل قطاع الطاقة والتعدين بـ 5.5 مليار دينار من المقدر بـ

11.3 مليار دينار . ومن الملاحظ أن تمويل التنمية لهذا العام قد تم بمصادر محلية وأجنبية بلغت نسبتها 80.8% و 19.2% علي التوالي.

تم إعداد الموازنة العامة للعام 2001 وفق موجبات هدفت إلى توظيف السياسات الكلية والقطاعية لترشيد الطلب الكلي ورفع الإنتاج والإنتاجية بتوجيه الإنفاق نحو القطاعات والخدمات الأساسية مع الاعتماد على الموارد الذاتية والاستمرار في برنامج الاستخصاص وبرامج الدعم الاجتماعي وذلك مع مراعاة تحقيق الشفافية.

استهدفت الموازنة المحافظة علي تحقيق معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي لا تقل عن 6.5%. والنزول بمعدل التضخم إلى 5% بنهاية العام. هذا، ومن واقع الأداء الفعلي للموازنة فقد حقق معدل النمو ومعدل التضخم نسباً إيجابية فاقت المستهدف بقليل حيث وصل معدل النمو إلى 6.7% بينما سجل متوسط معدل التضخم نسبة 4.8%.

أن عجز الموازنة قد ارتفع من 20.8 بليون دينار في عام 2000 إلى 53.6 بليون دينار في عام 2001 ، ويُعزى الارتفاع بصورة أساسية إلى الزيادة الملحوظة في مصروفات التنمية والاستثمار من 52.2 بليون دينار إلى 76.0 بليون دينار .

بلغت الإيرادات الفعلية 90.6% من الربط المقدر لها لعام 2001 يتضح من الجدول (7-2) أن إجمالي الإيرادات العامة الذاتية قد ارتفع من 331.4 بليون دينار في عام 2000 إلى 365.2 بليون دينار في عام 2001 ، بنسبة زيادة قدرها 10.2%، وقد نتجت الزيادة في الإيرادات بصورة أساسية من الارتفاع الملحوظ في إيرادات الضريبة علي القيمة المضافة من 16.1 بليون دينار إلى 37.7 بليون دينار. هذا، وقد سجلت الإيرادات الضريبية الفعلية ارتفاعاً أكبر من الإيرادات غير الضريبية حيث ارتفعت من 160.2 بليون دينار إلى 187.9 بليون دينار، بينما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية من 171.2 بليون دينار إلى 177.2 بليون دينار. سجلت الإيرادات الضريبية الفعلية لعام 2001 نسبة 51.5% من إجمالي الإيرادات بينما سجلت الإيرادات غير الضريبية نسبة 48.5%.

أن العائد الفعلي من المؤسسات والهيئات والشركات التي تمتلكها الحكومة أو تساهم فيها قد ارتفع من 15.2 بليون دينار في عام 2000 إلى 16.4 بليون دينار في عام 2001، وقد مثلت الإيرادات الفعلية من تلك المؤسسات والهيئات والشركات نسبة 62.6% من المقدر لها لعام 2001 والبالغ قدره 26.2 بليون دينار .

ارتفعت المصروفات العامة الفعلية من 352.2 بليون دينار في عام 2000 إلى 418.8 بليون دينار في عام 2001، بنسبة زيادة قدرها 18.9% ويعزى الارتفاع بصورة أساسية إلى الزيادة الملحوظة في مصروفات الفصل الأول والفصل الرابع، حيث سجلت الزيادة في الأجور والمرتببات نسبة 19.7% وسجلت الزيادة في مصروفات التنمية والمساهمة في رؤوس الأموال نسبة 45.6% بالمقارنة مع العام 2000. ورغم أن إجمالي المصروفات للعام 2001 قد فاق إجمالي مصروفات عام 2000 إلا أنه كان أقل من المقدر بنسبة 9.3% ويعزى ذلك إلى سياسات وجهود ترشيد المصروفات العامة خلال عام 2001.

أن إجمالي مصروفات التنمية الفعلية قد ارتفعت من 36.9 بليون دينار في عام 2000 إلى 47.4 بليون دينار في عام 2001 بنسبة زيادة قدرها 28.5%. وتمثل مصروفات التنمية الفعلية للعام 2001 نسبة 58.6% من المقدر لها بـ 80.9 بليون دينار، وقد حظيت قطاعات الزراعة، الطاقة والتعدين والصناعة بالنصيب الأكبر من إجمالي مصروفات التنمية للعام 2001 حيث نالت نسب 24.3%، 22.2% و 20.7% علي التوالي، بينما نالت القطاعات الأخرى نسبة 32.8%. ويلاحظ أن الأداء الفعلي في مصروفات التنمية في كل القطاعات لم يحقق الربط المقدر له للعام 2001 وتم تحقيق نسبة 58.6% فقط في الربط المقدر. هذا، وقد بلغت نسب تمويل التنمية من عملات محلية وأجنبية 88.6% و 11.4% علي التوالي للعام 2001.

ارتكزت موازنة عام 2002م علي محاور واولويات محده في اطار البرنامج الاخير للاساراتيجية القومية الشاملة للعام الاول للولاية الرئاسية الثانية. من اه وجهات هذه الموازنة المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي والاستمرار في سياسة التحرير وسياسات الاعتماد علي الزات وتوجيه السياسات الكلية والجزئية لرفع الطاقات الانتاجية وتقوية قدرات البلاد الاستيعابية والاعتماد ببرنامج التقانة وتقوية العلاقات الاقتصادية الخارجية .

خدفت الموازنة الي معدل نمو في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بما يعادل 7% ومعدل تضخم قدرة 5% بنهاية العام مع المحافظة علي الاستقرار في سعر الصرف. ومن واقع الاداء الفعلي فقد تحقق معدل نمو بلغ 6.5%، واقترن ذلك بارتفاع معدل التضخم الي 8% بنهاية العام.

اظهر الاداء الفعلي للعام 2002م ان اجمالي الايرادات العامة الذاتية بلغ 472.2 بليون دينار او مايعادل 97.9% من الاجمالي المتوقع تحصيله خلال العام. وسجل اجمالي المصروفات الجارية 377 بليون دينار بما يمث 85.9% من اجمالي المصروفات الجارية المتوقعة للعام 2002م. ونتيجة لهذه التطورات فقد سجل اداء الموازنة الجارية قائضا قدرة 95.2 بليون دينار مقارنة بتقدير قدرة 43.4 بليون دينار للعام 2002م وذلك بنسبة اداء 119.4%.

ومن جهة اخرى بلغت مصروفات التنمية والاستثمار 140.8 بليون دينار بما يمثل 88.5% من المقدر للعام 2002م، أي بنسبة انخفاض 11.5% مما ساهم في انخفاض العجز الكلي للقطاع العام، حيث بلغ 45.6 بليون دينار مقارنة بعجز مقدر بنحو 115.7 بليون دينار للعام 2002م أي بانخفاض قدرة 60.6%. ويعزي ذلك لحرص الدولة لترشيد الانفاق مع الاخذ في الاعتبار الصرف علي الاولويات. ومن ناحية اخرى اتجهت الدولة الي تنمية الموارد دون فرض اعباء جديدة علي لمواطنين، بالاضافة الي تقديم التسهيلات لتحفيز الاستثمار والتوسع في النشاط الاقتصادي .

تم تمويل العجز الكلي البالغ 45.6 بليون دينار في معظمة من مصادر داخلية بمقدار 37.3 بليون دينار وبلغ التمويل الخارجي مقدار 8.3 بليون دينار للعام 2002م. ارتفع اجمالي الإيرادات العام الزاتية من 365.2 بليون دينار في العام 2001 الي 472.2 بليون دينار في عام 2002م بنسبة زيادة 29.3% . سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعا من 188 بليون دينار في العام 2001م الي 213.7 بليون دينار في العام 2002م بنسبة زيادة 13.7%، وعلي الرغم من ذلك فقد انخفضت مساهمتها في اجمالي الإيرادات العامة من 51.5% للعام 2001 الي 45.3% للعام 2002م لقد اشتملت علي إيرادات الضرائب المباشرة، حيث ارتفعت من 40.8 بليون دينار في عام 2001م الي 41.2 بليون دينار في عام 2002م بنسبة 1% لتساهم بنسبة 8.7% من اجمالي الإيرادات العام مقارنة بنسبة 11.2% في عام 2001م.

ومن جهة اخرى سجلت إيرادات الضرائب غير المباشرة ارتفاعا ملحوظا من 147.2 بليون دينار في عام 2001م الي 172.5 بليون دينار في العام 2002م بنسبة زيادة 17.1% لتمثل 36.5% من اجمالي الإيرادات العامة، ويعزي ذلك التحسن الي ارتفاع ايراد الرسوم الجمركية بنسبة 33.7% من العام السابق، وكان التنفيذ بنسبة 103.7% من الربط المقدر . اما الإيرادات غير الضريبية، فقد بلغت 258.4 بليون دينار، بارتفاع 45.8% عن عام 2001 حيث ساهمت بنسبة 54.7% من اجمالي الإيرادات، أي بنسبة 107.3% من الربط المقدر للعام 2002م.

ارتفعت إيرادات الحكومة الفعلية من المؤسسات والهيئات والشركات التي تمتلكها او تساهم فيها من 16.4 بليون دينار في عام 2001م الي 25.1 بليون دينار في عام 2002م بنسبة 53% وبنسبة تنفيذ 86.6% من الربط المقدر لام 2002م .

ارتفعت المصروفات الجارية بقدر 377 بليون دينار بنسبة 63% من الاجمالي المقدر لعام 2002م وبنسبة زيادة قدرها 10% عن عام 2001م. نتجت الزيادة من ارتفاع مصروفات الفصل الاول بنسبة 25.3% والفصل الثالث بنسبة 31.6% وسجلت مصروفات الفصل الثاني

انخفاضا طفيفا بنسبة 3.6% مقارنة بعام 2001 ومن جهة اخرى شهدت مصروفات التنمية والاستثمار ارتفاعا ملحوظا بنسبة 85.3% بنسبة تنفيذ 88.5% من المقدر لعام 2002 كما ارتفع الصرف الفعلي علي التنمية من 47.4 بليون دينار في عام 2001م الي 54.9 بليون دينار في عام 2002م بما يعادل 56.4% من المقدر والبالغ قدرة 97.3 بليون دينار .

تم الصرف علي الطاقة والتعدين بنسبة 35.2% من الاجمالي تليها الصناعة بنسبة 25.7% والزراعة بنسبة 20.7% والخدمات العامة والاجتماعية والتعليو والصحة بنسبة 18.4% وقد تم تمويل العجز في مصروفات التتميو من المصادر المحلية بمقدار 45.5 بليون دينار وعن طريق التمويل الخارجي بمقدار 8.3 بليون دينار .

ارتكزت موازنة عام 2003م علي محاور وأولويات محدده في إطار النتائج التي تمخض عنها البرنامج الأخير للإستراتيجية القومية الشاملة والعام الثالث للولاية الرئاسية الثانية.

ومن أهم موجهاات هذه الموازنة المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي وتوجيه السياسات الكلية والجزئية لرفع الطاقات الإنتاجية وتقوية قدرات البلاد الاستيعابية للاستثمار والاهتمام بالبحث العلمي وتنمية الموارد البشرية بغرض التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر .

هدفت الموازنة إلي تحقيق معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 5.8% ومعدل تضخم قدرة 7% مع المحافظة علي استقرار سعر صرف العملة الوطنية .

اظهر أداء الموازنة الفعلي لعام 2003م إن جملة الإيرادات العامة الذاتية بلغ 703.6 مليار دينار بنسبة فاقت الربط المتوقع تحصيله خلال العام بنسبة 19.9% وسجل إجمالي المصروفات الجارية 563.3 مليار دينار بنسبة فاقت المصروفات المتوقعة بنسبة 10.4% ونتيجة لذلك فقد سجل أداء الموازنة الجارية فائضا قدره 140.3 مليار دينار مقارنة بتقدير قدرة 76.2 مليار دينار لعام 2003م .ومن جهة أخرى بلغت مصروفات التنمية والاستثمار 172.9 مليار دينار بما يمثل 92.9% من المقدر لعام 2003م وانخفض العجز الكلي للقطاع العام من 45.6 مليار دينار في عام 2002م إلي 32.6 مليار دينار في عام 2003م بنسبة 28.5% يعزي ذلك لاتجاه الدولة إلي تنمية الموارد برفع كفاءة التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية أفقيا وراسيا والاستمرار في تقديم التسهيلات لتحفيز الاستثمار والتوسع في النشاط الاقتصادي بجانب حرص الدولة علي ترشيد

الإنتفاق وقد تم تمويل معظم العجز الكلي البالغ 32.6 مليار دينار من مصادر خارجية بمقدار 22.4 مليار دينار وبلغ التمويل الداخلي 10.2 مليار دينار لعام 2003 م .

كما ارتفع إجمالي الإيرادات الذاتية من 472.2 مليار دينار في عام 2002م إلي 703.6 مليار دينار في عام 2003م بنسبة زيادة 49%. بلغت الإيرادات غير الضريبية 436.8 مليار دينار بارتفاع 68.9% عن عام 2002م حيث ساهمت بنسبة 62.1% من إجمالي الإيرادات، أي بنسبة 137.4% من الربط المقدر لعام 2003م. ارتفعت الإيرادات الضريبية 213.7 مليار دينار في عام 2002م إلي 266.8 مليار دينار في عام 2003م بزيادة 24.8% وعلي الرغم من ذلك انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 45.3% في عام 2002م إلي 37.9% للعام 2003م. اشتملت علي إيرادات الضرائب المباشرة، حيث ارتفعت من 41.2 مليار دينار في 2002م إلي 52.3 مليار دينار في عام 2003م بزيادة 26.9% لتساهم بنسبة 7.4% في إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 8.7% في العام 2002م.

ومن جهة أخرى ارتفعت إيرادات الضرائب غير المباشرة ارتفاعا ملحوظا من 172.5 مليار دينار في عام 2002م إلي مليار دينار 214.5 في العام 2003م بزيادة 24.3% لتمثل 30.5% من إجمالي الإيرادات العامة .

وارتفعت الإيرادات الفعلية من الشركات والهيئات التي تمتلكها الحكومة أو تساهم فيها من 25.1 مليار دينار في عام 2002م إلي 33.7 مليار دينار في عام 2003م بنسبة 34.3% وبنسبة تنفيذ 101.2% لعام 2003م.

بلغ إجمالي المصروفات العامة الفعلية 736.2 مليار دينار بنسبة تنفيذ فاقت الربط المقدر بـ 5.7% وبزيادة 42.2% عن العام السابق وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية بمقدار 563.3 مليار دينار بنسبة 80.9% من الإجمالي المقدر لعام 2003م وبزيادة قدرها 49.4% من العام 2002م. نتجت الزيادة من ارتفاع مصروفات الفصل الثاني 78.9% والفصل الثالث بنسبة 56.2% كما سجل الإنتفاق علي التنمية ارتفاعا بنسبة 22.8% وبنسبة تنفيذ 92.9% من المقدر لعام 2003م.

كما ارتفع الإنفاق علي التنمية الفعلية من 54.9مليار دينار في عام 2002م إلي 88.2مليار دينار للعام 2003م بنسبة 98.5% من المقدر والبالغ قدرة 98.5مليار دينار وتم الصرف علي الزراعة بنسبة 44% من الإجمالي تليها الطاقة والتعدين بنسبة 19.4 %، الصناعة بنسبة 12.7 %، النقل والمواصلات 9.9% والمياه بنسبة 1.5% والتنمية الاجتماعية والتوطين بنسبة 11.8 % التنمية بنسبة 0.7% تم تمويل العجز بمبلغ 66.5مليار دينار من المصادر المحلية وبمبلغ 21.7مليار دينار من المصادر الخارجية.

في إطار البرنامج الاقتصادي للولاية الرئاسية الثانية لرئاسة الجمهورية والموجهات العامة للبرنامج الأخير للإستراتيجية القومية الشاملة 2004م بالإضافة إلي إستراتيجية المحافظة تخفيف حدة الفقر هدفت موازنة 2004م إلي المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي وتحقيق استدامته. ومن أهم موجهات هذه الموازنة الاستمرار في تحقيق معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي، توجيه السياسات الكلية والجزئية لرفع الطاقات الإنتاجية للقطاعات الأساسية، تأهيل البنيات التحتية وتحسين قدرات البلاد الاستيعابية للاستثمار والاهتمام بالبحث العلمي وتنمية الموارد البشرية بغرض التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

هدفت الموازنة إلي تحقيق معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي بما يعادل 7.0% ومعدل تضخم قدرة 7.5% في المتوسط مع المحافظة علي استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

اظهر أداء الموازنة الفعلي لعام 2004م أن جملة الإيرادات العامة الذاتية بلغت 10239 مليار دينار حيث فاقت الربط المتوقع تحصيله بـ 202.9مليار دينار بنسبة 24.7% محققة نسبة مساهمة 21.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وسجل إجمالي المصروفات الجارية 793.6مليار دينار مقارنة بربط قدر قدرة 689.4مليار دينار ونسبة أداء 115.1% ونتيجة لذلك فقد سجل أداء الموازنة الجارية فائضا قدرة 230.3مليار دينار مقارنة بتقدير فائض قدرة 131.6كليار دينار بزيادة قدرها 98.7مليار دينار بنسبة 75.0% عن عام 2003 م .

ومن جهة أخرى بلغت مصروفات التنمية والاستثمار 310.8مليار دينار بما يمثل 106.7% من المبلغ المقدر لعام 2004م وقدرة 290.7مليار دينار، وارتفع العجز الكلي للقطاع العام من 32.6مليار دينار في عام 2003م إلي 79.9مليار دينار في عام 2004م بنسبة 145.1%

ويعزى ذلك إلى الإنفاق المتزايد علي ولايات دارفور وقد تم تمويل هذا الجز من مصادر خارجية بمقدار 49.9 مليار دينار ومصادر داخلية بمبلغ 30.0 مليار دينار لعام 2004 م .

تم لأول مرة في تاريخ السودان تحقيق موارد إضافية في حدود 165 مليار دينار من الربط دون تحميل المواطنين أي أعباء إضافية وذلك بزيادة الإيرادات البترولية والإيرادات الضريبية التي تم توجيهها لزيادة الإنفاق التتموي .

حيث ارتفع إجمالي الإيرادات العامة الزانية من 703.6 مليار دينار إلى 1023.9 مليار دينار بنسبة 44.4% مثلت الإيرادات غير الضريبية 59.0% من إجمالي الإيرادات حيث بلغت 603.6 مليار دينار بارتفاع 38.2% عن عام 2003م بنسبة 134.6% من الربط المقدر لعام 2004م.

ارتفعت الإيرادات الضريبية من 266.8 مليار دينار إلى 420.3 مليار دينار بزيادة 57.5% بنسبة مساهمة 41.0% مقارنة بنسبة 37.9% في العام السابق وذلك علي الرغم من تخفيض ضريبة إرباح الشركات الصناعية من 30.0% إلى 10.0% واستمرار إعفاء ضريبة الصادر عدا الجلود الخام ويعزى ذلك إلى الجهود الإدارية في تحصيل الضرائب وسياسات ترشيد ومتابعة الإعفاءات الجمركية .

اشتملت الإيرادات الضريبية علي إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث ارتفعت إيرادات الضرائب المباشر من 52.3 مليار دينار إلى 74.6 مليار دينار بزيادة 42.6% لتساهم بنسبة 7.3% من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 7.4% في العام السابق.

ومن جهة أخرى ارتفعت إيرادات الضرائب غير المباشرة ارتفاعا ملحوظا من 214.5 مليار دينار إلى 345.7 مليار دينار بزيادة 61.2% لتمثل 33.7% من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 30.5% في العام السابق .

بلغ إجمالي المصروفات العامة الفعلية 1103.8 مليار دينار بزيادة 49.9% عن العام السابق ,وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية بمقدار 793.5 مليار دينار بنسبة 81.0% من إجمالي الإنفاق المقدر للعام 2004م وبزيادة قدرها 40.9% عن عام 2003م .نتجت الزيادة عن ارتفاع مصروفات الفصل الأول بنسبة 42.9% ومصروفات الفصل الثاني بنسبة 35.9% ,الفصل

الثالث بنسبة 63.8% وسجل الإنفاق علي التنمية ارتفاعا بنسبة 79.5% وبنسبة تنفيذ بلغت 106.7% من المقدر لعام 2004م.

ارتفع الإنفاق علي التنمية الفعلية ارتفاعا ملحوظا من 88.2مليار دينار إلي 195.5مليار دينار بنسبة 121.7%، تم الصرف علي الزراعة بنسبة 45.8% من الإجمالي، تليها الطاقة والتعدين بنسبة 19.2%، النقل والاتصالات بنسبة 10.5%، الصناعة بنسبة 9.3% المياه بنسبة 3.7% التنمية الاجتماعية بنسبة 6.5%، وبرامج التوطين بنسبة 4.7% تم تمويل العجز بمبلغ 146.9مليار دينار من المصادر المحلية وبمبلغ 48.6مليار دار من المصادر الخارجية.

في إطار بروتوكولات اتفاقية السلام والبرنامج الاقتصادي للولاية الاقتصادية الثانية والبرنامج الاقتصادي متوسط ألمدي 2004_2009م بالإضافة إلي إستراتيجية تخفيف حدة الفقر فقد هدفت موازنة عام 2005م إلي المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي السياسي والاجتماعي وتحقيق استدامته ومن أهم موجهاًت هذه الموازنة الاستمرار في تحقيق معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي، توجيه السياسات الكلية والجزئية لرفع الطاقات الإنتاجية للقطاعات الأساسية، تأهيل البنيات التحتية، تحسين قدرات البلاد الاستيعابية للاستثمار والاهتمام بالبحث العلمي وتنمية الموارد البشرية بغرض التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر .

هدفت الموازنة إلي تحقيق معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي بما يعادل 7.5% ومعدل تضخم قدرة 7.5% في المتوسط مع المحافظة علي استقرار ومرونة سعر صرف العملة الوطنية .

اظهر أداء الموازنة الفعلي لعام 2005 بان جملة الإيرادات العامة الذاتية بلغت 1218.4مليار دينار حيث انخفضت عن الربط المتوقع تحصيله بـ 56.6مليار دينار بنسبة 4.4% محققة نسب مساهمة 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي وسجل إجمالي المصروفات الجارية 1043.5مليار دينار مقارنة بربط مقدر مقداره بـ 1128.6مليار دينار ونسبة أداء 95.5% ونتيجة لذلك فقد سجل أداء الموازنة الجارية فائضا قدرة 174.9مليار دينار مقارنة بتقدير فائض قدرة 146.4مليار دينار وبانخفاض 55.4مليار دينار عن عام 2004م .

ومن جهة أخرى بلغت مصروفات التنمية والاستثمار 341.2مليار دينار بما يمثل 105.8% من المبلغ المقدر لعام 2005م وقدرة 322.4مليار دينار وارتفع العجز الكلي للقطاع العام من 79.9

مليار دينار في عام 2004م إلى 166.3مليار دينار في عام 2005م بنسبة 108.1 % وقد تم تمويل هذا العجز من مصادر خارجية بمقدار 48.1مليار دينار ومصادر داخلية بمبلغ 118.2مليار دينار لعام 2005م.

ارتفعت إجمالي الإيرادات العامة الذاتية من 1023.9 مليار دينار إلى 1218.4 مليار دينار بنسبة 19.0%. مثلت الإيرادات غير الضريبية 58.9% من إجمالي الإيرادات حيث بلغت 717.7 مليار دينار وذلك بارتفاع 18.9% عن عام 2004م بنسبة 88.9% من الربط المقدر للعام 2005م. ارتفعت الإيرادات الضريبية من 420.3مليار دينار إلى 500.7مليار دينار بزيادة 19.1% ونسبة مساهمة 41.1% مقارنة بنسبة 41.0% في العام السابق.

اشتملت الإيرادات الضريبية على إيرادات الضرائب المباشرة وغير مباشرة حيث ارتفعت إيرادات الضرائب المباشرة من 74.6مليار دينار إلى 95.1مليار دينار أي بزيادة 27.5% لتساهم بنسبة 7.8% من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة لنسبة 7.3% للعام السابق.

من جهة أخرى ارتفعت إيرادات الضرائب غير المباشرة من 345.7مليار دينار إلى 405.7مليار دينار أي بنسبة 17.4% لتمثل 33.3% من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 33.7% في العام السابق.

ارتفعت الإيرادات الفعلية من الهيئات والشركات التي تمتلكها الحكومة أو تساهم فيها من 46.2 مليار دينار في عام 2004م إلى 57.7مليار دينار بنسبة 24.9% ونسبة تنفيذ 99.5% من التقديرات لعام 2005م مقارنة بـ 107.5% للعام 2004م.

كما بلغ إجمالي المصروفات العامة الفعلية 1384.7 مليار دينار بزيادة 25.4% عن العام السابق، وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية بمقدار 1043.5مليار دينار بنسبة 57.5% من إجمالي الإنفاق المقدر للعام 2005م وبزيادة قدرها 31.5% عن عام 2004م. نتجت الزيادة من ارتفاع مصروفات الفصل الثالث بنسبة 332.1% الفصل الأول بنسبة 10.2% بينما انخفضت مصروفات الفصل الثاني بنسبة 13.2% وسجل الإنفاق على التنمية ارتفاعا بنسبة 10.0% ونسبة تنفيذ بلغت 95.4% من المقدر لعام 2005م.

انخفض الإنفاق علي التنمية من 195.5 مليار دينار إلي 184.9 مليار دينار بنسبة 5.4%
الصرف علي الزراعة بنسبة 50.7% من الإجمالي، تليها النقل والاتصالات بنسبة 18.8 الطاقة
والتعدين بنسبة 17.3 الصناعة بنسبة 7.6% التنمية الاجتماعية بنسبة 3.9% المياه بنسبة
0.3% تم التمويل بمبلغ 141.6 مليار دينار من المصادر المحلية وبمبلغ 43.3 مليار دينار من
المصادر الخارجية.

هدفت موازنة العام 2006م الي تحقق معدلات نمو موجبة ومستدامة في الاقتصاد القومي عن
طريق المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق معدل نمو في اجمالي الناتج
المحلي بما يعادل 10.0% ، الاستمرار في ضبط معدلات التضخم في حدود 8.0%
والمحافظة علي استقرار سعر صرف العملة الوطنية . كما هدفت الموازنة الي رفع كفاءة الأداء
في الاقتصاد القومي عن طريق زيادة بناء القدرات والعمل علي زيادة الإيرادات من مصادر
حقيقية وتنفيذ اتفاقية قسمة الثروة وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي والالتزام بتوفير المخصصات
المالية المحولة للولايات نتيجة اتفاقية السلام والتوسع في برامج التنمية الاجتماعية لمحاربة الفقر
وزيادة الإنفاق علي القطاع الزراعي والتركيز علي الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب
والاستمرار في تأهيل البنية التحتية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص .

أظهر اداء الموازنة الفعلي لعام 2006م ان جملة الإيرادات العامة الذاتية بلغت 1.507.5 مليار
دينار حيث انخفضت عن الربط المتوقع تحصيله بمبلغ 201.9 مليار دينار بنسبة 13.4%
مليار دينار مساهمة 20.0% من الناتج المحلي الاجمالي وسجل اجمالي المصروفات الجارية
1.471.3 مليار دينار بانخفاض بلغ 248.7 مليار دينار عن الربط المتوقع . وبنسبة 16.9%
ونتيجة لذلك فقد سجل أداء الموازنة الجارية فائضاً قدره 36.2 مليار دينار مقارنة بتقدير عجز
قدره 10.6 مليار دينار وبانخفاض في الفائض قدره 138.7 مليار دينار عن عام 2005 م .

من جهة أخرى بلغت مصروفات التنمية والاستثمار 354.0 مليار دينار بما يمثل 96.9% من
المقدر لعام 2006م وقدره 365.2 مليار دينار ، وارتفع العجز الكلي للقطاع العام 166.3 مليار
دينار في عام 2005م الي 317.8 مليار دينار في عام 2006 بمدخل 91.1% وقد تم تمويل
العجز من مصادر خارجية بمقدار 96.7 مليار دينار و مصادر داخلية بمقدار 221.1 مليار
دينار

ارتفعت الإيرادات الفعلية من الهيئات والشركات العامة والاستثمارات الحكومية من 57.7 مليار دينار الي 83.2 مليار دينار بنسبة 44.2 % وبنسبة تنفيذ بلغ 100.2 % من التقديرات 2006. ارتفعت اجمالي الإيرادات العامة الذاتية من 1.218.4 مليار دينار الي 1.507.5 مليار دينار 23.7 % مثلت الغيرادات غير الضريبية 16.0 % من إجمالي الإيرادات حيث بلغت 919.4 مليار دينار بارتفاع 28.1 % عن عام 2005 ، بنسبة 89.0 % من الربط المقدر لعام 2006 .

ارتفعت الإيرادات الضريبية من 500.7 مليار دينار في عام 2005 مليار دينار في عام 2006 بزيادة 17.5 % بنسبة مساهمة 39.0 % مقارنة بنسبة 41.1 % في العام السابق .

اشتملت الإيرادات الضريبية علي إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث بلغت إيرادات الضرائب المباشرة 95.1 مليار دينار ، بنسبة 6.3 % من اجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 7.8 % في العام السابق .

من جهة أخرى ارتفعت إيرادات الضرائب غير المباشرة من 405.6 مليار دينار الي 493.0 مليار دينار بزيادة 21.5 % لتمثل 32.7 % من اجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 33.3 % في العام السابق .

بلغ إجمالي المصروفات العامة لافعلية 1.825.3 مليار دينار بنسبة تنفيذ بلغ 87.5 % من التقديرات وبزيادة 31.8 % عن العام السابق وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية 1.170.3 مليار دينار بنسبة 90.9 % من الإجمالي المقدر لعام 2006 وبزيادة قدرها 14.6 % عن عام 2005 . وقد نتجت الزيادة من ارتفاع مصروفات الفصل الأول بنسبة 31.4 % والفصل الثاني 11.1 % والفصل الثالث ارتفع بنسبة 3.8 % .

تم تضمين التحويلات لحكومة الجنوب اعتبارا من العام 2006 كباب ثانٍ في المصروفات العامة وتخصيص مبلغ 295.6 مليار دينار ، ليساهم بشكل كبير في الزيادة في إجمالي المصروفات العامة الفعلية .

هدفت موازنة العام 2007 الي المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق معدلات معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل 10.0 % والاستمرار في ضبط

معدلات التضخم في حدود 8.0% والمحافظة علي استقرار سعر صرف العملة الوطنية . كما هدفت الي رفع كفاءة الأداء في الاقتصاد القومي عن طريق زيادة بناء القدرات . والعمل علي زيادة الايرادات من مصادر حقيقية وتنفيذ اتفاقية قسمة الثروة . وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي . والإلتزام بتوفير المخصصات المالية المحولة للولايات نتيجة ل تطبيق اتفاقيات السلام ، والتوسع في برامج التنمية الاجتماعية لمحاربة الفقر وزيادة الإنفاق علي القطاع الزراعي ، والتركيز علي الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب ، والاستمرار في تأهيل النبية التحتية استثمارات القطاع الخاص .

أظهر أداء الموازنة الفعلي لعام 2007 إرتفاعا في الإيرادات العامة الذاتية والتي بلغت 17.941 مليون وبإنخفاض عن الربط المتوقع تحصيله بنسبة 1.7 % محققة نسبة مساهمة 19.2 % من الناتج المحلي الاجمالي . وسجل اجمالي المصروفات الجارية 15.986 مليون جنية بانخفاض لذلك فقد سجل أداء الموازنة الجارية فائضاً قدرة 1.955 مليون جنية .

من جهة أخرى بلغت مصروفات التنمية والاستثمار الحكومي 3.606 مليون جنية بما يمثل 91.5 من المقدر لعام 2007 والذي يبلغ 3.941 مليون جنية عام بمعدل 21.1 % وقد تم تمويل العجز من مصادر خارجية بمقدار 1.732 مليون جنية ومصادر داخلية بمبلغ 777 مليون جنية .

حققت الايرادات العامة الذاتية ارتفاعا ملحوظا من العام السابق حيث ارتفعت من 15.075 مليون جنية الي 17.941 مليون جنية بمعدل 19 % وذلك بسبب ارتفاع الايرادات الغير ضريبية بمعدل 24 % والايرادات الضريبية بمعدل بلغت 11 % .

اشتملت الإيرادات الضريبية علي إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث ارتفعت إيرادات الضرائب المباشر من 9.51 مليون جنية إلي 1.097 مليون جنية للعا 2007م لتساهم بنسبة 3.6% من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 3.9% في العام السابق.

ومن جهة أخرى ارتفعت إيرادات الضرائب غير المباشرة ارتفاعاً ملحوظاً من 86.3 نليون جنية إلى 87.6 مليون جنية للعام 2007م لتمثل 32.7% من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 30.3% في العام السابق .

انخفضت الإيرادات الفعلية من الهيئات والشركات العامة والاستثمارات الحكومية من 832 مليون جنية عام 2006 الي 519 مليون جنية عام 2007 بمعدل 37.6 % وذلك نسبة لإنخفاض أرباح الهيئات والشركات العامة بمعدل 49.3 % .

بلغت إجمالي المصروفات العامة الفعلية 20.971 مليون جنية عام 2007 بنسبة تنفيذ بلغت 9.88% من التقديرات وبزيادة 14.9% عن العام السابق . وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية بمقدار 15.986 مليون جنية وبنسبة تنفيذ 90.8% من التقديرات لعام 2007 وبزيادة 8.7% عن عام 2006 .

هدفت موازنة العام 2008 الي المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل 8.0% والاستمرار في ضبط معدلات التضخم في حدود 8.0% والمحافظة علي سعر صرف العملة الوطنية كما هدفت الي رفع كفاءة الاداء في الاقتصاد القومي عن طريق زيادة بناء القدرات . والعمل علي زيادة الايرادات من مصادر حقيقية وتنفيذ اتفاقية قسمة الثروة وضبط وترشيد الانفاق الحكومي . والالتزام بتوفير المخصصات المالية للولايات وفقاً لتطبيق اتفاقيات السلام . والتوسع في برامج التنمية الاجتماعية لمحاربة الفقر و الإنفاق علي برامج النفرة الزراعية . والتركيز علي الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب . والإستمرار في تأهيل النبية التحتية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص .

أظهر أداء الموازنة الفعلي لعام 2008 ارتفاعاً في الإيرادات العامة والتي بلغت 24.273.9 مليون بزيادة عن لاربط المقدر بمعد 17.4% محققة نسبة مساهمة 19.2% من الناتج المحلي

الاجمالي وسجل اجمالي المصروفات الجارية 22.724.8 مليون جنية عن التقديرات بمعدل 1.3 %

من جهة أخرى بلغت مصروفات التنمية والاستثمار الحكومي 3.260.8 مليون جنية بما يمثل 81.9 % من المقدر لعام 2008 والذي يبلغ 3.983.1 مليون جنية وانخفض العجز للقطاع العام من 2.508.8 مليون جنية عام 2007 الي 1.277.7 مليون جنية وقم تم تمويل العجز من مصادر خارجية بمقدار 811.4 مليون جنية ومصادر داخلية بمبلغ 466.3 مليون جنية .

حققت الإيرادات العامة ارتفاعاً ملحوظاً من 18.462.4 مليون جنية في عام 2007 الي 24.707.9 مليون جنية في عام 2008 بمعدل ويعزي ذلك لارتفاع الإيرادات غير الضريبية بمعدل 54.4 % والإيرادات لاضريبية بمعدل 17.6 % .

انخفضت الإيرادات الفعلية من الهيئات والشركات العامة والاستثمارات الحكومية 519 مليون جنية عام 2007 الي 310.3 مليون جنية عام 2008 بمعدل 40.2 % وذلك بسبب الانخفاض في كل من العائد والاستثمارات الحكومية بمعدل 88.3 % واريح الهيئات ولاشركات العامة بمعدل 6.8 % .

تم تقسيم المصروفات العامة حسب التصنيف الجديد لإحصاءات مالية الحكومة الي المصروفات الجارية والمنح ومصروفات التنمية لذلك فقد تمت معالجة بيانات 2007 بما يلائم التصنيف للمصروفات العامة لتسهيل للمقارنة بلغت المصروفات العامة الفعلية 25.985.6 مليون جنية في عام 2008 بمعدل تنفيذ قدره 98.3 % من التقديرات وبنسبة 32.6 % عن العام السابق . وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية والمنح بمقدار 22.724.8 مليون جنية وبمعدل تنفيذ 101.3 % من التقديرات لعام 2008 وبنسبة 42.2 % عن عام 2007 وبلغت مصروفات التنمية 3.260.8 مليون جنية عام 2008 بمعدل تنفيذ 81.9 % من التقديرات وبنسبة 9.6 % عن العام السابق .

هدفت موازنة العام 2009 الى المحافظة على الاستقرار الاقصادي وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل 6.0 % والاستمرار في ضبط معدلات التضخم في حدود

8.0% والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية كما هدفت الى رفع كفاءة الاداء في الاقت صاد القومي مواجهة تداعيات الازمات الاقتصادية الدولية المتعلقة بإحتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي والذي يترتب عليه انخفاض ال أسعار النفط وانخفاض تدفقات رؤس الاموال والاستثمارات والاستمرار في برامج الدعم الاجنماعي للشرائح الفقيرة ودعم مشروعات في تنفيذ اتفاقية تعزيز السلام والاستمرار في تنفيذ اتفاقية قسمة الثروة وضبط وترشيد الانفاق الحكومي والمحافظة على مستوى الاتفاق على المشروعات التنموية بالولاية وفق اولوياتها بالتركي على م شروعات البنيات التحتية والخدمات الاساسية

اظهر اداء الموازنة الفعلي لعام 2009 ارتفاعاً في الايرادات العامة والتي بلغت 20.045.6 مليون بزيادة عن الرط المقدر بمعدل 9.1 % محققة ن بنسبة مساهمة 13.5 من الناتج المحلي الاجمالي و سجل اجمالي المصروفات الجارية 20.696.4 مليون جنية عن التقديرات بمعدل 0.5.7 بلغت مصروفات التنمية استثمار الحكومي 3.569.0 مليون جنية بما يمثل 72.0 % مقدر لعام 2009 والذي يبلغ 4.960.0 مليون حنيه وارتفع العجز الكلي للقاع العام من 1.277.7 مليون جنيه عام 2008 الي 4.219.8 مليون جنيه عام 2009 و قد نم نمو يل العجز من م صادر خارج ية بمقدار 910.9 مليون جنيه وم صادر داخلية بمبلغ 3.308.9 مليون جنيه.

شهدت موازنة النقد الاجنبي لعام 2008 ارتفاعا في اجمالي المتحصلات من 15.469.2 دولار الي 21.964.9 مليون دولار بزيادة 42.0 % . كما ارتفع اجمالي المدفوعات من 15.354 مليون دولار الي 17.828.9 مليون دولار بمعدل 61.1 % مما ادي الي فائض في الموازنة بلغ 4.135.6 مليون دولار مقارنة بفائض قدره 114.7 مليون دولار عام 2007 .

انخفضت الايرادات العامة من 24.707.9 مليون جنيه في عام 2008 الي 20.045.6 مليون جنيه عام 2009 بمعدل 18.9 % ويعزي ذلك للانخفاض الكبير في مبيعات النفط بمعدل 40.0 % .

ارتفعت الإيرادات الفعلية للهيئات والشركات العامة والاستثمار الحكومية من 310.3 مليون جنيه عام 2008 الي 419.7 مليون جنيه عام 2009 بمعدل 58.5 % وذلك بسبب الارتفاع في ارباح الهيئات والشركات العامة بمعدل 61.9 % .

بلغت المصروفات العامة الفعلية 24.265.4 مليون جنيه في عام 2009 . حسب ما جاء في الجدول بنسبة تنفيذ 90.2 % من التقديرات وبمعدل انخفاض 6.6 % عن العام السابق . وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية والمنح بمقدار 20.696.4 مليون جنيه وبنسبة تنفيذ 94.3 % من التقديرات لعام 2009 وبمعدل انخفاض 8.9 % عن عام 2008 وبلغت مصروفات التنمية 3.569 مليون جنيه عام 2009 بنسبة تنفيذ 72 % من التقديرات وبمعدل زيادة بلغ 9.5 % عن العام السابق ..

ارتفعت الإيرادات العامة من 20.045.6 مليون جنيه في عام 2009 الي 20.737.9 مليون جنيه في عام 2010 بمعدل 3.5 % .

هدفت موازنة العام 2010 الي المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالمحافظة علي معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي 6 % والاستمرار في ضبط معدلات التضخم في حدود 9 % ورفع كفاءة الأداء في الاقتصاد القومي لمواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية والاستمرار في برامج الدعم الاجتماعي للشرائح الفقيرة بالإضافة الي دعم مشروعات تعزيز السلام والاستمرار في تنفيذ اتفاقية قسمة الثروة وضبط الانفاق الحكومي والمحافظة علي مستوي الانفاق علي المشروعات التنموية بالولايات وفق أولوياتها بالتركيز علي مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية .

أظهر اداء الموازنة الفعلي لعام 2010 ارتفاعاً في الإيرادات العامة والتي بلغت 20.737.9 مليون جنيه بنسبة الأداء 87.5 % من الربط المقدر للعام 2010 وزيادة قدرها 692.3 مليون جنيه عن العام 2009 . وسجل اجمالي المصروفات الجارية للعام 2010 مبلغ 24.162.1 مليون جنيه بانخفاض بلغ 947.9 مليون جنيه وبنسبة أداء 96.2 % من الربط المقدر للعام 2010

بلغت مصروفات التنمية والاستثمار الحكومي للعام 2010 مبلغ 3.899.7 مليون جنيه بمعدل تنفيذ 57.2 % من الربط المقدر وارتفع العجز الكلي للقطاع العام من 4.895.5 مليون جنيه عام 2009 الي 7.586.1 مليون جنيه عام 2010 . وقد تم تمويل العجز من مصادر داخلية وخارجية .

انخفضت الايرادات الفعلية للهيئات والشركات العامة ولاعائد علي الاستثمار الحكومية من 612.1 مليون جنيه عام 2009 الي 305.7 مليون جنيه عام 2010 بمعدل 17.7 % .

بلغت المصروفات العامة الفعلية 28.061.8 مليون جنيه في عام 2010 بمعدل تنفيذ قدره 88 5 وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية والمنح بمقدار 24.162.1 مليون جنيه ونسبة تنفيذ 96.2 % من التقديرات لعام 2010 وبلغت مصروفات التنمية 3.899.7 مليون جنيه ونسبة تنفيذ 57.2 % وبمعدل زيادة 15.6 % عن العام 2010.

الفصل الخامس

اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزان المدفوعات

1-1 مدخل:-

إن التطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازي واختلال وضعيية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي... الخ. كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وأدت إلى اختلاف الأفكار و تباين السياسات النقدية والمالية، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد لهذه السياسات، وقد كان لهذا المظهر أثر كبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية والمالية وكذلك قدرة السلطات النقدية والمالية للتأثير على معدل النمو المطلوب، ولا سيما أن الدولة لها من قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

ونود أن نشير إلى أن هذه القوانين وتلك التشريعات إنما توضع من أجل تمكين السلطات النقدية والمالية من توجيه مسار الاقتصاد الكلي الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة (ضمان التوازنات النقدية الداخلية والخارجية).

أمام هذا التوجه الجديد أضحي الشغل الشاغل أمام السلطات النقدية والمالية للدولة يكمن في السهر على تطبيق سياسات نقدية ومالية أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسات النقدية والمالية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولة مباشرة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة .

يستعرض هذا الفصل اثر السياسات النقدية والمالية علي ميزان المدفوعات مستخدما المتغيرات الاقتصادية للوصول الي النتائج عبربرنامج التحليل الاحصائي (SPSS) ويتناول المبحث الاول اثر السياسات النقدية علي ميزان المدفوعات ويحلل ميزان المدفوعات كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة وهي سعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل النمو والسحوبات من الاحتياطات النقدية والاجنبية وعرض النقود .

بينما يتناول المبحث الثاني اثر السياسات المالية علي ميزان المدفوعات ويحلل ميزان المدفوعات كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة وهي الايرادات الضريبية ومعدل التضخم ومعدل النمو والدخل القةمي وسعر الصرف .

المبحث الاول: اثر السياسات النقدية على ميزان المدفوعات :-

أولا - النموذج الاقتصادي لقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات :-

وعليه يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

$$(Dr,ex,ms,inf,gr ,bp) = F$$

حيث أن:

Bp: تمثل ميزان المدفوعات.

F: تمثل أداله الرياضية.

ms: عرض النقود.

inf: التضخم.

Gr: معدل النمو الاقتصادي

Dr: السحوبات من الاحتياطات الاجنبية .

Ex : سعر الصرف .

وباستخدام برنامج التحليل القياسي (spss) تم الوصول إلى النتائج التالية:

جدول رقم (7) نتائج النموذج الاقتصادي لقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات

Variable	Coefficient .b	Std. Error	t-Statistic	sig.
Ms	-1.696	0.000	-4.186	0.009
Inf	-27.225	8.203	-3.319	0.021
Grow	-74.683	10.930	-6.833	0.001
Dr	0.004	0.001	2.874	0.035
Ex	-3.718	1.382	-2.691	0.043

R=96 R2= 0.93 F=14.875 sig= 0.005

حيث أن :-

B. Coefficient يعبر عن معالم المتغيرات المستقلة للنموذج " توضح ما إذا كانت إشاراتها مطابقة للنظرية الاقتصادية أم لا " .

Std. Error وهو يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات .

t-Statistic وهو يعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة.

Sig وهو يعبر عن اختبار معنوية المتغيرات المستقلة .

R هو معامل الارتباط وهو يعبر عن مدي ارتباط وقوه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

R2 هو معامل التحديد وهو يعبر عن مدي تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع .

F وهو اختبار تحليل التباين .

لا اعتماد نتائج تقدير النموذج يتم تقييمه وفحصه وفقاً لكل من المعيار الاقتصادي والمعياري الإحصائي وإذا تم مطابقة النتائج لهذه المعايير يتم قبول النموذج.

وفيما يلي تقييم لنتائج التقدير:

(1) بإجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

- إشارة الثابت (C) إشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (ميزان المدفوعات) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوى الصفر أي تمثل قيمة حجم التغير في ميزان المدفوعات والتي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة.

- إشارة معامل عرض النقود (Ms) إشارة سالبة وهي دالة علي عكسية العلاقة بين عرض النقود والتغير في ميزان المدفوعات. وهو ما يتطابق مع فروض النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة عرض النقود تؤدي إلي زيادة الواردات وبالتالي يكون هنالك تأثير سلبي علي ميزان المدفوعات.

- إشارة معامل التضخم (inf) إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدلات التضخم والتغير في ميزان المدفوعات. حيث تؤدي زيادة معدلات التضخم إلي الزيادة في عرض النقود وبالتالي الزيادة في حجم الواردات مما ينكس سلبي علي ميزان المدفوعات .

- إشارة معامل معدل النمو الاقتصادي (Grow) إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية والقائلة بأنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما انعكس ذلك سلبي علي التغيرات في ميزان المدفوعات . حيث تؤدي زيادة معدل النمو إلي زيادة عرض النقود مما يؤدي إلي زيادة حجم الواردات مما ينعكس سلبي علي ميزان المدفوعات . وبالتالي العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي والتغيرات في ميزان المدفوعات

- إشارة معامل السحوبات (Dr) من الاحتياطات النقدية الأجنبية إشارة موجبة دالة علي طردية العلاقة بين السحوبات من الاحتياطات النقدية الأجنبية وبين ميزان المدفوعات وهي تتطابق مع النظرية الاقتصادية في حالة أن هذه السحوبات تم توجيهها إلي القطاعات المنتجة والتي يمكن أن تزيد من الصادرات مثل " الزراعة , والإنتاج الحيواني وغيرها " وتكون العلاقة عكسية إذا تم توجيهها إلي القطاعات الاستهلاكية .

- إشارة معامل سعر الصرف (EX) إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية القائلة بأنه كلما زاد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية سيؤدي ذلك إلي زيادة الواردات وتقليل الصادرات مما سينعكس سلبي علي ميزان المدفوعات مما يعني أن هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات .

ثانياً:- تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار الإحصائي :-

وبإجراء الفحص الإحصائي يتضح لنا الآتي:-

(أ) ثبوت معنوية جميع معالم النموذج المقدر حيث جاءت القيم الاحتمالية لجميع معالم النموذج اقل من (5%).

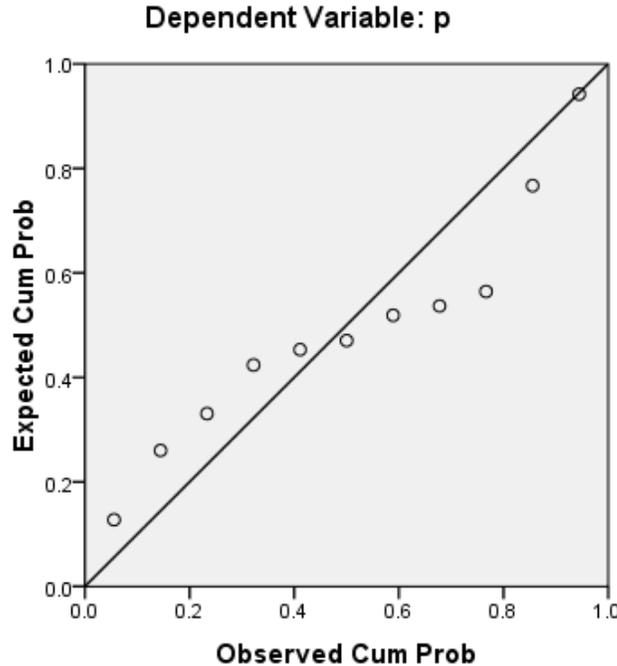
(ب) كما ثبت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد أن القيمة الاحتمالية (sig =0.005) وهي قيمة اقل من 5%.

- يوضح معامل التحديد (R2) أن حوالي (93 %) من التغيرات في ميزان المدفوعات تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة موضع الدراسة بينما (7%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى المتغيرات غير المضمنة في النموذج .

- يوضح قيمة معامل الارتباط (R) وهي (96%) أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة طردية قوية جداً .

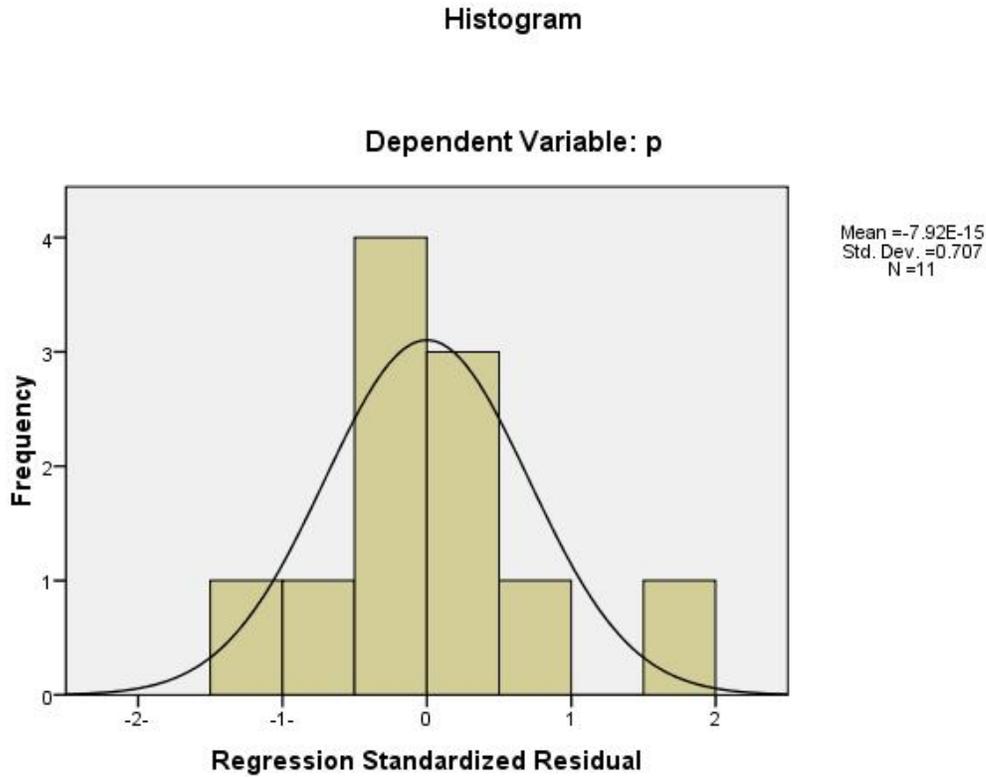
شكل رقم (5) الرسم البياني يوضح تشتت أو انتشار البيانات وتوافقها مع التوزيع الطبيعي للنموذج القياسي لقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



ومن الرسم يتضح لنا أن الانتشار حول الخط القطري مما يعني أن الانتشار يتوافق مع التوزيع الطبيعي .

شكل رقم (6) الرسم البياني يوضح التوزيع الطبيعي للبيانات النموذج القياسي لقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات .



يتضح لنا من الرسم أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي .

ومما تقدم نستنتج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات السياسة النقدية والتغيرات في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: اثر السياسات المالية علي ميزان المدفوعات :-

أولاً: النموذج الاقتصادي لقياس أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات:-

وعليه يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

$$(ex, tr , grow , gni , inf , bp) = F$$

حيث أن:

Bp: تمثل ميزان المدفوعات.

F: تمثل أداله الرياضية.

tr: الإيرادات الضريبية.

grow: معدل النمو .

gni: الدخل القومي.

inf: التضخم.

Ex: سعر الصرف .

حيث ان :-

- ميزان المدفوعات هو حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى.¹
- الضريبة هي اقتطاع جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة ، وتوزيع هذه الأعباء بين القطاعات الاقتصادية طبقاً لمقدرتها التكلفة.²
- النمو هو الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها؛ كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية.³
- الدخل القومي هو صافي إيرادات الدولة الواردة من بلاد أخرى مثل " أرباح الأسهم والفوائد .. " بالإضافة إلى قيمة جميع الخدمات والمنتجات التي تم إنشائها داخل الدولة نفسها أي (الناتج المحلي) في سنة واحدة.⁴
- التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار .
- سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد

¹ محمد زكي شافعي (مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية) درا النهضة العربية .بيروت.ص63.
² عماد رضوان، تعريف الضريبة وانواعها، ورقة عمل، دليل المحاسبين ، 2007/10/8
http://jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=139
17/8/2010

³ شريف محجوب محمد، مفهوم النمو والتنمية ، ورقة عمل، دليل الاعمال2010/3/15 م .
<http://www.al-waie.org/home/issue/176/htm/176w10.htm> _ 24/6/2013

عمرو بدره محمد، تعريف الدخل القومي الاجمالي، ورقة عمل، مجلة نقودي، 2010/6/24،
http://www.nuqudy.com/84-11121_24/6/2013

وباستخدام برنامج التحليل القياسي (spss) تم الوصول إلى النتائج التالية:

جدول رقم (8) نتائج تقدير النموذج الاقتصادي لقياس أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات

Variable	Coefficient B.	Std. Error	t-Statistic	Sig
Ex	-5.729	.000	-4.093	0.009
Tr	-3.580	.000	-4.479	0.007
Grow	-49.640	16.290	-3.047	0.029
Inf	-31.239	7.376	-4.235	0.008
Gni	1.908	.928	2.051	0.096

R= 0.97 R2 =94 F=17.625 sig = 0.003

حيث أن :-

Coefficient B. يعبر عن معالم المتغيرات المستقلة للنموذج " توضح ما إذا كانت إشاراتها مطابقة للنظرية الاقتصادية أم لا " .

Std. Error وهو يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات .

t-Statistic وهو يعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة.

Sig وهو يعبر عن اختبار معنوية المتغيرات المستقلة .

R هو معامل الارتباط وهو يعبر عن مدى ارتباط وقوه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

R2 هو معامل التحديد وهو يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع .

F وهو اختبار تحليل التباين .

لا اعتماد نتائج تقدير النموذج يتم تقييمه وفحصه وفقاً لكل من المعيار الاقتصادي والمعيار الاحصائي وإذا تم مطابقة النتائج لهذه المعايير يتم قبول النموذج.

وفيما يلي تقييم لنتائج التقدير:

(1) بإجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي:

- إشارة الثابت (c) إشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (ميزان المدفوعات) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوى الصفر أي تمثل قيمة حجم التغير في ميزان المدفوعات والتي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة.

- إشارة معامل سعر الصرف (EX) إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية القائلة بأنه كلما زاد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية سيؤدي ذلك إلى زيادة الواردات وتقليل الصادرات مما سينعكس سلباً على ميزان المدفوعات مما يعني أن هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات .

- إشارة معامل الإيرادات الضريبية (tr) إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في حجم الإيرادات الضريبية والتغير في ميزان المدفوعات.

- إشارة معامل معدل النمو الاقتصادي (grow) إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية والقائلة بأنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما انعكس ذلك سلباً على التغيرات في ميزان المدفوعات . حيث تؤدي زيادة معدل النمو إلى زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات مما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات . وبالتالي العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي والتغيرات في ميزان المدفوعات .

- إشارة معامل التضخم (inf) إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدلات التضخم والتغير في ميزان المدفوعات. أي انه كلما زاد معدل التضخم سيزيد عرض النقود وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة الواردات وتقليل الصادرات مما ينعكس سلباً على الميزان التجاري .

- إشارة معامل الدخل القومي (gni) إشارة موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الدخل القومي والتغيرات في ميزان المدفوعات . أي انه كلما زاد الدخل القومي (قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة) أدى ذلك إلى زيادة صادراتها مما سينعكس إيجاباً على التغير في ميزان المدفوعات . وهو ما يتفق مع فروض النظرية الاقتصادية .

ثانياً:- تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار الاحصائي يتضح ما يلي :-

(أ) ثبوت معنوية جميع معالم النموذج المقدر حيث جاءت القيم الاحتمالية لجميع معالم النموذج اقل من (5%) . عدا الدخل القومي حيث ثبت ضعف تأثيره على النموذج .

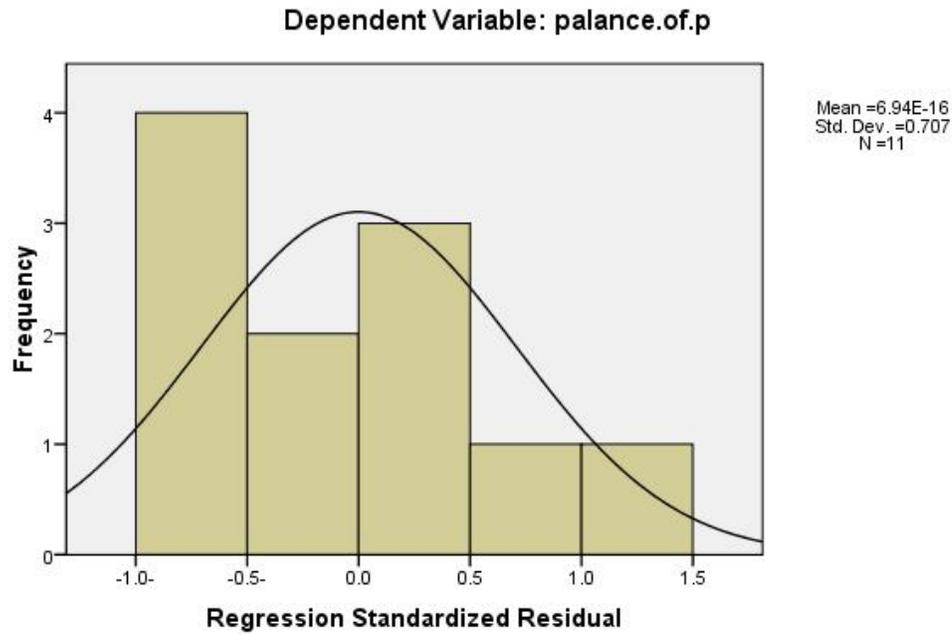
(ب) كما ثبت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة SIG حيث نجد أن القيمة الاحتمالية SIG (0.003) وهي قيمة اقل من 5% .

- يوضح معامل التحديد (R^2) أن حوالي (94%) من التغيرات في ميزان المدفوعات تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة موضع الدراسة بينما (6%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى المتغيرات غير المضمنة في النموذج .

- يوضح قيمة معامل الارتباط (R) وهي (97%) أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة طردية قوية جدا

شكل رقم (7) الرسم البياني يوضح التوزيع الطبيعي للبيانات لقياس أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات .

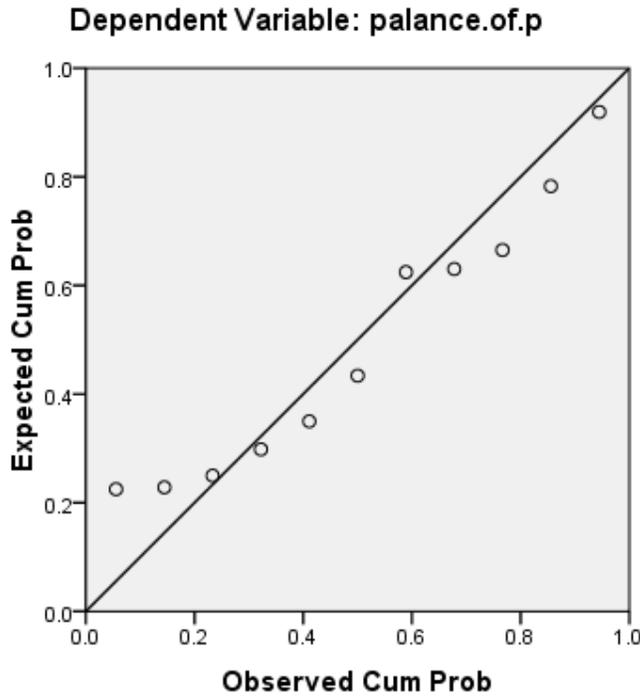
Histogram



ومن هذا الرسم يتضح لنا أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي .

شكل رقم (8) الرسم البياني يوضح تشتت او انتشار البيانات وتوافقها مع التوزيع الطبيعي لقياس أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات .

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



يمثل الرسم انتشار الاحتمال التراكمي للمتغير (المحور الأفقي) مع الاحتمال التراكمي المتوقع تبعاً للتوزيع الطبيعي المعياري (المحور الرأسي). وعندما يكون توزيع المتغير متوافق مع التوزيع الطبيعي فإن الانتشار يكون قريب جداً من الخط القطري. أما إذا كان المتغير غير متوافق مع التوزيع الطبيعي فإن الانتشار يبتعد عن الخط القطري.

ومن الرسم يتضح لنا أن الانتشار حول الخط القطري مما يعني أن الانتشار يتوافق مع التوزيع الطبيعي .

ومما تقدم نستنتج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات السياسة المالية والتغيرات في ميزان المدفوعات .

أظهر الميزان التجاري تحسناً ملحوظاً خلال عام 2000 حيث تحول العجز البالغ قدره 476 مليون دولار في عام 1999 إلى فائض قدره 440.3 مليون دولار بسبب الارتفاع الكبير في عائد البترول ومشتقاته. وبالرغم من ذلك فإن الزيادة الكبيرة في عجز حساب الخدمات والدخل والتحويلات قد فاقت فائض الميزان التجاري وأدت إلى تقاوم العجز في الحساب الجاري بنسبة 20%.

وقد ارتفعت المتحصلات الجارية بنسبة 69.6% خلال عام 2000 نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات بنسبة 131.6% في حين انخفض صافي التحويلات الخاصة والرسمية بنسبة 32.2% و 23.5% علي التوالي. وعلي الجانب الآخر ارتفعت المدفوعات الجارية عن الواردات بمقدار 110.2 مليون دولار بنسبة 8.8% والمدفوعات للخدمات بمقدار 828 مليون دولار بنسبة 207%، وواكب ذلك تغير في الأهمية النسبية حيث ارتفعت نسبة المتحصلات عن الصادرات من 63.8% إلي 87% وانخفضت المدفوعات للواردات من 75.9% إلي 52.7% في حين ارتفعت المدفوعات للخدمات من 24% إلي 47.3%.

ونتيجة لهذه التطورات غطت المتحصلات الجارية 80% من المدفوعات الجارية. وباستبعاد التحويلات الرسمية تكون المتحصلات الجارية قد غطت 78.4% من المدفوعات الجارية.

قد انعكس الفائض الكلي علي احتياطات النقد الأجنبي بارتفاع قدره 108 مليون دولار .

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية خلال عام 2000 بمقدار 1026 مليون دولار وبنسبة 131.6% لتصل إلي 1806 مليون دولار مقابل 780.1 مليون دولار في العام السابق. ويعزى ذلك للتوسع الكبير في تصدير سلعة البترول ومشتقاته خلال عام 2000، حيث بلغ 1350 مليون دولار مقابل 275.9 مليون دولار في عام 1999. بينما انخفضت حصيلة الصادرات غير البترولية بمقدار 48.3 مليون دولار بنسبة 9.6%، لتصل 455.9 مليون دولار مقابل 504.2 مليون دولار في عام 1999 والذي كان بسبب انخفاض صادرات الحيوانات الحية واللحوم والذرة.

أما المدفوعات للواردات فقد ارتفعت من 1256 مليون دولار إلى 1366 مليون دولار بنسبة 8.8% خلال عام 2000. انخفضت الواردات الحكومية من 233.5 مليون دولار في عام 1999 إلى 155.6 مليون دولار في عام 2000 بنسبة انخفاض قدرها 33.4% بسبب الاكتفاء الذاتي من سلعة البترول وانخفاض استيراد الآلات والمعدات المرتبطة باستخراج البترول. أما واردات القطاع الخاص فقد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من 1023 مليون دولار في عام 1999 إلى حوالي 1210 مليون دولار في عام 2000 بنسبة زيادة قدرها 18.4%. وتعزى معظم الزيادة إلى ارتفاع استيراد المواد الكيميائية بنسبة 93.6% وذلك للتطور الذي شهده القطاع الصناعي وارتفاع استيراد القمح ودقيق القمح بنسبة 68.6% لتغطية الفجوة المتوقعة بسبب الجفاف في عام 2000، مما أسفر عن تحقيق فائض في الميزان التجاري بنسبة 192.5% خلال عام 2000. وارتفعت بذلك نسبة تغطية حصيلة الصادرات إلى المدفوعات عن الواردات من 62.1% إلى 132.1%.

حقق حساب رأس المال صافي تدفق للداخل بلغ 328 مليون دولار خلال عام 2000 مقابل 413.2 مليون دولار خلال العام السابق (جدول رقم 8-5)، ويأتي ذلك نتيجة لانخفاض إجمالي السحوبات من 531.2 مليون دولار في عام 1999 إلى 481.5 مليون دولار بما يعادل 9.4% في عام 2000 من جهة وزيادة إجمالي السداد من 118 مليون دولار في عام 1999 إلى 153.4 مليون دولار بما يعادل 30% في عام 2000 من جهة أخرى. ويعزى الانخفاض في إجمالي السحوبات إلى انخفاض سحوبات القروض الحكومية من 47.4 مليون دولار في عام 1999 إلى 16.5 مليون دولار في عام 2000. اشتملت هذه السحوبات على 14.5 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية و 1.9 مليون دولار من الصندوق الدولي للإئتماء الزراعي. بينما اشتمل سداد القروض الحكومية على مبلغ 71 مليون دولار لصندوق النقد الدولي و 16.5 مليون دولار للصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي و 6.3 مليون دولار لصندوق الأوبك، 8 مليون دولار للبنك الدولي هذا بالإضافة لمؤسسات دولية ودول أخرى.

سجل الحساب الجاري عجزاً في العام 2001 حيث بلغ 1216.79 مليون دولار ثم بدأ هذا العجز في الانخفاض في عام 2002م حيث بلغ 973.56 و 522.53 مليون دولار على التوالي، كذلك شهد الحساب المالي والرأسمالي تحسناً مستمراً حيث ارتفع من 534.47 مليون دولار في العام 2001 إلى 841.45 مليون دولار في العام 2002 و

1389.93 مليون دولار في العام 2003 مما أدى إلى تحسن الموقف الكلي وزيادة الأرصدة من العملات القابلة للتحويل من 127.6 مليون دولار في عام 2001 إلى 300.3 مليون دولار في عام 2002 و 422.56 مليون دولار في عام 2003.

انخفض العجز في الميزان التجاري من 344.72 مليون دولار في عام 2002 إلى 108.99 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 68.6% وذلك لارتفاع حصيلته الصادرات من 1.949.11 مليون دولار إلى 2651.16 مليون دولار وكذلك انخفاض سعر الصرف من 2.63 في العام 2002 إلى 2.61 في العام 2003 وكذلك زيادة الدخل القومي من 451313 حتى العام 2002م إلى 526.68 في العام 2003م وذلك برغم ارتفاع الواردات من 2.293.83 في العام 2002م إلى 2.542.17 في العام 2003 .

انخفض العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات من 628.84 مليون دينار في عام 2002 إلى الرقم 413.36 مليون دولار في عام 2003 و يرجع ذلك إلى المتحصلات غير المنظورة من 1.281.177 مليون دولار إلى 1.381.86 مليون دولار وذلك لانخفاض المدفوعات غير المنظورة من 1.910.61 مليون دولار في عام 2002 إلى 1.795.22 مليون دولار في عام 2003 .

ارتفعت التحركات في إصدار العملات التابعة للتحويل من 30.003 مليون دولار في عام 2002 إلى 422.56 مليون دولار في عام 2003م بنسبة 41% هي ما تعادل ما قيمته شهرين فقط في المتوسط.

استمر الموقف الكلي لميزان المدفوعات في تحقيق فائضاً حتى العام 2005 بزيادة قدرها 97.30 مليون دولار مقارنة بالعام 2004م حيث حقق في العام 2004م فائضاً قدره 730.18 مليون دولار مقارنة بفائض قدره 422.56 مليون دولار للعام 2003م أما في عام 2005م فقد حقق الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضاً 827.48 مليون دولار والذي نتج من زيادة الحساب الرأسمالي والمالي من 1.353.88 مليون دولار عام 2004 إلى 2.880.82 مليون دولار عام 2005م حين سجل الحساب الجاري عجزاً كبيراً قدره

2.767.95 مليون مقارنة بعجز قدره 818.23 مليون دولار في عام 2004 مما نتج عنه انخفاض نمو الموقف الكلي لميزان المدفوعات لعام 2005م

سجل الميزان التجاري في عام 2005 عجزاً قدره 1.121.71 مليون دولار مقارنةً بفائض قدره 191.57 مليون دولار في عام 2004م ويعود ذلك إلى ارتفاع الواردات من 3.586.18 مليون دولار في عام 2004 إلى 5.945.99 مليون دولار في عام 2005 بمعدل زيادة قدرها 63% كما ارتفعت الواردات الحكومية من 343.07 مليون دولار في عام 2004م إلى 646.67 مليون دولار في عام 2005 بمعدل زيادة قدرها 88% العون السلعي الذي ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً من 46.22 مليون دولار في عام 2004 إلى 240.51 مليون دولار في عام 2005 بمعدل زيادة فيها 420% أما الصادرات فقد ارتفعت من 3.777.75 مليون دولار في عام 2004 إلى 4.825.28 مليون دولار في عام 2005م وذلك نتيجة لزيادة الصادرات البترولية من 30100.46 مليون دولار في العام 2004م إلى 4.187.36 مليون دولار في العام 2005م .

وكذلك ارتفاع معدل السحوبات من الاحتياجات الأجنبية من 318.30 مليون دولار في العام 2004م إلى 545.10 مليون دولار في العام 2005 وكذلك انخفاض معدل الدخل القومي من 846598 مليون جنيه في العام 2004 التي 808981 مليون جنيه في العام 2005م كما أن هنالك ارتفاع في عجز حساب الخدمات والدخل والتحويلات من 1.009.80 مليون دولار في عام 2004 إلى 1.646.24 مليون دولار في عام 2005م بمعدل زيادة قدرة 63% تتبع هذا العجز عن الزيادة في المدفوعات غير المنظورة بمعدل قدرة 380% بينما زادت المتحصلات غير المنظورة بمعدل قدره 23% ارتفعت المتحصلات غير المنظورة من 1.698.80 مليون دولار في عام 2004 إلى 2.083.69 مليون دولار في عام 2005 نتيجة لزيادة متحصلات كل من الخدمات والدخل أو التحويلات.

ارتفعت المدفوعات غيرالمنظورة من 2.708.6 مليون دولار في عام 2004م إلى 3.729.93 مليون دولار في عام 2005 نتيجة لزيادة كل من مدفوعات الخدمات والدخل غير المنظورة حيث ارتفعت مدفوعات الخدمات من 1.064.53 مليون دولار في عام 2004 إلى 1.844.38 مليون دولار في عام 2005م .

كما ارتفعت التحويلات في الأرصدة الرسمية من العملات القابلة للتحويل من 730.18 مليون دولار في عام 2004 إلى 827.48 مليون دولار في عام 2005م .

أما في العام 2006 تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 530.5 مليون دولار في عام 2005 إلى عجز قدره 208.6 مليون دولار في عام 2006م وقد انعكس ذلك سلباً على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي لدى بنك السودان المركزي يرجع ذلك إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري من 2.679.1 مليون دولار في عام 2005 إلى 4.338.2 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 56.7% بالإضافة إلى مدفوعات غير مبنية بمبلغ 353.1 مليون دولار وزيادة الحساب الرأسمالي والمالي من 2.427.2 مليون دولار في عام 2005 إلى 4.42.7 مليون دولار في عام 2006 بمعدل بلغ 84.7% .

ارتفع العجز في الميزان التجاري من 1.121.7 مليون دولار في عام 2005 إلى 1.448.1 مليون دولار في عام 2006 نتيجة لارتفاع حصة الواردات بمعدل أكثر من الارتفاع في حصة الصادرات حيث زادت حصة الصادرات من 4.824.3 مليون دولار في العام 2005 إلى 5.656.6 مليون دولار في العام 2006م بمعدل 17.3% وذلك نتيجة لزيادة حصة الصادرات البترولية من 4.187.4 مليون دولار في العام 2005 إلى 5.087.2 مليون دولار في عام 2005 إلى 569.4 مليون دولار في عام 2006م. وارتفعت الواردات من 5.946.0 مليون دولار في عام 2005 إلى 7.104.7 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 19.5% نتيجة للارتفاع الملحوظ في الواردات الحكومية من 646.7 مليون دولار في عام 2005 إلى 1.1142.8 مليون دولار في عام 2006 بمعدل 76.7% مليون دولار في عام 2005 إلى 1.142.8 مليون دولار في عام 2006 ويمكن أن يرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بصورة كبيرة حيث كانت 4674 مليون جنيه في العام 2005م و67600 مليون جنيه في العام 2006م .

وكذلك إلى ارتفاع السحوبات من الاحتياطات النقدية الأجنبية حيث كانت 545.10 مليون دولار في العام 2005م وزادت إلى 639.70 مليون دولار في العام 2006م

وارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 5.5% في العام 2005 إلى 9.9% في العام 2006 .

وذلك بالرغم من انخفاض معدلات التضخم التي كانت 10.6% في العام 2005 والتي انخفضت إلى 6.5% في العام 2006 وانخفاض سعر الصرف من 2.44 في العام 2005 إلى 2.17 جنيه في العام 2006 م إلا أن أثر تلك العوامل كان له الدور الأكبر في أحداث العجز أو الزيادة في عجز الميزان التجاري.

كما ارتفع العجز في حساب الخدمات و الدخل والتحويلات من 1.647.4 مليون دولار في عام 2005 إلى 2.890.1 مليون دولار في عام 2005م إلى 2.890.1 مليون دولار في عام 2006 بمعدل زيادة 75.4% نتج هذا العجز من الزيادة في المدفوعات غير المنظورة بمعدل 47.2% بينما زادت المتحصلات غير المنظورة بمعدل 24.8% حيث ارتفعت من 2.082.5 مليون دولار في عام 2005 إلى 2.598.9 مليون دولار في عام 2006 نتيجة لزيادة متحصلات كل من الخدمات و الدخل والتحويلات بمعدل 76.7%.

أما المدفوعات غير المنظورة فقد ارتفعت من 3729.9 مليون دولار في عام 2005 إلى 5.489.0 مليون دولار في العام 2006 نتيجة لزيادة مدفوعات كل من الخدمات و الدخل والتحويلات غير المنظورة بمعدل 49.8%

كما ارتفعت التدفقات في صافي الحساب الرأسمالي والمالي من 2.427.2 مليون دولار في عام 2005 إلى 4.482.7 مليون دولار في عام 2006م

ارتفع العجز في الموقف الكلي لميزان المدفوعات من 208.6 مليون دولار في عام 2006 إلى 282.0 مليون دولار في عام 2007 نتيجة لانخفاض الحساب الرأسمالي والمالي من 4.611.0 مليون دولار في عام 2006 إلى 2.945.5 مليون دولار في العام 2007م بمعدل 36.1%.

كما انخفض العجز في الحساب الجاري من 4.919.4 مليون دولار في عام 2006 إلى 3.268.2 مليون دولار في عام 2007 بمعدل 33.6% . وذلك لتحول الميزان التجاري من عجز قدره 1.448.1 مليون دولار في عام 2006 إلى فائض قدره 1.156.8 مليون

دولار في عام 2007م ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل 57% وذلك لزيادة حصيلة الصادرات البترولية من 5.087.2 مليون دولار في عام 2006 إلى 8.418.5 مليون دولار في العام 2007. بينما انخفضت الصادرات الأخرى من 569.4 مليون دولار في عام 2006 إلى 46.7 مليون دولار في عام 2007 .

أما الواردات فقد ارتفعت من 7.1047 مليون دولار في عام 2006 إلى 7.722.4 مليون دولار في العام 2007 بمعدل 8.7% وذلك نتيجة لارتفاع الواردات الحكومية بمعدل 20.1% متضمنة (؟؟) ذلك لارتفاع الإيرادات الضريبية من 67600 مليون جنيه للعام 2006

عون سلمي بمبلغ 89.6 مليون دولار إلى 73.650 مليون جنيه للعام 2007م وارتفاع واردات القطاع الخاص بمعدل 6.5% وكذلك من أسباب انخفاض العجز في الحساب الجاري انخفاض معدلات التضخم التي كانت 605% فقي العام 2006 وانخفضت إلى 5.4% في العام 2007من

وارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار حيث كانت 2.17 جنيه في العام 2006 وانخفض إلى 2.02 جنيه في العام 2007م وكذلك ارتفاع معدل الدخل القومي من 93141.1 مليون جنيه للعام 2006 إلى 110885.4 مليون جنيه للعام 2007 .

وكذلك ارتفاع السحوبات من الاحتياطات النقدية من 639.70 مليون دولار للعام 2006 إلى 989.9 مليون دولار لعام 2007م

ارتفع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات من 3.47103 مليون دولار في عام 2006 غير المنظورة بمعدل 20.1% كما زادت المتحصلات غير المنظورة بمعدل 10.9% حيث ارتفعت من 2.76704 مليون دولار في عام 2006 إلى 3.68.4 مليون دولار في عام 2007 نتيجة لزيادة محصلات كل من الخدمات والدخل والتحويلات بمعدلات 15.7% و 105.7% و 6.6%.

أما المدفوعات غير المنظورة فقد ارتفعت من 6.2387 مليون دولار في عام 2006 إلى 493.4 مليون دولار في عام 2007 نتيجة لزيادة مدفوعات الخدمات والدخل

والتحويلات 4.9% و 15.9% 58.7% على الوالي وذلك لارتفاع مدفوعات السفر والنقل بمعدل 4.4% و 5.4% على التوالي وارتفاع مدفوعات استثمار الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول بمعدل 14.2% وارتفاع تحويلات القطاع الخاص بمعدل 61% .

كما ارتفعت سحبوات القروض الخارجية من 21.607 مليون دولار في عام 2006 إلى 592.4 مليون دولار في عام 2007 بمعدل زيادة قدره 114.1% .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز لمبلغ 282.0 مليون دولار في عام 2007م إلى فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار في عام 2008م نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري من 1.15608 مليون دولار في عام 2007م إلى 3.441.1 مليون دولار في عام 2008 بمعدل 197.5% .

وذلك بالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي من 20.925.0 مليون دولار في عام 2007 إلى 3.441.1 مليون دولار في العام 2008 بمعدل 197.5% وذلك لزيادة حصيلة الصادرات البترولية منى 8.418.5 مليون دولار في العام 2007 إلى 11.094.1 مليون دولار في العام 2008 بمعدل 31.8% وكذلك ارتفاع الصادرات الأخرى من 460.7 مليون دولار في العام 2007 إلى 8.229.4 مليون دولار في العام 2008 بمعدل 6.6% نتيجة انخفاض الواردات الحكومية متضمنة عوناً سلعياً بمبلغ 208.5 مليون دولار أي بمعدل 22.6% .

وكذلك من أسباب حدوث الفائض في الحساب الجاري انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 10.9% في العام 2007 إلى 6.4% في العام 2008م وانخفاضا السحوبات من الاحتياطات الأجنبية من 989.60 مليون دولار للعام 2007 إلى 680.60 مليون دولار للعام 2008.

وزيادة معدل الدخل القومي من 1108854 مليون للعام 2007 إلى 1167452 مليون للعام 2008م

وذلك بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم من 5.4% للعام 2007م إلى 14.3% للعام 2008م.

كما ارتفع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات من 4.425.0 مليون دولار للعام 2007م إلى 4.754.7 مليون دولار في العام 2008 بمعدل 7.5% كما ارتفعت المتحصلات الغير منظورة من 3068.4 مليون دولار في عام 2007م إلى 4259.89 مليون دولار للعام 2008م نتيجة لزيادة متحصلات كل من الخدمات والتحويلات بمعدلات 28% و 60.9% على التوالي بالرغم من الانخفاض في متحصلات الدخل بمعدل 46.0%.

أما المدفوعات الغير منظورة فقد ارتفعت من 7.493.4 مليون دولار في عام 2007 إلى 9.314.6 مليون دولار في العام 2008 بمعدل . ويعزى ذلك إلى الزيادة الملحوظة في مدفوعات التحويلات الجارية بمعدل 71.8% وذلك لارتفاع تحويلات القطاع الخاص من 2.112.7 مليون دولار في عام 2007م إلى 3.633.9 مليون دولار للعام 2008م بمعدل 72.0% . أمام مدفوعات السفر الخدمات فقد انخفضت بمعدل 11.4% نتيجة لانخفاض مدفوعات السفر والنقل بمعدل 20.3% و 1.6% على التوالي.

كما انخفضت سحبوات القروض الخارجية من 592.4 مليون دولار للعام 2007 إلى 436.9 مليون دولار للعام 2008م

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من 2008 إلى عجز بمبلغ 502.0 مليون دولار للعام 2009م ويعزى ذلك إلى تحول الميزان التجاري من فائض بمبلغ 3.441.1 مليون دولار في عام 2008 إلى عجز بمبلغ 694.3 مليون دولار في عام 2009 بمعدل انخفاض 120.4% بالرغم من انخفاض العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 35.9% وارتفاع الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 282.7%.

ويعزى تحول الميزان التجاري إلى عجز بمقدار 120.2% إلى انخفاض حصة الصادرات من 11.670.5 مليون دولار مليون دولار في عام 2008م إلى 7.833.7 مليون دولار في عام 2009 بمعدل انخفاض 32.9% بسبب تداعيات الأزمة المالية وأثرها على الآثار

العالمية للنفط بالإضافة لانخفاض الكميات الم????? بينما ارتفعت الصادرات الأخرى من 576.4 مليون دولار في العام 2008م إلى 702.5 مليون دولار في العام 2009. أما الواردات فقد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً ن 8.229.4 مليون دولار للعام 2008 إلى 8.528.0 مليون دولار للعام 2009 بمعدل 3.6% وكان الارتفاع في واردات القطاع الخاص بمعدل 13.3% بينما انخفضت واردات القطاع الحكومي بمعدل 61.8% وكذلك من أسباب حدوث العجز في الحساب الجاري ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من 2.09 جنيه للعام 2008م إلى 2.33 جنيه للعام 2009 وكذلك ارتفاع السحوبات من الاحتياطيات الأجنبية من 680.60 مليون دولار للعام 2008 إلى 842.80 مليون دولار للعام 2009م.

وحدث العجز في الميزان التجاري بالرغم من انخفاض معدل التضخم من 14.3% للعام 2008 إلى 5.9% للعام 2009م وارتفاع الدخل القومي من 1167452 مليون جنيه للعام 2008 إلى 1345714 مليون جنيه للعام 2009 ولكن تأثير الأزمة المالية كان أكبر من هذه العوامل المذكورة سابقاً .

انخفض العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات من 50.16.9 مليون دولار للعام 2008 إلى 30.213.8 مليون دولار للعام 2009 بمعدل 35.9% وذلك لسبب تأثير الأزمة المالية.

كما انخفضت المتحصلات الغير منظورة من 4.559.9 مليون دولار في عام 2008 إلى 3.870.0 مليون دولار للعام 2009 بمعدل 15.1% حيث انخفضت المتحصلات غير المنظورة تحت بند الخدمات 492.9 مليون دولار في عام 2009 بمعدل 81.4% بمتحصلات النقل من 17.4 إلى 13.1 مليون دولار في عام 2008 إلى 7.8 مليون دولار في عام 2009م بمعدل 55.2% ومتحصلات السفر من 33.7 مليون دولار في عام 2009 بمعدل 9.7% بينما ارتفعت متحصلات الدخل في 43.4 مليون دولار في عام 2008 إلى 298.7 مليون دولار في عام 2009 بمعدل 9.7% بينما ارتفعت متحصلات الدخل من 43.4 مليون دولار إلى 58.07 مليون دولار للعام 2009م بمعدل 14.5% . وذلك لانخفاض تحويلات القطاع الخاص من 3.347.7 مليون دولار في العام 2008 إلى 2.775.1 مليون دولار في العام 2009م بمعدل 17.1% .

أما المدفوعات غير المنظورة فقد انخفضت من 9.576.7 مليون دولار للعام 2008 إلى 7.083.9 مليون دولار في العام 2009 بمعدل 20.2% والانخفاض في التحويلات الجارية من 3.638.6 مليون دولار في عام 2008م إلى 1.961.5 دولار في العام 2009 بمعدل 46.1% نتيجة لانخفاض تحويلات القطاع الخاص في 3.633.9 مليون دولار في العام 2008 إلى 1.915.9 مليون دولار في العام 2009م بمعدل 46.3% وذلك لانخفاض في مدفوعات الخدمات من 2.881.6 مليون دولار في عام 2008 إلى 2.684.0 مليون دولار في العام 2009 بمعدل 6.8%.

كما بلغت جملة سحبيات القروض الخارجية في العام 2009م مبلغ 507.6 مليون دولار مقارنة بـ 436.9 مليون دولار في عام 2008 بنسبة زيادة 16.2%.

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502.0 مليون دولار في العام 2009م إلى 54.2 مليون دولار في العام 2010م. وذلك للتحوّل الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2.177.4 مليون دولار إلى فائض بمبلغ 254.8 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 111.7% نتيجة لتحوّل الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في العام 2009 إلى فائض بمبلغ 2.564.9 مليون دولار للعام 2010م بمعدل 1046.8% على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 8.4%.

ويعزّل هذا التحوّل الذي حدث في الميزان التجاري إلى ارتفاع حصيلة الصادرات من 8.257.1 مليون دولار للعام 2009 إلى 11.404.3 مليون دولار للعام 2010م بمعدل 38.1% ويعزّي ذلك في المقام الأول لارتفاع أسعار الصادرات البترولية من 7.008.3 مليون دولار في عام 2009 إلى أسعار 9.406.0 مليون دولار للعام 2010م الشئ الذي أثر على الطلب وبالتالي تقليل الاستيراد وانخفاض سعر الصرف من 2.33 جنيهه 2009 إلى 146035.1 مليون جنيهه للعام 2010م

كما ارتفعت حصيلة الصادرات الأخرى من 616.9 مليون في عام 2009 إلى 691.1 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 12% ويعزى ذلك للارتفاع الملحوظ لصادر اللحوم والسهم. واحتل الذهب المركز الأول في الصادرات غير البترولية حيث ارتفعت حصيلة صادر الذهب من 403.4 مليون دولار في عام 2009 إلى 1.018.0 مليون دولار للعام 2010 بمعدل 152%.

ارتفعت المتحصلات غير المنظورة من 3.402.6 مليون دولار في عام 2009 إلى 3.751.6 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 10.3% حيث ارتفعت المتحصلات غير المنظورة تحت بند التحويلات والدخل بـ 3.359.9 مليون دولار و 137.9 مليون دولار على التوالي .

أما المدفوعات غير المنظورة فقد ارتفعت 5.309.1 مليون دولار للعام 2009 إلى 6.0061.6 مليون دولار للعام 2010 بمعدل 14.2% نتيجة لارتفاع مدفوعات الدخل والخدمات بـ 2.511.5 مليون دولار و 2.32103 مليون دولار على التوالي بينما انخفضت التحويلات الجارية من 1.96105 مليون دولار عام 2009 إلى 1.228.8 مليون دولار في عام 2010م

كما بلغت سحبات القروض الخارجية 570.8 مليون دولار في عام 2010 مقارنة بمبلغ 764.7 مليون دولار للعام 2010م .

الخاتمة :-

تعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف في البلدان النامية ومن ضمنها السودان . ففائض الطلب النقدي يعتبر مسئولاً عن إحداث فائض في ميزان المدفوعات بينما عجز هذا الميزان يرجع إلي وجود فائض في عرض النقود. وبالتالي فإن أي سياسة للتوسع في العرض النقدي بمعدل لا يتناسب مع السلع والخدمات المعروضه ولا يتناسب مع سعر الصرف الموجود يعتبر مسئولاً عن عجز ميزان المدفوعات وإذا اريد تحقيق التوازن الخارجي فإن هذه الارصده الفائض هاما أن يتم التخلص منها مباشرة ا وان يتدهور سعر الصرف ليحقق قس الغاية ولكن بطريقه غير مباشرة . وميزان المدفوعات هو الشئ الذي يعكس مدي توازن الطلب النقدي مع العرض النقدي . فإذا حدث مثلاً زيادة في العرض النقدي المحلي عن الطلب النقدي المحلي فإن وحدات المجتمع الاقتصادية تحاول استعادة أوضاعها التوازنية التي كانت سائدة من قبل حيث تقوم بشراء بعض السلع المعمرة مثل السيارات والعقارات والسلع الغير معمره مثل الأسهم والسندات ولان الجهاز الإنتاجي في الدول النامية ضعيف وجامد فإن الوحدات الاستهلاكية تتجه للاستيراد وبالتالي يقل صافي الأصول الأجنبية لدي الدولة سوي عن طريق نقص أصولها الأجنبية أو عن طريق زيادة التزاماتها الأجنبية مما يجعل الحكومة تخفض من العرض النقدي إلا أن يحدث التوازن النقدي وبالتالي وجود اختلال نقدي له اثر كبير علي حدوث الاختلال الخارجي .

ولا يعني ذلك لن جميع الاختلالات في ميزان المدفوعات ترجع إلي أسباب نقدية بحته ولكن هنالك أسباب غير نقدية يمكن أن تؤدي إلي هذا الاختلال مثل أدوات وسياسات التجارة الخارجية كالرسوم الجمركية والقيود الكمية والرقابة علي النقود ودعم الصادرات الخ بهدف المحافظة علي الاحتياطي النقدي الأجنبي أو زيادته وتهدف هذه السياسات إلي الحد من توجيه موارد النقد الأجنبي إلي تمويل الواردات ومن ثم يخفض حجم الواردات " إذا افترضنا ثبات أسعارها" عن حجم الواردات دون استخدام تلك السياسات وبالتالي يؤدي ذلك إلي ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة وبالتالي يرتفع المستوي العام للأسعار وبالتالي تستطيع السلع المحلية أن تنافس السلع المستوردة "ليس لجودتها وإنما لانخفاض أسعارها" .

ولا تنفصل السياسة المالية عن الإطار الذي يرسمه التحليل النقدي للعلاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والاختلالات النقدية فتعتبر السياسات المالية من العوامل الهامة للتأثير علي الطلب الكلي في البلدان النامية . حيث يتزايد التزام الحكومات نحو تمويل متطلبات الدفاع والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف أعباء المعيشة علي المواطنين بدعمها للسلع الأساسية وهذا التزايد لهذه المتطلبات يؤدي إلي زيادة الإنفاق العام مع عدم كفاية الإيراد العامة وبالتالي يؤدي ذلك إلي حدوث عجز في الموازنة العامة ويتم تمويل هذا جز بالاستدانة من الجهاز المصرفي أو التمويل بالعجز وكلاهما يعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلي التوسع في العرض النقدي ويساعد في ذلك أن الدول النامية ليس لديها أسواق منظمة توفّر مصدراً إضافياً لتدوير الموارد المالية خارج الجهاز المصرفي كما أن تسهيل الأصول الأجنبية المقترضة من الخارج بهدف تمويل عجز الموازنة له نفس فاعلية الاستدانة من الجهاز المصرفي . وعلية طالما أن الاستدانة من الجهاز المصرفي يشكل حجماً مقدراً من السيولة المتوفرة فإن ذلك يوضح مدي

العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ومالهما من اثر كبير علي التغير في سعر الصرف وإحداث فائض أو عجز في ميزان المدفوعات .

ثانياً: النتائج:-

من خلال الدراسة والتحليل توصل البحث للنتائج الآتية في مجال اثر السياسات المالية والنقدية علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف في السودان خلال الفترة من 2000-2010م.

- 1- كان اثر السياسات المالية والنقدية ايجابيا علي ميزان المدفوعات .
- 2- قيام الحكومة بالاستدانة من الجهاز المصرفي وتسييل الارصده الاجنبيه بهدف معالجة عجز الموازنة العامة يعتبر سببا رئيسيا في انخفاض سعر الصرف وزيادة معدلات التضخم وبالتالي اثر ذلك تأثيرا سلبيا علي ميزان المدفوعات .
- 3- لجوء الحكومة إلي التمويل بالعجز حيث ساهم ذلك في ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي أدى إلي حدوث عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض سعر الصرف .
- 4- إصدار شهادات شهامة وشمم أدى إلي تخفيف العجز علي الميزانية لمساهمتها الكبيرة في استخدام البنك المركزي لسياسات السوق المفتوحة وكذلك تعتبر هذه الشهادات مصدر تمويل للحكومة .
- 5- أن السياسات المالية المتبعة في فترة الدراسة كانت تفسر التغير الذي حدث في ميزان المدفوعات بنسبة 97% و 3% فقط كان اثر العوامل الاخرى .
- 6- أن السياسات النقدية المتبعة من قبل بنك السودان المركزي في فترة الدراسة تفسر التغير الحاصل في ميزان المدفوعات بنسبة 87% و 13% تأثير العوامل الاخرى .
- 7- أن السياسات المالية التي اتبعتها الدولة في هذه الفترة تفسر التغير في سعر الصرف بنسبة 95% و 5% يمكن إرجاعها إلي المتغيرات التي لم تضمن في النموذج.
- 8- وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي وسعر الصرف.
- 9- يؤثر عرض النقود تأثيرا سلبيا علي ميزان المدفوعات.
- 10- هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف والاختلال في ميزان المدفوعات .
- 11- إن الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلي الزيادة في عجز ميزان المدفوعات .

ثالثاً: التوصيات:-

- 1- ضرورة تفعيل دور الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته في تحفيز الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي وذلك من خلال إجراءات وأدوات تتلاءم مع أوضاع الاقتصاد السوداني .
- 2- التقليل من الاستدانة من الجهاز المصرفي وتسييل الارصده الاجنبيه .
- 3- التقليل من طباعة النقود لتغطية عجز الميزانية "التمويل بالعجز" حيث يؤدي ذلك الي ارتفاع معدل التضخم .
- 4- التركيز علي استخدام سياسة السوق المفتوحة لتخفيف عجز الميزانية ولتقليل معدلات التضخم وذلك باصدار شهادات شهامة وشمم .

- 5- الاستمرار في السياسات المالية والنقدية المتبعة خلال فترة الدراسة وذلك بغرض المحافظة علي القائض في ميزان المدفوعات او تقليل العجز فية.
- 6- الاستمرار في السياسات المالية والنقدية المتبعة خلال فترة الدراسة للحفاظ علي استقرار سعر الصرف .
- 7- ضرورة التنسيق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية وبشكل يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ علي بيئة اقتصادية أكثر استقرار .
- 8- ضرورة اعتماد البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية علي إستراتيجية محددة وواضحة المعالم .
- 9- الحفاظ علي استقرار سعر الصرف والعمل علي تقليل معدلات التضخم .
- 10-اصلاح حال التجارة الخارجية وضرورة ان تكون سياساتها مشجعة للتصدير .

رابعاً: التوجية ببحوث مستقبلية:-

- 1-اثر سياسات التجاره الخارجية علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف.
- 2-اثر السياسات النقدية والمالية علي الناتج المحلي الاجمالي.
- 3-اثر المديونية الخارجية علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

قائمة المراجع:-

اولاً:-القران الكريم

ثانياً:- الكتب

- 1- إبراهيم ادم حبيب وآخرون (مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية) بنك السودان المركزي -2006م

- 2-الريس(الحراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية, دار الأنصار)القاهرة, الطبعة الرابعة, 1977
- 3- بارى سيجل (النقود والبنوك ولاقتصاد وجهة نظر النقديين) دار المريخ للنشر – الرياض 1978
- 4-توماس ماير وآخرون (النقود والبنوك والاقتصاد) دار المريخ للنشر- المملكة العربية السعودية 2002
- 5-جون هيدسون.مارك هرندر-ترجمة:طه عبد الله .محمد عبد الصبور.(العلاقات الاقتصادية الدولية)دار المريخ.الرياض.1987
- 6-رشا العصار ،رياض الحلبي (النقود والبنوك)دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان – الطبعة الأولى 2000م
- 7-زكريا الدوري ويسري السامرائي(البنوك المركزية والسياسة النقدية)الأردن, عمان, دار اليازوري للنشر, 1996م.
- 8-سامي خليل(النظريات والسياسات النقدية والمالية) المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر, 9- سليمان أبو دياب (اقتصاديات النقود والبنوك)المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, 1996م.
- 10- صابر محمد الحسن (إدارة السياسة النقدية والتمويلية في ظل النظام المصرفي الاسلامى)بنك السودان –الإصدار الرابع 2004م
- 11- عبد الرحمن بن خلدون(مقدمة بن خلدون)دار إحياء التراث المعرفي,بيروت, الطبعة الرابعة,
- 12- عبد الكريم بركات(الاقتصاد المالي)مؤسسة الجامعة, 1983
- 13- عوف محمود الكفراوي, سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث_ دراسة مقارنة ,الإسكندرية
- 14- فريد بشير و عبد الوهاب الأمين(اقتصاديات النقود والبنوك)مركز المعرفة – بغداد – الطبعة الأولى 2008م
- 15- مايكل ابدجمان (الاقتصاد الكلي)النظرية والسياسة, ترجمة محمد إبراهيم منصور, الرياض, دار المريخ للنشر, 1988

- 16- محمد احمد عمر بابكر (الوسيط في تاريخ الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامى)
مطبعة جي تاون -الخرطوم السودان 2003
- 17- محمد المبارك(الدولة ونظام الحسبة في الإسلام)المطبعة السلفية,دار الفكر,الطبعة
الأولى,1967
- 18 - محي الدين عبد الحميد(الموافقات في علوم الأحكام)مكتبة ومطبعة محمد علي
صباح وأولاده,الأزهر
- 19- محمد زكي شافعي(مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية)درا النهضة العربية
بيروت.

ثالثا:التقارير:-.

- 1-بنك السودان المركزي , التقرير السنوي للعام (2000_2010م).
- 2-الاداره العامة لشرطة الجمارك السودانية , التقرير السنوي للعام (2000_2010م).
- 3-وزارة المالية والاقتصاد الوطني , العرض الاقتصادي للعام (2000_2010م).

رابعا:-الرسائل الجامعية:-

- 1-مامون محمد سيد احمد الفكي,سعر الصرف واثره علي ميزان المدفوعات السوداني من
(1996-2003).
- 2-احمد عبد الرحمن عمر ,العوامل المؤثره علي ميزان المدفوعات واليات التعديل -دراسة
تحليلية لاداء ميزان المدفوعات السوداني من(1978-2007).
- 3-الشازلي عيسي حمد(اثر السياسات المالية والنقدية علي ميزان المدفوعات السوداني من
(1989-2000).

خامسا:-الاوراق العلمية والمجلات:-

- 1- رضوان,تعريف الضريبيه وانواعها ,ورقة عمل ,دليل المحاسبين,2007م.
- 2- شريف محجوب محمد,مفهوم النمو والتنمية , ورقة عمل,دليل الاعمال,2010م.
- 3- عمرو بدره محمد ,تعريف الدخل القومي الاجمالي ,ورقه عمل ,مجلة نقودي,2010م.
- 4- محمد عارف ,السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي لاربوي طبيعتها ونظامها,بحث مقدم
في ندوة اقتصاديات النقود والمالية في الإسلام(مكة المكرمة , 1398 هجرية).
- 5- عدنان عباس علي.(موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي- وجهة نظر نقدية في
التضخم النقدي العالمي)مجلة العلوم الاجتماعية.جامعة الكويت .العدد الثالث.1985.

6- مصطفى زكريا ,مجموعة محاضرات مطبوعة في السياسة النقدية,الخرطوم,2000م

سادسا:-المواقع الالكترونية:-

1- http://jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=139 _ 17/8/2010_

2- <http://www.al-waie.org/home/issue/176/htm/176w10.htm> _ 24/6/2013

3- <http://www.nuqudy.com/84-11121> _24/6/2013

الملاحق:-

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
p	3.3825	.92383	11
money.supply	1.54E7	1.054E7	11
inflashion	.08564	.033470	11
grow	.07309	.022612	11

exchange	2.3945	.22286	11
shobat	5.0370E2	353.04987	11

Correlations

		P	money.supply	inflashion	grow	exchange	shobat
Pearson Correlation	p	1.000	-.148-	-.009-	-.396-	.063	-.017-
	money.supply	-.148-	1.000	.702	-.257-	-.685-	.927
	inflashion	-.009-	.702	1.000	-.687-	-.331-	.520
	grow	-.396-	-.257-	-.687-	1.000	-.314-	-.016-
	exchange	.063	-.685-	-.331-	-.314-	1.000	-.840-
	shobat	-.017-	.927	.520	-.016-	-.840-	1.000
Sig. (1-tailed)	p	.	.332	.489	.114	.427	.480
	money.supply	.332	.	.008	.223	.010	.000
	inflashion	.489	.008	.	.010	.160	.051
	grow	.114	.223	.010	.	.174	.481
	exchange	.427	.010	.160	.174	.	.001
	shobat	.480	.000	.051	.481	.001	.
N	p	11	11	11	11	11	11
	money.supply	11	11	11	11	11	11
	inflashion	11	11	11	11	11	11
	grow	11	11	11	11	11	11
	exchange	11	11	11	11	11	11
	shobat	11	11	11	11	11	11

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	shobat, grow, inflashion, exchange, money.supply ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	shobat, grow, inflashion, exchange, money.supply ^a	.	Enter

b. Dependent Variable: p

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.968 ^a	.937	.874	.32791	.937	14.875	5	5	.005

a. Predictors: (Constant), shobat, grow, inflashion, exchange, money.supply

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.997	5	1.599	14.875	.005 ^a
	Residual	.538	5	.108		
	Total	8.535	10			

a. Predictors: (Constant), shobat, grow, inflashion, exchange, money.supply

b. Dependent Variable: p

Coefficient Correlations^a

Model			shobat	grow	Inflashion	exchange	money.supply
1	Correlations	shobat	1.000	.268	.469	.689	-.882-
		grow	.268	1.000	.788	.706	-.140-
		inflashion	.469	.788	1.000	.618	-.521-
		exchange	.689	.706	.618	1.000	-.404-
		money.supply	-.882-	-.140-	-.521-	-.404-	1.000
	Covariances	shobat	1.877E-6	.004	.005	.001	-4.894E-11
		grow	.004	119.467	70.691	10.654	-6.202E-8
		inflashion	.005	70.691	67.288	7.008	-1.733E-7
		exchange	.001	10.654	7.008	1.909	-2.261E-8
		money.supply	-4.894E-11	-6.202E-8	-1.733E-7	-2.261E-8	1.641E-15

a. Dependent Variable: p

Collinearity Diagnostics^a

Model	Dimensi on	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions					
				(Constant)	money.supply	Inflashion	grow	exchange	shobat
1	1	5.397	1.000	.00	.00	.00	.00	.00	.00
	2	.441	3.497	.00	.01	.00	.01	.00	.01
	3	.136	6.298	.00	.00	.05	.04	.00	.02
	4	.015	18.929	.00	.22	.43	.12	.01	.02
	5	.011	22.597	.00	.60	.01	.21	.00	.51
	6	.000	135.348	1.00	.17	.50	.62	.98	.45

a. Dependent Variable: p

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
p	3.3825	.92383	11
tax.income	3.80E4	40875.003	11
d.gaw	8.1603E5	4.49194E5	11
grow	.07309	.022612	11
inflation	.08564	.033470	11
exchange	2.3945	.22286	11

Correlations

		p	tax.income	d.gaw	grow	Inflation	exchange
Pearson Correlation	p	1.000	-.255-	.149	-.396-	-.009-	.063
	tax.income	-.255-	1.000	.866	.037	.530	-.847-
	d.gaw	.149	.866	1.000	-.360-	.721	-.703-
	grow	-.396-	.037	-.360-	1.000	-.687-	-.314-
	inflation	-.009-	.530	.721	-.687-	1.000	-.331-
	exchange	.063	-.847-	-.703-	-.314-	-.331-	1.000
	Sig. (1-tailed)	p	.	.225	.331	.114	.489
tax.income		.225	.	.000	.457	.047	.000
d.gaw		.331	.000	.	.139	.006	.008
grow		.114	.457	.139	.	.010	.174
inflation		.489	.047	.006	.010	.	.160
exchange		.427	.000	.008	.174	.160	.
N		p	11	11	11	11	11
	tax.income	11	11	11	11	11	11
	d.gaw	11	11	11	11	11	11
	grow	11	11	11	11	11	11
	inflation	11	11	11	11	11	11
	exchange	11	11	11	11	11	11

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	exchange, grow, tax.income, inflashion, d.gaw ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: p

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.973 ^a	.946	.893	.30274	.946	17.625	5	5	.003

a. Predictors: (Constant), exchange, grow, tax.income, inflashion, d.gaw

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.076	5	1.615	17.625	.003 ^a
	Residual	.458	5	.092		
	Total	8.535	10			

a. Predictors: (Constant), exchange, grow, tax.income, inflashion, d.gaw

b. Dependent Variable: p

Coefficient Correlations^a

Model			exchange	grow	tax.income	inflashion	d.gaw
1	Correlations	Exchange	1.000	.800	-.190-	.552	.672
		Grow	.800	1.000	-.614-	.800	.812
		tax.income	-.190-	-.614-	1.000	-.469-	-.772-
		Inflashion	.552	.800	-.469-	1.000	.435
		d.gaw	.672	.812	-.772-	.435	1.000
	Covariances	Exchange	1.960	18.253	-2.125E-6	5.702	8.753E-7
		Grow	18.253	265.355	-7.993E-5	96.111	1.230E-5
		tax.income	-2.125E-6	-7.993E-5	6.388E-11	-2.762E-5	-5.737E-12
		Inflashion	5.702	96.111	-2.762E-5	54.399	2.982E-6
		d.gaw	8.753E-7	1.230E-5	-5.737E-12	2.982E-6	8.653E-13

a. Dependent Variable: p

Collinearity Diagnostics^a

Model	Dimensi on	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions					
				(Constant)	tax.income	d.gaw	grow	Inflashion	exchange
1	1	5.277	1.000	.00	.00	.00	.00	.00	.00
	2	.532	3.149	.00	.04	.00	.00	.00	.00
	3	.160	5.749	.00	.04	.00	.01	.04	.00
	4	.023	15.037	.00	.12	.26	.00	.29	.00
	5	.008	26.182	.00	.67	.17	.17	.23	.04
	6	.000	159.843	1.00	.12	.57	.81	.44	.96

a. Dependent Variable: p